

أحاديث في ما جرى

شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة

- عنــوان الكتـاب : أحاديث في ما جرى
- اعـداد الكتـاب : امبارك بودرقة (عباس)
- تصميم الغلاف : لحسن بختي
- الرسم : عبد القدوس
- الإيـداع القانوني: 2018MO0793
- ردمك : 978-9920-9541-2-9
- الطبعة : الطبعة الأولى فبراير 2018
- المطبعة : دار النشر المغربية ـ عين السبع الدار البيضاء

عبـد الرحمـان اليـوسفـي

أحاديث في ما جرى

شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة

1

إعداد :

امبارك بودرقة (عباس)



كلمة شكر..

أود في ختام مشواري مع محاولتي ...

أن أتوجه بكامل الامتنان والاعتبار لسي عبد الرحمان اليوسفي، على الثقة التي حظيت بها عند شروعي في العمل، وفي سائر الأطوار، بتزويده لي بالوثائق والإفادات، والتدقيقات والتوضيحات، وكانت جلسات متعة ثقافية وفكرية خالصة.

وأود أن أتوجه بالتقدير لصديقي أحمد شوقي بنيوب والشابة الآنسة سارى بنتفريت على مرافقتهما لي في إنجاز هذا الإصدار. وعبدالسلام بودرقة ومصطفى بودرقة على دعمهما.

وكل الشكر الجزيل لكل من عمر جابري وحسن نجمي ولحسن لعسيبي، وحمزة كديرة وادريس الكراوي ويوسف الشهبي وهند أقرميم.

أود أن أشكر عاليا المصور الكبير الحاج محمد مرادجي على مبادراته، وأيضا المصورين الأخت زليخة والأخ الطيبي هنودة وأشكر أيضا الفنان التشكيلي لحسن بختي وأيضا الفنان الرسام الذي أهدى لنا بورترها خاصا بسي عبد الرحمان اليوسفي يتصدر الأغلفة.

كما أشكر كل من ساهم في إنجاح هذه المبادرة السادة لحسن الصنهاجي والحاج بوشتى مصدق وعبد الحفيظ أمازيغ ونجيب التازي وعزالدين البرنوصي ونبيل الشرايبي .

ولعائلتي الصغيرة أقدم ليس فقط الشكر، بل اعتذاري أيضا، لانشغالي عنهم وتحملهم غياباتي المتكررة، ووفروا كل الظروف المادية والمعنوية لإنجاز هذه المهمة التاريخية.

زوجتي مليكة أولهنا والعزيزان زينب وكريم،

فهرس

الفصل الأول : النشأة الأولى

الفصل الثاني : هيآت الحركة الوطنية

الفصل الثالث : المعارضة

الفصل الرابع : قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

الفصل الخامس : رئاسة الحكومة

ملاحـــق

ملحق رقم 1 : مواقف وأحداث خاصة

ملحق رقم 2 : مرثيات : تأبين العديد من الشخصيات الوطنية

ملحق رقم 3 : اللقاءات مع المهنيين والقطاعات

ملحق رقم 4 : الأممية الاشتراكية والفضاء الأورو مغاربي

ملحق رقم 5 : حقوق الإنسان

محاولاتي

مع بوح سي عبد الرحمان اليوسفي

امبارك بودرقة (عباس)

تقديـم

عندما قررتُ،في سنة 2016، نشر «رسالة باريس» للمرحوم مـحمد باهي حرمة، وشرعت مع صديقي أحمد شوقي بنيوب في تجميع موادها من أرشيف صحافتنا ووثائقنا، برزت لنا مواد أخرى ذات أهمية، كانت بدورها تتطلع للنشر، وتتمثل في مداخلات في الثقافة السياسية والذاكرة النضالية للأستاذ عبد الرحمان اليوسفي.

أحيت فيَّ هذه العملية الأمل في تحقيق حلم راودني لفترة طويلة مع السي عبد الرحمان، تقريبا طيلة ما يقارب عقدين من الزمن. حلم موصول باقتناع، كون الرجل قال و كتب ما يكفي بل كان يسهر شخصيا على تحرير مداخلاته وخطبه ويحرص على انتقاء دقيق للكلمات، وصياغة الرسائل التي كان متفوقا في إعدادها وبعثها إلى أطراف الدولة والمجتمع، فضلا عن أن العديد من الناس والرفاق والأصدقاء الخُلَّص ظلوا يطالبونه بنشر ما تراكم لديه من كتابات.

بادرت إذن إلى تجميع ما في المتناول وأخذت على عاتقي مهمة إصدار هذه المتون، من التاريخ السياسي والفكري لهذا الوطن، وذلك حتى يتمكن المؤرخ والباحث من الرجوع إليها، باعتبارها نتاج أحد الشهود الكبار حول مرحلة طويلة بَصَمَتِ التاريخ المغربي الراهن.

ويرجع اقتناعي بهذا القرار إلى سنوات خلت، حيث إنني كلما التقيت السي عبد الرحمان، كان يثير قضايا وأحداثاً عاشها في الماضي، ويسردها بدقة إلى حد أنني كنت أتلقاها وكلي خوف على ضياعها. كانت ذاكرته خزانا متدفقا لتفاصيل ما جرى.

وكثيرا ما حاولت إقناعه بتدوين سيرته، خصوصا أدواره ومواقفه في الحركة الوطنية، وفي المقاومة وجيش التحرير وفي ما شهدته بلادنا من أحداث جسام بعد استقلالها.وكان يقابل إلحاحي بصمت، أو بابتسامته العريضة التي لا تفارقه، الحاملة لكل المعاني والتأويلات التي يمكن أن تتبادر إلى الذهن.

عندما كثر إلحاحي على ضرورة الكتابة والتدوين على الأقل ولو دون نشر في الوقت الراهن، أَسَرَّ إلي بأن العديد من أصدقائه ومن الصحافيين عرضوا عليه هذا المشروع، لكنه بقي مصرا على تقديره للأمور، هكذا.

خاطبته ذات مرة : «لقد قررت أن أذكرك،كلما ألقيت عليك تحية السلام، بضرورة التدوين»، فأجابني: « وأنا على استعداد لأن أقول لك، وعليكم السلام»!

بقيتُ طيلة مشوار محاولاتي مع بوح السي عبد الرحمان، أتتبع منسوب الوفاء والإخلاص في شخصية الرجل، فهو صاحب نية خالصة، متأن في القول والكتابة. كما قال عنه صديقه الأستاذ الاخضر الإبراهيمي:» إنه الشخص الذي يلوي لسانه سبع مرات قبل أن يتكلم». فهو من صنف السياسيين الذين كان يصفهم الزعيم البريطاني تشرشل، «السياسي الحقيقي يفكر أكثر من مرة قبل أن يصمت».

بقي السي عبد الرحمان بخصاله الأصيلة تلك، إنسانا صبورا متحملا لشدائد الزمن، لا يبوح كتابة إلا بعد تفكير وتأمل، ولا ينطق شفهيا إلا بما يبدو له من إشارات ورموز. ويُخيَّلُ إليك، وهو على هذه الحال،كأنه يملك الدهر كله لتحقيق مراميه!

واصلت مشوار حلمي مع الرجل، وأنا على يقين أن «عناد»السي عبد الرحمان، توأم خصال أخرى فيه،فهو مهذب، أنيق،سلس المعاشرة، نبيل ووفي لنفسه ولأفقه، وكذا لرفاقه ومُحبِّيه.

وفي تفاعلي مع شخصية الرجل بغنى كيميائها، كان أملي يزداد في إمكانية بَوْحِه، وكان علي التزود بمزيد من الصبر، وهو من خصاله، لتحقيق الحلم الذي سعيتُ لأجله على مراحل...

وهكذا، شرعت في تجميع واستكمال وتوثيق ما يتصل بإنتاجات السي عبد الرحمان اليوسفي، وهي غزيرة، متنوعة، موصولة بماضيها، بنت زمنها، ومنفتحة على مستقبلها. إنتاجات في الفكر السياسي، صقلها بإبداع وبعد نظر، متفاعلا مع القضايا الكبرى لبلده، على مستوى حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية والدستورية وبناء رأي عام وازن بشأنها، وصولا إلى تحمل المسؤوليات الأولى في قيادة حزبه وعلى مستوى رئاسة السلطة التنفيذية.وتم تدوين إنتاجاته ذات الطبيعة التحليلية الفكرية الاستراتيجية، على مستوى الجزء الثاني والثالث من هذا الإصدار.

وبقي يراودني ما يتصل بسيرة الرجل، منذ طفولته فشبابه، وأدواره في الحركة الوطنية ومعركة الاستقلال، نَبْلُهُ وبناؤه،وفيما بعد رحيله الاضطراري صوب المنفى لسنوات طويلة، وتفاعله من أوساطه المختلفة، مع أحداث عصره وشخصيات جيله من الكبار، ثم عودته لاحقا إلى وطنه وبقاؤه قريبا من نبض مجتمعه، بمختلف أجياله ومناطقه حيث كان يفصح عن خصاله الإنسانية الرفيعة.

تم وبعد إنهاء التصفيف الإلكتروني، لما تم توثيقه من التراث السياسي والفكري للسي عبد الرحمان، اغتنمت مناسبة سفره لقضاء عطلته باليونان صيف 2017، وسلمته حصاد هذا الجمع، الذي كان في حدود حوالي ألف صفحة.

بعد عودته من اليونان، وفي أول لقاء لي معه، شكرني على هذا المجهود، وأضاف «استغربت أنني كتبت كل هذا الكم، ولا يزال هناك من يؤاخذني بالقول بأنني عازف عن الكتابة».

شعرت إذاك، أن الرجل توقف عند أهمية المادة المدونة، بالنظر لحجمها ونطاقها وامتداداتها الزمنية. واقترحت حينها عليه التمهيد لهذا الإصدار، ببيان أهم تفاصيل سيرته ومساره، خاصة وأنني كنت قد دونت خلال العشرين سنة الماضية، جزءا من هذه الشذرات. وكذلك كان.

اتفقنا بعد ذلك على تنظيم العديد من اللقاءات لتقوية وتطعيم هذه الشذرات من السيرة، هي شذرات، فعلا، لكنها بأحداثها، وسياقاتها وأمكنتها، ستساعد القارئ وبعد الاطلاع على ما تم توثيقه من الإصدار الثاني والثالث على إعادة التعرف على شخصية الرجل ومكانته وأدواره في التاريخ السياسي الحديث والراهن لبلادنا.

على مدار جلسات، حاولت أن أتلقى من الرجل، وبصيغ متنوعة،ما يتصل بهذا المستوى، من حيث التدوين المباشر، والتوثيق البعدي، والتسجيل الصوتي... ولأن غايتي من محاولة البوح، كانت تهدف وَصْل ما كتبه الرجل بذاكرته وبحكيه المباشر، وجب علي التحلي بالإنصات والصبر والمثابرة، ككلمات السر في التواصل معه، هو الذي كان دقيقا في أجوبته، ممتدا في التنقيب عما جرى في أزمنة الماضي البعيد، لأزيد من ثمانين سنة.

ومن عمق ذاكرته المتيقظة، أمكن استخراج العديد من الوقائع التي عاشها ، وهو في قلب الأحداث وفي مقدمة الجبهات والصفوف،سواء داخل المغرب أو خارجه. وقدتم التوصل إلى هذا البوح الذي يجمع بين السيرة والمسار، والذي تم تعزيزه بشهادات وإفادات إضافية، تضمنها الجزء الأول من الإصدار، واخترت تسميتها، شذرات.

أثناء إعدادي هذا الإصدار، بأجزائه الثلاثة، كنت أتأمل مسيرة هذا الرجل ومنسوب تفاعله، من موقع المجتمع أو الدولة، أو منهما معا، مع السياسة بأعاصيرها، أحداثها، منعرجاتها، هزاتها، محاورها ومنحنياتها.

كان الرجل قائدا من طراز رفيع. وتدل الأجزاء الثلاثة من هذا الإصدار على ذلك. فكثيرا ما استوقفتني مواقف وقرارات وتصرفات وإشارات بدرت عنه،تفصح عن شخصيته، أستحضر بعضها في الفقرات الموالية.

كان يشدني دوما فرحه بيوم 8 مارس من كل سنة،ففضلا عن كونه يصادف يوم ميلاده، كان يمثل بالنسبة إليه لحظة تأمل في نوعية التقدم الذي أحرزته المرأة، وفي طبيعة الصعوبات السوسيوثقافية التي تحول دون تمتعها بحقوقها كاملة. فالرجل، بحكم تربيته ومساره وحسه الحضاري وعمق ثقافته وانخراطه في عصره، بقي دائما مدافعا عن حقوق الإنسان، وفي جوهرها وعمقها قضية المرأة، وهو سليل مجتمع مشدود إلى جذوره المحافظة. كان سي عبد الرحمان على اقتناع عميق بأنه لا يمكن لهذا البلد التقدم ونصفه معطل أو مقموع.

وبمناسبة إعداد هذا الإصدار،استحضرت، وأنا وقتئذ في المنفى، نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، كيف شَكَّل تعيين السي عبد الرحمان وزيرا أولَ حدثا وطنيا ذا بعد دولي، حيث تفاعلت معه الدول الكبرى،التي بعث رؤساؤها رسائل التهنئة إلى ملك البلاد وإلى اليوسفي،وأذكر منها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا،إسبانيا، البرتغال، بلجيكا وغيرها من الهيآت والمؤسسات، وكذا من ديمقراطيين وأنصار حقوق الإنسان عبر العالم.كان توليه مسؤولية رئاسة الحكومة، كمعارض بارز، سابقة في العالم العربي ومن الأحداث السياسية الكبيرة على المستوى الإفريقي، وسيخاطب الملك الراحل الحسن الثاني، أعضاء الحكومة، بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري بمراكش، وبعد مرور سنة من تعيينكم ومباشرتكم لعملكم، يمكن لي أن أنام مطمئن البال.

وأتوقف عند موقف من مواقف الرجل، فأثناء التحضير للانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002، وكانت آخر ولاية لحكومة التناوب التوافقي التي ترأسها، كانت كل الأحزاب السياسية،بما فيها حزبه،متشبثة بالحفاظ على الترشيح الفردي، فيما أصر السي عبد الرحمان على أن يكون الترشيح باللائحة النسبية هو المعتمد، باعتبارها الأسلوب المأمول للحد من التزوير وشراء الذمم،وتعبيد الطريق، لدخول المرأة المغربية قُبَّة البرلمان، بواسطة لائحة وطنية، تؤسس للمناصفة. كان في ذلك مبدعا ومتفاعلا مع إرادة الملك محمد السادس الذي كان

يرغب في أن تكون هذه الانتخابات،وهي الأولى في عهده، مناسبة للقطع مع أساليب الماضي. كانت لحظة من لحظات المصالحة مع السياسة في العمق.

وأتذكر أيضا، وأنا بصدد إعداد هذا الإصدار، ما رواه لي السيد ادريس جطو، وزير الداخلية آنذاك، وقد كُلِّف بنقل خلاصات استشاراته مع الأحزاب السياسية وتشبثهم بالاقتراع الفردي إلى السي عبد الرحمان، إذ كان يرد عليه هذا الأخير معقبا: «السي ادريس، قل لهم انني لازلت متمسكا باللائحة».ومع توالي اللقاءات حول الموضوع نفسه، لم يعد يناديه بالسي ادريس، وأصبح يخاطبه، بصفته الرسمية، بالقول،»السيد وزير الداخلية، ابحثوا لكم عن وزير أول غيري».

وأستحضر، نوعية تفاعل الرجل مع الأوساط السياسية المغربية. عندما قدمت القناة الأولى شهادات لقادة سياسيين من بينهم الدكتور عبد الكريم الخطيب.وأثناء حديثه عن مرحلة 1963، تطرق إلى ما عرف بملف مؤامرة 16 يوليوز 1963، التي اتُّهِم بها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكان من ضمن ما ورد في شهادته أنه تدخل لدى السلطات حتى لا يتعرض عبد الرحمان اليوسفي للتعذيب. وأضاف أنه تم فعلا توفير إقامة خاصة له، بقي فيها إلى أن حان موعد المحاكمة.

علق السي عبد الرحمان باقتضاب، مذكرا بحقيقة ما جرى،سامح الله الدكتور عبد الكريم الخطيب. لقد اعتقلت كباقي القياديين والمناضلين الاتحاديين، وكان الاستنطاق الأول بمركز الشرطة بالمعاريف بالدار البيضاء، والاستنطاق الثاني بدرب مولاي الشريف سيء الذكر. وفي إحدى جلسات الاستنطاق بهذا المعتقل، رفعوا العصابة عن عيني، وكانت دلالتها لدى الجلادين، أنه عندما يتاح لك التعرف عليهم، فهذا يعني في شريعتهم أنك لن ترى النور بعد ذلك...وفي الوقت ذاته، تقدم إلَيَّ شخص ضخم الجثة أسمر اللون قائلا،»أنا الذي وضعت القنبلة في سبتمبر 1962 التي فجرت «أمبريجيما»، وهي المطبعة التي كانت تطبع فيها صحف حزب الاتحاد الوطني ومنشورات الاتحاد المغربي للشغل.

وبعد ذلك، كانت الاستنطاقات الأخرى بدار المقري بالرباط، وما أدراك ما دار المقري! وبعدها تم نقلنا إلى السجن المركزي بالقنيطرة. وعند بداية المحاكمة، حُوِّلْنَا إلى سجن لعلو بالرباط، وقد تقاسم معي الزنزالة المرحوم مومن الديوري وأحد المناضلين الذي أصيب بخلل عقلي نتيجة التعذيب وقد طالب ممثل النيابة العامة بالحكم علي بـ 15 سنة سجنا. وكان الحكم النهائي بسنتين مع إيقاف التنفيذ. هكذا فضل السي عبد الرحمن أن يعقب على المرحوم عبد الكريم الخطيب.

وتحضرني شهادة السيدة كريستين السرفاتي، عندما قالت لي : «التقيت أول مرة عبد الرحمان اليوسفي في الثمانينيات من القرن الماضي بقصر المؤتمرات بجنيف، في إحدى الندوات عن حقوق الإنسان، وكنت وقتها من المتحمسين والمدافعين عن البوليساريو.جلست مع الرجل، فكان المغربي الوحيد الذي شرح لي بيسر ماذا تعني القضية الوطنية بالنسبة للمغاربة. كانت قدرته على الإقناع هي التي غيرت بشكل نهائي مواقفي السابقة حول قضية الصحراء». وكم هو بليغ قول هذه السيدة الفرنسية، الشرسة في دفاعها عن حقوق الإنسان، إزاء من يعتبر السي عبد الرحمان شخصا غامضا ولا يحسن التواصل.

كما تحضرني رواية السيد ادريس جطو، بعد الاجتماع الوزاري الأخير لحكومة التناوب الذي انعقد بمدينة مراكش برئاسة جلالة الملك مـحمد السادس، الذي طلب مقابلة كل من السي عبد الرحمن الوزير الأول، وبعده السيد ادريس جطو، وزير الداخلية.

روى لي السيد جطو، كنت مع السي عبد الرحمان في قاعة الانتظار بالقصر الملكي، وطلبت منه كوزير أول أن يأذن لي ببضعة أيام لإجراء عملية جراحية، أصبحت جد ضرورية، خصوصا أنني تعبت بعد انتهاء الانتخابات. وكعادته، أجابني بابتسامته العريضة...

توجه السي عبد الرحمان ليستقبله جلالة الملك، وعند خروجه، كان مبتسما كالعادة، سلمت عليه وطلبت منه إذا كان بالإمكان انتظاري للعودة إلى الرباط، كباقي أعضاء الحكومة على متن نفس الطائرة.

وأثناء استقبال الملك للسي عبد الرحمان أخبره بأنه سيعين السيد جطو وزيرا أولَ. التقى السي عبد الرحمان بكافة الوزراء بمطار مراكش وامتطوا الطائرة ووصلوا إلى الرباط، وودع الجميع دون أن يخبر أيا منهم باسم الوزير الأول الجديد المعين.

رجع السي عبد الرحمان إلى بيته، غير ملابسه وتوجه لحضور أمسية شعرية نظمها بيت الشعر في المغرب بقاعة ثريا السقاط بالدار البيضاء حيث ألقى كلمة كانت مبرمجة باسمه ومن موقعه كوزير أول. ثم استمع باقي الوزراء، عبر نشرة الأخبار المسائية، إلى بيان الديوان الملكي بإعفاء اليوسفي وتعيين جطو وزيرا أول.

عليَّ أن أقول بأنه أمكن لحلمي من المحاولة المتكررة المداومة أن يتحقق، وهي أحداث ووقائع وغيرها كثير، تشرح الصفات المتعارف عليها في حق الرجل،سواء في صبره، أناته،

هدوئه وغيرها من الخصال التي لخصها قول المهدي بن بركة الشهير بأن «بناء الوطن معركة أقوياء النفوس». وفعلا، بمساره الثري، يعد السي عبد الرحمان أحد كبارهم.

وهكذا، يرى هذا الحلم النور مع بوح السي عبد الرحمان، وقد تحقق من خلال مسار إعداد متنوع وخصب، عبر جلسات العمل التي أجريتها معه بالرباط والبيضاء وباريس وكان، ومن خلال الإعداد الفني لمواد هذا الإصدار بمركز النخيل للدراسات والتدريب والوساطة بمدينة العيون، قبل توجيهها للنشر بالبيضاء. ومما حفزني على الإسراع في عملي، ثراء أجواء إعداد وإصدار رسالة باريس للمرحوم محمد باهي، وكذا كتاب «وكذلك كان: مذكرات من تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة».

امبارك بودرقة (عباس)

الرباط في 15 فبراير 2018



الفصل الأول

النشأة الأولى

8 مارس 1924

رأيت النور يوم 8 مارس من عام 1924، بحي الدْرَادَبْ، الواقع بضواحي مدينة طنجة القديمة، على ضفاف واد مخضر وسط محيط جبلي. عشت طفولتي بهذا الفضاء الجميل، وتلقيت تعليمي الأولي هناك، ونسجت به أجمل الذكريات.كانت المنطقة، وقتئذ، تعيش على إيقاع الحرب الريفية الشهيرة، بقيادة البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي، كما كانت طنجة خاضعة آنذاك لنظام دولي.

ينحدر والدي أحمد اليوسفي من قرية «دار زهيرو»، بمنطقة الفحص التي تبعد بخمس وعشرين كيلومترا عن مدينة طنجة، وقد نزح إلى هذه الأخيرة في شبابه، بحثا عن عمل، ليستقر به المقام في الأخير بجبل طارق، حيث عمل بإحدى القنصليات الأجنبية هناك، وهو ما أكسبه صفة المهاجر التي سيشترك فيها مع أحد أعمامي الذي انتقل بدوره إلى فرنسا. إلا أن هذا الأخير ستفتقد العائلة أثره إلى الأبد، وظلت صورته موضوعة فوق إحدى الخزائن التي تؤثث البيت، ذكرى عنه. لكن، بعد فترة من الاشتغال بجبل طارق، عاد والدي الى طنجة للعمل بإحدى الشركات البنكية الجزائرية، كما عمل بعدها في شركات أخرى.

لقد أهله إتقانه للعديد من اللغات، ومعرفته بمبادئ الشريعة الاسلامية ، إلى أن يعمل وكيلا معترفا به لدى السلطات المحلية، حيث كان يتولى، بالأخص، الدفاع عمن يلتجؤون لخدماته كوكيل عنهم أمام القضاء، في النزاعات المدنية وغيرها. قبل أن يعين مُقَدما (وكانت وظيفة تحظى باعتبار في ذلك الوقت، التي باشرها بمكتبه الصغير) يلجأ إليه المتخاصمون لفض النزاعات فيما بينهم. وهي الوظيفة التي كانت تتيح له تقديم تقارير يومية إلى المندوب العام، الذي كان يعتبر آنذاك بمثابة خليفة السلطان بمدينة طنجة.

كان والدي يرافق أحيانا المندوب الحاج محمد بن عبد الكريم التازي أو خليفته لأداء صلاة الجمعة، التي كانت تجري من خلال طقوس مخزنية تقليدية، تشد فضول العديد من السياح وتشد انتباه مواطني طنجة.

كنت أجد نفسي، بدوري، مع أقراني مأخوذا بهذه الأجواء، التي كان ينخرط فيها والدي، وهو يرتدي لباس الحاجب الذي كان يميز الطنجويين، كعلامة تفاخر فيما بينهم. ولقد أَهَّله



والد عبد الرحمن اليوسفي المرحوم أحمد اليوسفي



والدة اليوسفي المرحومة الحاجة فاطمة

عمله ومكانته ومثابرته، لأن يُعتبر ضمن البورجوازية الصغيرة لمدينة طنجة. وبقي كرب أسرة، مكونة من زوجتين، محافظا على تقاليد الحياة الاجتماعية، وكان بيتنا في عيد الأضحى مثلا، يشهد طقوس اقتناء كبشين، وحتى بعد انفصاله عن الزوجة الثانية، ظلت تلك العادة سارية.

تنحدر أمي الحاجة فاطمة الفحصي، من المنطقة ذاتها التي ينحدر منها والدي، وعند زواجهما تركت حياة البادية، لتنخرط في أجواء وعادات اهل طنجة، مستفيدة من اتصالها بجيرانها وخاصة زوجات أصدقاء والدي، الذين كنا نعتبرهم كأعمام لنا.

مثلا، عمي الريفي، الذي ينحدر من الريف، كان أقرب أصدقاء والدي أثناء اشتغالهما في الشركة الجزائرية. ثم صديق آخر لوالدي منحدر من منطقة سوس، متزوج بسيدة يهودية ارتبطت بعلاقة صداقة متينة مع أمي. كان عمي السوسي، هذا، المنحدر من مدينة تافراوت يحترف مهنة صراف التي كان ينفرد بمزاولتها اليهود المغاربة، فشكل استثناء. ومن خلال العلاقة مع العم السوسي، تعايشنا مع طقوس الأعياد اليهودية وشاركناهم احتفالهم بها.

ظلت ذاكرتي تحتفظ أيضا، بتفاصيل علاقتنا بأحد أعمام والدي الذي كان يملك مخبزة وسط مدينة طنجة، وكان قد انخرط هو وزوجته في حياتها المدنية الحديثة وكأنهما طنجاويان أصيلان. كانت الفرحة الكبرى بالنسبة إلي، وكأنها عيد، عندما نقوم بزيارتهم في بيتهم، الذي يطل على البحر، حيث كنا نتمتع بمشاهدة السفن التي تعبر البوغاز وسط مناظر طبيعية جميلة. مثلما كنا ننبهر أمام المعدات والآلات الحديثة التي كانت تستعمل في ميناء طنجة، وكنا نستمتع بما لذ من الطعام والفواكه ومختلف الحلويات.لقد بصمت، حقا طنجة، طفولتي...

لقد نَشَأْتُ، إذن، في بيئة موسومة بالتنوع والألفة. كانت بشرة أمي بيضاء اللون وكانت زوجة أبي الثانية سمراء، وكنا في بعض الأحيان نقارن بين هاذين اللونين، من خلال إطلاق وصف: «العنبر والحليب». وهي العبارة التي كانت تعجب والدي كثيرا. وفي غيابه، كان إخواني وأخواتي، وكنت أصغرهم سنا (لأني كنت آخر العنقود ضمن الإخوة الأشقاء)، يمزحون مع زوجة والدي الثانية، قائلين لها: «ماذا جرى للوالد حتى تزوجك، يظهر أنه فقد بصره». فكانت ترد عليهم بلهجة ساخرة: «الجير Le chaux الأبيض يرمى به في أي مكان، بينما العسل يوضع في الأواني الزاهية». ولا يزال رنين كلماتها راسخا في ذاكرتي لغاية الآن.

ظل الاحترام سائدا في معاملاتنا وتربيتنا، وكان والدي، إلى جانب المعلمين الذين تتلمذت على أيديهم، حريصين على تربيتنا على احترام الغير والدفاع عن حقوقه. هكذا، وارتباطا بالوسط الذي نشأت فيه، تحولت نظرتي إلى موضوع التعدد وما يحمله من إهانة للمرأة، وأصبحت أعطي أهمية لاحترام شخصية المرأة والدفاع عنها، داخل مجتمعنا الذكوري. وأصبحت علاقتي بيوم المرأة في 8 مارس، الذي يصادف يوم تاريخ ميلادي، عنوانا لواجب التكريم إزاء المرأة.

ترعرعت وسط عائلة متعددة الأبناء والبنات وهم حسب الترتيب في الولادة: السعدية، عبد السلام، خدوج، محمد، مصطفى، عبدالقادر، زهرة وأنا كإخوة أشقاء، ثم إدريس وآمنة، أخواي من زوجة أبي الثانية. لقد انتقلوا كلهم إلى عفو الله، وكان آخرهم أخي إدريس الذي انتقل الى رحمة الله في يوليوز 1998، وبقيت أنا (كما يقول المرحوم باهي) «أمارس فضيحة الحياة» رغم الأمراض التي عانيت منها، حيث تم استئصال رئتي اليُمْنى، من خلال عمليتين جراحيتين سنة 1955 بمدريد، وفي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تم اكتشاف المرض الخبيث بي، حيث تمت إزالة 25 سنتمترا من القولون.

كان أخي إدريس مصابا بداء السكري، وقبل وفاته بحوالي سنة زرته، وأثناء الحديث، سألته إن كان يراقب باستمرار نسبة السكر في الدم، فرد بالنفي. وعندما ألححت عليه بشأن القيام بهذه المراقبة الضرورية، ردت زوجته أنه رفض حتى اقتناء الآلة اللازمة لذلك. فعاتبته بأنه لا يليق بمدير مدرسة مثله إهمال صحته هكذا. حينها توجهت للصيدلية لاقتناء جهاز لقياس نسبة السكر في الدم لأخي، فقام الصيدلي بتلقيني طريقة استعماله، فإذا به يكتشف بالصدفة أنني أنا أيضا مصاب بداء السكري. فكانت لحظة استحضرت فيها آثار ومخلفات السجون ومتاعب ضريبة النضال على وضعي الصحي.

الملك الحسن الثاني واستقبال والدتي

فارق والدي الحياة، تغمده الله برحمته، سنة 1937، أي السنة التي حصلت فيها على الشهادة الابتدائية، وعانت أمي معنا كثيرا. لكن معاناتها الأكبر كانت معي، نتيجة غياباتي الطويلة والمتكررة عنها، التي كانت تحول دون رؤية أم لفلذة كبدها. وأذكر أنه بعد سنوات المنفى الطوال التي كنت ضحية لها، استقبلها في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، المرحوم الملك الحسن الثاني، الذي كلف الدكتور عبد الكريم الخطيب بإحضارها إلى القصر الملكي ليتناول معها الشاي. قبل انصرافها سألها إن كانت في حاجة لأي شيء، لتجيبه بلهجتها الطنجاوية: «بغيت وْليدى» (أريد ولدي). أجابها الملك، رحمه الله، يمكن لابنك أن يعود إلى بلاده متى يشاء والوطَن سيرحب به. فظلت أمي متشبثة بالحياة، إلى أن عدت سنة 1980 بعد غياب دام 15 سنة، لتنتقل إلى عفو الله سنة 1981 .



بعد غياب دام 15 سنة سي عبد الرحمن يعانق والدته الحاجة فاطمة

مات في سنة 1943 شقيقاي محمد ومصطفى، فيما اختفى شقيقي عبد السلام ولم يظهر له أي أثر إلى اليوم. كانت هذه الاحداث الأليمة والحزينة، قد نزلت علينا كصواعق متتالية، وكادت أن تثنيني على متابعة دراستي بثانوية مولاي يوسف بالرباط. غير ان باقي افراد العائلة شجعوني على العودة الى مقاعد الدراسة. لقد تحملت امي بجلد، ونحن معها، دفن ابنيها محمد ومصطفى، لكن اختفاء اخي عبد السلام في نفس السنة دون ان نعرف مصيره، هو الذي خلف لدينا جرحا غائرا.

أخي عبد السلام ضحية الاختفاء القسري

كان أخي عبدالسلام موظفا بنكيا ولديه ولع كبير بالموسيقى الأندلسية، حيث شكل مع مجموعة من الموسيقيين النواة الأولى لمجموعة التمسماني. وأثناء سهراتهم الليلية، كان يمتد بهم النقاش إلى القضايا السياسية، ويتم التركيز على أحداث الساعة، آنذاك، التي كانت تتناولها أغلب الوكالات والصحف. في مقدمتها مصير الحرب العالمية الثانية، ومن سيخرج منها منتصرا، هل دول المحور التي تضم ألمانيا بقيادة هتلر، وإيطاليا بقيادة موسيليني. وإسبانيا بقيادة فرانكو، أم دول التحالف بقيادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

كان الاتجاه الغالب، في تلك الفترة، لدى أغلبية المغاربة البسطاء هو التعاطف مع دول المحور، كرد فعل ضد الاحتلال الفرنسي للمغرب. وكان رفاق عبد السلام في مناقشاتهم يعبرون عن هذا الرأي السائد المساند لتلك الدول، فيما كان أخي يتحداهم ويؤكد لهم أن النصر في النهاية سيعود للحلفاء.

ويبدو أن موقفه هذا، وصل إلى الأجهزة الإسبانية، التي قامت باختطافه. علما أنه خلال سنة 1943، كانت قد قامت الدولة الإسبانية باحتلال مدينة طنجة وضتمها لنفوذ احتلالها لشمال المغرب، مما مكنها من بسط سلطتها للقيام بالعديد من الانتهاكات بدون رقابة.

أصبح أخي في عداد لائحة المختفين، فبذلت أمي، مع غياب الأب المتوفى، مجهودات جبارة لمعرفة مصير ابنها، إلى أن شاءت الصدف، أن تخبرها إحدى جاراتنا، أنها شاهدت عبد السلام على متن شاحنة عسكرية إسبانية، مرتديا زي السجن مع العديد من السجناء بمنطقة واد لاو، شمال تطوان.

كانت سلطات الاحتلال آنذاك تقوم بتنفيد العقوبة السجنية، عبر نقل المساجين للاشتغال في أعمال شاقة مختلفة. هكذا استطاعت هذه الجارة التعرف على أخي، لأنها كانت تنتقل من طنجة إلى تطوان، بحكم مهنتها المتمثلة في جلب السلع وعرضها للبيع، وهي الظاهرة التي ابتدأت منذ تلك الفترة، واستمرت، بل استفحلت مع مرور السنين ولا تزال تعاني منها العديد من النساء المغربيات بالشمال إلى اليوم.

استطاعت العائلة تحديد السجن الذي يوجد به أخي عبد السلام، والذي لم يكن سوى سجن واد لاو. فكانت أمي تتنقل أسبوعيا إلى ذلك السجن في محاولة لزيارة ابنها محملة

بقفة تضم بعض الأكل وبعض الأغراض، دون أن تتمكن من رؤيته ولو مرة واحدة. حيث كانت تسلم القفة للحارس الذي يتولى نقلها إليه.

استمرت هذه الوضعية فترة من الزمن إلى أن أخبرها الحارس أن ابنها انتقل إلى عفو الله، ولا داعي للعودة مرة أخرى. دون أن تتأكد العائلة هل انتقل حقا إلى عفو الله أم أنهم نقلوه إلى سجن آخر، فانقطعت أخباره بصفة نهائية. وقد راسَلْتُ السلطات الإسبانية ،في نهاية القرن الماضي، في شأن ملف أخي عبد السلام دون التوصل إلى أي نتيجة مع كامل الأسف. فظلت ذكرى أخي عبد السلام تدمي قلب والدتي إلى أن انتقلت إلى رحمة الله.

هوس الصحافة

كان أخي مصطفى يُـمَنِّي النفس بأن يصبح أستاذا، حيث انتقل إلى مدينة الرباط في الثلاثينيات من القرن الماضي ليتابع دراسته بثانوية مولاي يوسف، وبعد فترة زمنية دامت بضع سنين، قرر التخلي عن مهنة التدريس بعد أن اكتشف هوسه بالصحافة. فغادر الرباط عائدا إلى طنجة للبحث عن عمل في ميدان الاعلام، حيث التحق بإحدى المطابع المختصة في طباعة الصحف والمجلات.

كانت المطبعة تحمل اسم «إرولا» Erola، وهو اسم صاحبها. ونظرا لشطارة أخي، وتفوقه في استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة آنذاك وجديته في العمل، أصبح عنصرا أساسيا في تسيير تلك المطبعة، وكلما حصل له نزاع مع صاحبها، كان يُضْرِبُ عن العمل، بحكم أنه كان الاختصاصي الوحيد الذي كانت لديه دراية بأسرار وبرمجة تشغيلها.

وقد عاينت، في العديد من المرات، كيف كان يأتي صاحب المطبعة إلى البيت للتفاوض مع أخي، بل والتوسل إليه للعودة إلى العمل. وعندما كان أخي مصطفى يتمسك بموقفه، كان يلجأ رب العمل إلى والدي، طالبا وساطته للضغط على مصطفى لإيقاف الإضراب.

بفضل عمل أخي مصطفى بالمطبعة، أُتيحت لنا جميعا إمكانية الاطلاع على الجرائد والمجلات من مختلف اللغات. ومنذ ذلك الزمن، ترسخت لدي عادة الاطلاع على الجرائد، بحيث أصبحت غرفتي مستودعا للعديد من الصحف والمنشورات بالإسبانية والإنجليزية والفرنسية إضافة إلى الإيطالية، وأذكر جيدا من بينها جريدة فرنسية اسمها «la dépêche marocaine».

الامتحان الأول

هكذا، كان أخي يزودني بالعديد من الصحف التي يطبعها أو التي يقتنيها، ولي معها حادثة طريفة، كانت وراء أول إهانة أتلقاها في حياتي. كان ذلك أثناء الحرب الإسبانية، حيث ترك أخي جريدته فوق المائدة، بعد أن تناول فطوره.

لينزل أبي في تلك الأثناء ويتناولها بدوره. فخطر لوالدي أن يختبر معلوماتي ومدى فهمي واستيعابي لما أقرأ، حيث كنت قد حصلت على الشهادة الابتدائية آنذاك، فبادرني سائلا عما هو مكتوب في هذه الجريدة. وأمام عنصر المفاجأة، ارتبكت، فلم أوفق في الجواب، كان عنوان يفيد أنه «قام الجنرال فرانكو»، فترجمت الجملة قائلا لوالدي: «قام الجنرال الفرنسي». فغضب مني، معقبا: «أهذا ما تعلمته في الشهادة الابتدائية، أنا لم أطالبك بالترجمة، بل بقراءة النص كما ورد، وسأفهم معناه لوحدي».

كانت تلك أول إهانة أتلقاها في حياتي، وكان هذا الاختبار من الأب لابنه، الذي رغم عدم توفقي فيه، حافزا مهما في مسيرتي العلمية والعملية، بحيث تكَوَّن لدي حَزْم، يقوم أساسا على أن التركيز في القراءة والمطالعة هو السبيل إلى فهم واستيعاب ما أقرأ والطريقة المثلى لتجنب الخلط بين المفاهيم ومعانيها.

مات أخي مصطفى رحمه الله وهولا يزال في ريعان شبابه، وكان عمله بالمطبعة واحتكاكه الدائم بمادة الرصاص سببا رئيسيا وراء إصابته بداء السل. كان الرصاص، يحتوي على مكونات سامة، وهي مادة أساسية في صناعة الأحرف. وبما أن الدواء لم يكن متوفرا في متناول كافة المغاربة آنذاك، بمن فيهم المقيمون بمدينة طنجة الدولية، فقد تعذر علاج أخي، لينتقل إلى دار البقاء.

طنجة الدولية

كانت تتمتع مدينة طنجة بطابع خاص يختلف تماما عن باقي مناطق ومدن المغرب، سواء المستعمرة من قبل فرنسا أو من قبل إسبانيا. كانت مدينة دولية بمعنى الكلمة، تتعايش فيها مختلف الأجناس. ونظرا لطابعها الدولي، ذاك، قامت الدولتان المُسْتَعْمِرَتان إسبانيا وفرنسا، وبعض الدول العظمى بإنشاء مراكز إدارية خاصة بها، لأغراض سياسِية واقتصادية وإدارة شؤون مواطنيها بالإضافة إلى مآرب أخرى.

تأقلم الطنجاويون مع هذا الوضع في فترة زمنية وجيزة، حيث أصبحوا يتفاهمون مع هؤلاء الأجانب باختلاف لغاتهم، بل أضحوا يتفننون في إتقان اللغات الأجنبية، كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية والإيطالية.

كما انتشرت العديد من النوادي لعرض مختلف الفنون من مسرح وسينما وموسيقى وغيرها، وتم فتح وكالات بنكية ومراكز لصرف العملات النقدية وفتح مختلف أنواع المتاجر والمطاعم والمخابز.

فعلى سبيل المثال، تجد في هذا الحي المخبزة التي تحضر الخبز والحلويات على الطريقة الفرنسية، وفي حي آخر، هناك مخبزة تنتجه على الطريقة الإيطالية وأخرى على الطريقة الإسبانية وهكذا. كان هذا المزيج يترك آثاره في حياة الناس وثقافتهم، على مستوى المأكل والملبس والسلوك.

بالإضافة إلى عادة التداول اليومي للعديد من العملات الأجنبية، سواء منها البسيطة الإسبانية أوالفرنك الفرنسي أوالجنيه الإسترليني أوالدولار الأمريكي، وغيرها من العملات، التي كان يتعامل بها الناس لاقتناء مشترياتهم، دون الحاجة إلى تحويلها إلى العملة المغربية التي تم إلغاؤها بصفة نهائية سنة 1938.

أما في ما يخص المؤسسات القضائية، فقد كانت هناك العديد من المحاكم المختلفة الجنسية، خاصة بالنسبة لممثلي البعثات الأجنبية. بحيث توجد هناك محاكم دولية للتقاضي في الدرجة الأولى، وهناك محاكم الاستئناف ومحاكم للنقض. يمكن القول، أنه أصبحت بطنجة دويلات قائمة بذاتها.

فكان المواطن المغربي يتعايش بسلاسة وسط هذه الأجواء الدولية. أما في ما يتعلق بتقاضي المواطنين المغاربة فقد كان خاضعا لمسؤولية المندوب الممثل الدائم للملك وخلفائه،

بالإضافة إلى الباشا والقاضي والمقدم. حيث كانت هناك محكمة الباشا الذي كان يتمتع بسلطة الفض في نزاعات المتقاضين. والأمر الذي كان مثيرا حقا، هو ذلك التسامح السائد بين الجميع، بحيث كانت كل هذه الفسيفساء المختلفة والمتعددة الجنسيات تتعايش في جو من التعاون والتفاهم فيما بينها.

مثلا، في الحي الذي كنت أقطنه، كانت هناك جالية إسبانية تمتهن رعي الماعز، وكان أفرادها يمرون في الصباح الباكر بعدد من الأحياء، ليزودوا السكان بالحليب الدافئ الذي تدره قطعانهم.

وكانت كل جالية تحتفل بأعيادها الخاصة، مرتدية ملابسها الوطنية التقليدية ورافعة أعلامها الوطنية والأعلام الإقليمية، مع مشاركة باقي الجنسيات الأخرى في احتفالاتها. كانت طنجة تعيش، حقيقة أجواء عالمية وحميمية، انمحت فيها الفوارق الجنسية والثقافية وغيرها. وهو التعايش الذي كانت تعكره، من حين لآخر، بعض النزاعات التي تنشب بين بعض الأطراف.

مثلا، أثارت الحرب الإسبانية في الثلاثينيات صراعا كبيرا بين مؤيدي فرانكو الوطنيين، ومعارضيه الجمهوريين. بحيث كانت الصراعات تحتد بينهم إلى درجة استعمال بعض الأسلحة، وكانوا يتباهون بالتنقل بواسطة الشاحنات للتوجه الى أرض المعركة بإسبانيا، للانخراط في الاقتتال الدائر بين الطرفين. لدرجة أننا عشنا نحن في طنجة أجواء هذه الحرب، كما عاشها الشعب الإسباني، حيث كانت الجالية الإسبانية منقسمة إلى تيارين، الوطنيين والجمهوريين. كان كل طرف يتحمس لرفع شعارات الجهة التي يساندها.

في هذه الاجواء اكتشفت فيها لأول مرة النشيد الأممي للطبقة العمالية في مدينة طنجة، حينما كان مناصروا الجمهوريين ينشدونه بحماس فائق، وهم ينطلقون في شاحنات متوجهين نحو الميناء، لامتطاء البواخر التي تقلهم نحو جبهة القتال في إسبانيا. وكان بعض المغاربة يتحمسون للالتحاق بأحد طرفي الصراع.

كانت هذه الأجواء الموسومة بالانفتاح وتعدد الجنسيات واللغات، تساهم في انفتاح الذهنية لدى سكان مدينة طنجة الذين كانوا يتغذون من مختلف الثقافات وينفتحون على الأفكار الحديثة، الأمر الذي أثر في سلوكياتهم وحياتهم اليومية. كما كانت الجاليات الأجنبية، المتعددة الجنسيات، تشارك المواطنين المغاربة في الاحتفال بأعيادهم ومواسمهم الفصلية، التي يتفننون ويبدعون في إحيائها، كأجواء رمضان وعيد الأضحى وغيرها.

من البوغاز إلى مراكش.. ومعابر المراقبة

كان الحصول على الشهادة الابتدائية في نهاية الثلاثينيات يعتبر إنجازا هاما، ويفتح أمام الحاصل عليها أبواب الوظيفة العمومية، لأن أعمار أغلبية التلاميذ، كانت آنذاك تقترب من العشرين سنة، وكنا أقلية تقل أعمارنا عن 14 سنة.

عند نجاحي في امتحانات الشهادة الابتدائية، سنة 1936 كانت لدي رغبة لإتمام دراسة السلك الثانوي بثانوية مولاي يوسف بالرباط، ومما زاد من هذه الرغبة إلحاح وتشجيعات إخوتي على تحقيقها. ولكي أتمكن من متابعة دراستي، كان من الضروري الحصول على منحة دراسية تضمن لي مأوى آمنا بداخلية الثانوية، التي جرت العادة أن تمنح بشكل تلقائي لكل حاصل على تلك الشهادة، بمجرد أن يتقدم بطلب عادي في هذا الشأن. إلا أنه تقرر في تلك السنة، إجراء مباراة لطالبي المنحة الدراسية، وبالفعل شاركت في اجتيازها، وبالرغم من أنني كنت من ضمن الأوائل، فقد رُفض طلبي بحجة أن وثائق الملف تتضمن مهنة والدي، على أساس أنه من «الملاك». لأنه بالإضافة إلى البيت الذي كنا نسكنه، كان أبي يملك بيتا آخرا، يؤجره لإدارة الموارد العامة التي كانت تستعمله كمدرسة، وفيها تلقيت دراستي بالتعليم الأولي.

أثار قرار الرفض ذاك حفيظة مندوب إدارة التعليم بطنجة، خاصة عندما لاحظ أن لائحة المقبولين تضم العديد من أولاد القياد وكبار الملاكين في منطقة الغرب، الأمر الذي خلف لديه موجة من الغضب، حيث كتب رسالة احتجاج إلى مدير التعليم الثانوي المسؤول عن توزيع المنح السيد «لوسيان باي Lucien PAYE»، متسائلا كيف يمكن أن تعتبر إدارته طفلا، يتيم الأب مليونيرا، وهو في الحقيقة مجرد تلميذ مجتهد فقد والده، ولديه رغبة في إتمام دراسته. قائلا «بقراركم الجائر هذا، أصدرتم عليه حكما بعدم متابعة دراسته الثانوية».

فاضطر السيد «لوسيان باي» أمام هذا الإلحاح أن يراجع قراره، لكن دون أن يسجل عليه تراجع ما. فقد أخبر مندوب التعليم بطنجة بعدم وجود أي إمكانية لمتابعة دراستي بثانوية مولاي يوسف بالرباط، ولكن إذا أردت التوجه إلى مدينة مراكش، فلا مانع في ذلك. ودون أن يستشير معي السيد المندوب رد عليه قائلا، إنني مستعد للذهاب إلى أية وجهة يختارونها.

هكذا، وجدت نفسي في سن طفولة مبكرة، أنتقل وحيدا من مدينة طنجة إلى مراكش لمتابعة دراستي في المرحلة الثانوية.

قبل بداية الرحلة، كان عَلَيَّ اجتياز العديد من العراقيل الإدارية، كالحصول على جواز السفر وطلب التأشيرة من القنصلية العامة الإسبانية في طنجة، حتى يتسنى لي مغادرة طنجة ثم عبور المنطقة الشمالية الخاضعة للنفوذ الإسباني. ثم الحصول على تأشيرة ثانية من القنصلية العامة الفرنسية، لأتمكن من عبور المناطق الجنوبية التي كانت ترزح تحت الحماية الفرنسية. وفي يوم السفر، كان علي أن أقف على الأقل أمام أربعة شبابيك في نقاط المراقبة، لأختم جواز سفري من طرف السلطات الأمنية، وأن أفتح حقائبي أربع مرات أخرى للتفتيش من طرف المراقبة الجمركية.

ورغم صغر سني، كان ينتابني شعور بالإهانة وأنا أخضع للمراقبة والتفتيش بصفة متكررة، من طرف أجانب وبطريقة سلطوية، مما دفعني لطرح العديد من الأسئلة على نفسي، حول المضايقات التي كانت تواجهني، فقط من أجل التنقل لغرض إتمام دراستي الثانوية في بلدي ووطني المغرب.

كما كنت أتساءل حول تقسيم التراب الوطني بين قوتين أجنبيتين. طبعا، لم يسعفني سني آنذاك للإجابة بشكل دقيق عن العديد من الأسئلة تلك التي كانت راودتني، لكنها ظلت ساكنة بداخلي.

ومع تنامي الوعي، بدأت أتلمس أجوبة لما يحدث، حول الاستعمار، وحول التفريط في وحدة التراب الوطني، وحول عرقلة حرية التنقل، وحول الحق في التمدرس وأخيرا حول الحق في المقاومة ومناهضة كل التجاوزات، بدءا بالاستنكار والاحتجاج والإضراب إلى المقاومة.

تنوع اللهجات

بعد رحلتي، بطول مسافتها وصعوبة مسالكها، من طنجة إلى مراكش، اعترضتني أول صعوبة منذ اليوم الأول من وصولي، حيث تعجبت من شكل تواصل زملائي، سواء في القسم، أو الذين أتقاسم معهم المبيت في داخلية الثانوية. فقد كانوا جميعا إما من مدينة مراكش أو من منطقة سوس، بينما كنت الوحيد القادم من طنجة، مختلفا بلهجتي الشمالية، ذات الرنة غير الواضحة لدى زملائي، والتي كانت تثير لديهم الاستغراب والضحك في غالب الأحيان.

وكان إحساسي مماثلا عند سماعي لهجتهم. لم يكن هذا الاستغراب والضحك يندرج في باب الاستخفاف أو التهكم على الأخر، بل كان من باب الفضول والبحث والمعرفة. فقد كان زملائي يكتشفون لأول مرة اللهجة الشمالية، وكانت كلمة «القلاينة»، أي الأرانب، تثير لديهم موجة من الضحك. وبالنسبة لي، كنت أسمع لأول مرة عبارة «دْرُوكْ» المراكشية (أي الآن)، وهو ما أثار لدي الضحك نفسه.

في تلك المرحلة، كانت المناطق والجهات لا تزال منغلقة على نفسها، بسبب عدم انتشار الطرق وضعف وسائل النقل وانعدام وسائل التواصل من إذاعة وتلفزة ومسرح وسينما وغيرها من الأدوات، التي تلعب دورا أساسيا في التمازج والاختلاط ومحو الفوارق اللهجاتية... إلخ.

تنظيم أول إضراب

نسجت، في فترة وجيزة علاقة صداقة مع العديد من الزملاء التلاميذ، كما ساهمت في تنظيم أول إضراب في الثانوية، ولم يكن سياسيا، بل كان احتجاجا على قرار ظالم صادر عن المراقب العام الذي أراد أن يعاقب كافة التلاميذ بدعوى أن أحدهم بَصَقَ على قِطْعة من الخبز. وقد رفضنا محتجين ضد هذه العقوبة، مؤكدين أنه لن يتجرأ أي مغربي أن يبصق على قطعة من الخبز، وهذا أمر مترسخ في تقاليدنا وثقافتنا، خاصة في تلك المرحلة.

بعد التأكد من الأمر، اتضح أن المشكل يتعلق بقطعة صغيرة من الملح لم يتم ذوبانها كلية داخل العجينة، فطفت على سطح الخبز وبَدَتْ كأنها بصقة. لكن الشيء الذي أَثَّرَ فيَّ آنذاك، هو العتاب الذي تلقيته من المدير السيد « دُوفِرْدَان Deverdan»، الذي كنت ولا أزال، أكن له احتراما كبيرا، ، حيث خاطبني موجها كلامه إلي، كما لو أنني المسؤول عما حدث، قائلا: «من حقكم أن تحتجوا ضد قرار غير منصف، ولكن أن تعبئوا كل المدرسة بما فيها تلاميذ الأقسام الابتدائية للقيام، بأول إضراب في المدرسة، فأنتم تفتحون السبل أمام الآخرين مستقبلا، الذين كلما أرادوا الاحتجاج سيشنون إضرابا».

كنا نقوم، طيلة متابعتي للدراسة في مدينة مراكش وأثناء العطلة الأسبوعية والعطل المدرسية الأخرى، برحلات إلى ضواحيها. كما كنا نقوم بزيارة كلية ابن يوسف ونتجول بشوارع المدينة، وغالبا ما كنا نمر أمام إقامة الباشا الكلاوي الذي كان يحكم مدينة مراكش ونواحيها بقبضة من حديد، حيث كانت تصلنا العديد من الأصداء عن كيفية ممارسته للسلطة كباشا، وقساوته التي كان يتحدث عنها الجميع.

فكنت أقارن بين هذا السلوك الذي يطبع سلطة التهامي الكلاوي مع السلوك الذي كان يمارسه المندوب بن عبد القادرالتازي بمدينة طنجة، سواء التازي الأب أو التازي الإبن الذي ورث عن أبيه هذا المنصب، فقد كان يعامل الناس بإنصاف واحترام، ويعطي لكل ذي حق حقه. حتى في الحالة التي يعم فيها التوتر والقمع أغلبية أنحاء المغرب، ظلت طنجة في منأى عن هذه الظواهر.

آسرتني جاذبية مراكش الساحرة لدرجة أنه في نهاية السنة بعد الإعلان عن النتائج النهائية، استدعاني السيد المدير قائلا: « السيد اليوسفي، لقد نجحت هذه السنة وبما أنك من طنجة وللتخفيف عنك من طول المسافة سأبعث بملفك إلى الرباط لمتابعة دراستك بثانوية مولاي يوسف ابتداء من السنة القادمة».

شكرت له حسن عنايته وأبديت رغبتي في مواصلة متابعة دراستي بمدينة مراكش التي استأنست بها وارتحت للمستوى الدراسي الجيد فيها. وكم كنت سعيدا عندما اقنعت السيد المدير بالبقاء في مراكش، حفاظا على العلاقات الإنسانية والصداقات التي ربطتها مع العديد من الزملاء، الذين أذكر منهم على سبيل المثال، لا الحصر، محمد بنهيمة الذي سيصبح وزيرا للخارجية، والسيد محمد الشياظمي وقد أصبح أستاذا مرموقا وأمينا عاما للبرلمان. وعائلة سكيرج (وهم كثر)، والأستاذ امحمد بوستة الذي كنا نقتسم معا طاولة الدراسة طيلة السنة الأولى، قبل أن نفترق لأنه انتقل في السنة الثانية لمتابعة دراسته بفاس، غير أننا سنلتقي لاحقا، حول ملفات وطنية ولحظات تاريخية، كان أبرزها ميلاد الكتلة الديمقراطية في بدايات التسعينيات من القرن الماضي.

مسؤول طاولة الطعام

أثناء متابعة دراستي الثانوية، سواء في مراكش أو الرباط كانت منحتي الدراسية تخول لي الاستفادة من القسم الداخلي للثانوية من مبيت ومأكل. وكانت قاعة الطعام تتوفر على موائد كبيرة يلتف حولها التلاميذ لتناول الوجبات الغذائية الثلاث، وجرت العادة أن تنتخب كل طاولة تلميذا كمسؤول عن الطاولة. ومن ضمن مهامه الأساسية الحرص على تقسيم ما يحتاج للقسمة بِعَدْل وإنصاف كالحلويات وبعض الفواكه والشاي، وفي بعض الأحيان اللحم والدجاج، وباستمرار كان زملائي يكلفونني بالقيام بهذه المهمة. كما كان الحارس الذي يقوم بمراقبة قاعة النوم، يطلب مني أن أنوب عنه كلما اضطر للغياب.

بن بركة والاستقطاب السياسي

عند عودتي إلى الرباط لإتمام دراستي بثانوية مولاي يوسف، وتحضيرا لنيل شهادة الباكالوريا، كان المهدي بنبركة في تلك الفترة أحد الأطر الشابة للحركة الوطنية وكان أستاذا للرياضيات بثانوية غورو Lycée Gouraud، كما كان أستاذا لنفس المادة بالمدرسة المولوية التي كان فيها الأمير مولاي الحسن وأصدقاؤه من تلاميذه.

أَثَّر فينا بنبركة بنشاطه وحركيته الدائمة، وكان يزورنا بين الفينة والأخرى. ولقد حضرنا ترشحه لرئاسة جمعية «قدماء كوليج مولاي يوسف»، التي كان منافسا له فيها السيد رشيد ملين، الذي يمثل التقاليد المخزنية والبورجوازية الرباطية، فيما كان المهدي بنبركة، يرمز للجيل الجديد للوطنيين المنحدرين من الأوساط الشعبية، وكممثل للقيادة الجديدة للحركة الوطنية.

فاز المهدي في هذه الانتخابات، وعمل على أن تكون له شبكة واسعة ومتشعبة من الجيل الجديد، حيث كان يعمل على ضم العديد من هذه الأطر ويشجعهم على الانخراط في العمل السياسي الوطني، ونشر أفكار الحداثة لدى هؤلاء. مثلما كان يحثهم على النضال من أجل التحرر والانعتاق.

كنت في سنة 1943، من ضمن الشباب الذين استدعاهم المهدي بنبركة، إلى بيت والدته الموجود بحي «الكزا» بالرباط (حي الجزاء)، ليعرض علينا أفكاره وخططه السياسية. ومما أثار انتباهي، طريقة عمله في ذلك البيت، بحيث كانت هناك ثلاث غرف في الطابق الأرضي وثلاث غرف في الطابق الفوقي.

ولاحظنا كيف أن المهدي حدد موعدا لحوالي خمس مجموعات دفعة واحدة، حيث كان يجتمع مع كل واحدة منها في إحدى هذه الغرف، فيقوم بعرضه للمجموعة الأولى، ثم ينتقل للغرفة الثانية ليناقشهم في موضوع آخر، ثم إلى باقي المجموعات لإلقاء باقي عروضه، بحيوية فائقة ونشاط بَيِّنْ. مثلا يقوم بإلقاء العرض على المجموعة الأولى ويتولى تقديم الشاي للثانية، وهكذا حتى يودع كافة المجموعات كل منها على انفراد.

أثارنا في الرجل هذا الحس التنظيمي والديناميكية وقدرته على الحوار وطرح الأسئلة، مما يجعلك تنبهر أمام هذه الطاقة العالية والفكر المتنور. وعندما يشعر أنه استطاع أن يؤثر على مخاطبيه، يستقطبهم في مرحلة موالية إلى الدخول نهائيا إلى صف العمل السياسي الوطني.

وتتوج هذه المرحلة بأداء اليمين على المصحف الكريم. هكذا، في شهر دجنبر 1943، أديت القسم، أنا ومجموعة من رفاقي في ثانوية مولاي يوسف، كإعلان على انخراطنا داخل حزب الاستقلال. شهرا بعد ذلك القسم، تم الإعلان على تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944. كان القسم طبعا ينص على الوفاء للدين و للوطن وللملك، وعلى الاحتفاظ بأسرار الحزب وعدم كشف تنظيماته.

ضريبة النضال.. الطرد والتشرد

بعد توقيع وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، قمنا بتوزيع نسخ منها داخل ثانوية مولاي يوسف لشرح مضامينها لزملائنا التلاميذ. وخلال نفس الفترة، كنا نتوصل يوميا بمنشورات حزبية تعكس مختلف ردود الشعب المغربي حول هذه الوثيقة، وتستعرض أصداء التظاهرات المؤيدة لها في مختلف أنحاء المغرب.

كنا نتداول يوميا هذه الأحداث التي استمرت لغاية 29 يناير 1944 حيث أقدمت سلطات الحماية على اعتقال قيادة حزب الاستقلال، وكان رد فعل ساكنة الرباط الخروج في مظاهرات حاشدة بساحة المشور أمام القصر الملكي احتجاجا، على تصرفات السلطات الاستعمارية.

بمجرد توصلنا بنبإ انطلاق هذه المظاهرة، تداولنا بسرعة فيما بيننا وقررنا الانضمام للمتظاهرين، مُتَحَدِّين بذلك قرار المراقب العام للثانوية السيد «رو Roux»، القاضي بمنع التلاميذ الداخليين من مغادرة الثانوية. وأمام إصرارنا، حاول منعنا بالوقوف أمام الباب فاتحا ذراعيه للحيلولة دون خروجنا. لكن عزيمتنا كانت أقوى، وحدث ما لم يكن في الحسبان، إذ نتج عن تلك المواجهة كسر في ذراع السيد المدير دون قصد أو تعمد، وهو حادث يؤسف له.

بعد انتهاء المظاهرة عدنا للالتحاق بالداخلية، لنجد أبواب الثانوية موصدة أمامنا، مما وضعنا في موقف جد حرج لا نحسد عليه. لأن من ضمن العناصر التي غادرت معنا داخلية المدرسة، التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في المرحلة الابتدائية، وينامون بداخليتها وأعمارهم لا تتجاوز عشر سنوات، وعددهم لا يستهان به.

كانت أعمارنا، تتراوح ما بين عشر وعشرين سنة، والأغلبية الساحقة تنحدر من مدن بعيدة، وليس لدينا أقارب بالرباط، ولا نتوفر على إمكانيات مادية للالتحاق بعائلاتنا. فكان أول ما فكرنا فيه هو اللجوء إلى مسجد السنة القريب من الثانوية، لأخذ قسط من الراحة وتهدئة روعة صغارنا وتناول شربة ماء تروي عطشنا وتهدئ جوعنا.

لكن من حسن حظنا أن المهدي بن بركة كان يتابع من بعيد هذه الأوضاع فأرسل إلينا العديد من رجالات الحركة الوطنية، الذين كلفهم بمرافقتنا لدى بعض العائلات الرباطية التي غمرتنا بالدفء الإنساني، وتولتنا بتوفير الأكل والشرب والمأوى لعدة أيام.

كما سعوا للتوسط من أجل إرجاع ما أمكن من التلاميذ والطلبة للعودة إلى استئناف الدراسة، ومساعدة الذين رفضت إدارة الثانوية عودتهم، والتي أصدرت في حق من وصفتهم بالمشاغبين، قرار الطرد النهائي، وقد كنت على رأس تلك اللائحة.

كان نصيبي أن حللت ضيفا ببيت السيد عبدالرحمان بن إبراهيم، الذي أقمت لديه حوالي أسبوع قبل أن تعتقله السلطات الفرنسية، وبعد اعتقاله لم يعد هناك مجال للبقاء لدى أسرته بعد غياب رب العائلة.

لكن من حسن حظي، أني التقيت في نفس اليوم ،صدفة بالسيد عبد الحق القباج، وكان على علم باعتقال السيد بن إبراهيم، كما كان يعلم أيضا أنني أقيم عنده، فقال لي: سأنصحك نصيحتين، الأولى أن تتوجه في أقرب وقت إلى المحجز «الفوريان» Fourrière لمعالجة هذا الـجَـرَبْ الذي ينتشر على جلدك، أما النصيحة الثانية، فعليك أن تتوجه إلي بيت العلامة الفقيه محمـد بلعربي العلوي، للإقامة لديه، وأنت تعرف ابنه مصطفى الذي يدرس معك في نفس الثانوية».

كنت بالفعل قد أصبت بهذا الداء وكانت آثاره بادية على يدي. فشرعت في تنفيذ النصيحتين، حيث توجهت مباشرة إلى المحجز، وكانت مفاجأتي أنني وجدت نفسي داخل مأوى مليء بالعديد من الحيوانات الهزيلة والمريضة.

توجهت الى الإدارة وعرضت عليهم حالتي، وبدون أي فحص أو سؤال، طلبوا مني نزع ملابسي، وبدأت عملية رش كل جسدي بمادة كريهة الرائحة وشديدة الألم بمجرد ملامستها لجسمي، وفهمت فيما بعد أنها نفس المادة التي ترش بها الحيوانات المصابة بالجرب.

في المساء، نفذت النصيحة الثانية للسيد القباج، وتوجهت إلى منزل الفقيه العلامة بلعربي العلوي الذي رحب بي، هو وابنه مصطفى، الذي كان زميلا لي في ثانوية مولاي يوسف، والذي سيصبح فيما بعد وزيرا للعدل. بعد إقامتي ببيته بأيام معدودة، أقدمت السلطات الاستعمارية على نفي الفقيه بلعربي العلوي إلى تافيلالت، ورَحَلَتْ كل الأسرة معه، لأعود مرة أخرى إلى نقطة الصفر.

الرحلة القصرية من الرباط إلى اسفي

شاءت الأقدار أن ألتقي في نفس اليوم مع السيد عباس المقري الذي كان زميلي في الدراسة (أصبح فيما بعد من نخبة الأطر الناطقة باللغة الإنجليزية، بوزارة الخارجية)، وكان عمه آنذاك باشا لمدينة آسفي، فعرض علي مرافقته إليها، وأمام الوضع الذي كنت فيه، لم أتردد في تلبية الدعوة.

فشددنا الرحال الى آسفي، التي سأزورها لأول مرة. لقينا ترحيبا من العائلة وهناك نصحوني أن الوسيلة الوحيدة للعلاج نهائيا من داء الجرب هو القيام بحِمْيَة (ريجيم) تعتمد على تناول الخضر والشربات الخفيفة والخالية من اللحوم والقطنيات.

فقبلت على مضض مرة أخرى الامتثال لتلك النصيحة والتوقف نهائيا عن تناول باقي الأطعمة التي كانت تعرض على مائدة الباشا من مشويات ومختلف أنواع الأسماك وغيرها من الأطباق المغربية الشهية والـمُغرية، التي يلتف حولها الجميع. كنت أكتفي بتناول الشوربة وبعض الخضر، فكانت النتيجة جد إيجابية، حيث شعرت بتحسن كبير على الصعيد الصحي.

كنت أخرج بين الفينة والأخرى لاستكشاف مدينة أسفي والتعرف على مآثرها التي أزورها لأول مرة. وفي إحدى هذه الجولات، التقيت بالسيد السِيمُو أحمد الذي كان يرتدي بذلة عسكرية للضباط في غاية الأناقة.

وهو بالمناسبة شاب من طنجة ويكبرني سنا، وكان داخليا بثانوية مولاي يوسف ومعروف بنوادره واشتهر بتصرفاته المثيرة. منها على سبيل المثال، عندما كان طالبا داخليا بثانوية مولاي يوسف بالرباط، كان من ضمن الطلبة الذين شنوا إضرابا احتجاجا على سوء الوجبات التي تقدم للطلبة، و جاء المراقب العام للثانوية السيد «رو» المعروف بتشدده وحزمه لفك الإضراب وإقناع الطلبة بالتراجع عن موقفهم، قائلا: نحرص على أن نقدم لكم في كل وجبة ثلاثة أطباق، أولا مقبلات، ثانيا طبقا رئيسيا، ثالثا تحلية أو فواكه. وأضاف هل يوجد بينكم من يتناول هذه الأطباق الثلاثة في وجباته الرئيسية عندما يكون في بيته؟. فانبرى له السيمو أحمد قائلا: كل ما قلته السيد المراقب صحيح، نحن في بيوتنا لا نتناول الأطباق الثلاثة التي أشرت إليها في وجباتنا. لكن، نحن هنا بداخلية الثانوية ولسنا في بيوتنا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فكل منا يتوفر على منحة دراسية تخول لنا الحق ليس فقط في تناول الأطباق الثلاثة للوجبات الرئيسية، بل وينبغي أن تكون هذه الأطباق جيدة النوع.

حين التقيت بأحمد السيمو بآسفي، استغرب وجودي في هذه المدينة، فأخبرته بما حدث لي وأنني أقيم بدار الباشا ثم انصرفنا. كانت المفاجأة أنه في مساء نفس اليوم، جاء ممثل سلطات الحماية الفرنسية بالمنطقة لقصر الباشا ليلومه كيف يسمح لشخص معروف بعدائه لفرنسا للإقامة عنده.

الشيء الذي أثار في الوهلة الأولى استغراب الباشا، ثم استنفر كل المشرفين على تسيير الإقامة، وبعد أخذ ورد أخبروه أنه لا يوجد أي غريب بها، وأن آخر من حل بالإقامة هو ابن أخيه عباس، مصحوبا بأحد أصدقائه يدعى عبد الرحمان اليوسفي.

الخيار الصعب.. الزواج بالدكالية أو البكالوريا

في الوقت الذي أصدر الباشا تعليماته الصارمة التي تقضي بمغادرتي للإقامة، كنت منهمكاً في جمع أغراضي، وحزم حقائبي، وفي الصباح الباكر، قبل أن يستيقظ الباشا، غادرت مدينة آسفي موليا وجهتي إلى مدينة الجديدة، لزيارة بعض الأصدقاء، من بينهم محمد السرغيني، الذي كان طالبا بثانوية مولاي يوسف بالرباط وعبد الرحمان الغريسي وأحمد الغريسي ومحمد الشياظمي الذي سيصبح فيما بعد كاتبا عاما لمجلس النواب، في عهد رئاسة الأستاذ حرمة ولد بابانا.

قضيت معظم إقامتي في الجديدة بمنزل الحاج مصدق السرغيني، وهو من أعيان المدينة وكبار فلاحيها. وبعد فترة من الزمن من إقامتي بعاصمة دكالة، واعتبارا لانسجامي مع الزملاء الذين استأنسوا بوجودي بينهم، اجتمع كل الأصدقاء وحاولوا إقناع هذا الوافد من أقصى شمال المغرب بالاستقرار الدائم بمنطقتهم.

وأخبروني بالقرار الذي أجمعوا عليه ومفاده أنهم يقترحون عليّ وبإلحاح أن يزوجوني من «دكالية» من المنطقة مع مساعدتي في إنجاز مشروع تجاري مهم أتولى الإشراف على تسييره ليكون لي عونا على الاستقرار وبناء الأسرة وتربية الأبناء.

فطالبتهم بمهلة للتفكير، وقضيت الليل أقارن بين العرض المقدم لي، وبين المسار الذي رسمته لنفسي منذ سنوات، أي إتمام دراستي الثانوية للحصول على شهادة الباكالوريا، التي ستفتح أمامي أبواب الجامعة لولوج الآفاق الأخرى التي كنت أحلم بها.

قضيت الليل أقارن بين الطريق الطويل، والمحفوف بالعديد من المصاعب التي تنتظرني لتحقيق مشروعي الأصلي، وبين المشروع السهل والمغري الذي يعرضه عليّ أصدقائي، وما يفتحه لي من أبواب الاستقرار لأصبح دكاليا في هذه المنطقة التي ارتاحت نفسي إليها وانسجمت بسهولة مع أهاليها.

فصممت أن أحسم في الأمر بأقصى ما يمكن من السرعة، حتى لا أقع ضحية إغراء المشروع المعروض عليّ من طرف الأصدقاء، وقررت أن أغادر مدينة الجديدة في أقرب وقت، معتذرا للزملاء وشاكرا لهم حسن الضيافة والالتفاتة الكريمة، كعربون وفاء وإخلاص للأخوة والمحبة الصادقة.

من أهل أبي الجعد إلى البيضاء وآفاقها

رجعت إلى مدينة الدار البيضاء، ربيع سنة 1944، وكان أول ما أثار انتباهي وجود باخرة ضخمة حاملة للطائرات أمريكية بالميناء. لم أستقر بهذه المدينة إلا مدة قصيرة، التقيت خلالها مع بعض الأصدقاء الذين أَلحُوا عليّ أن أرافقهم لزيارة مدينة أبي الجعد التي قضيت بها حوالي أسبوع في ضيافة عائلة الحمري، ولا زلت أحتفظ في ذاكرتي بكرم هذه الأسرة وطيبوبة أهل تلك المدينة الهادئة التي تمنح زائريها الراحة والاطمئنان.

لكنني، عدت مرة أخرى إلى الدار البيضاء، و قبل أن أستقر بأحد الفنادق الصغيرة أقمت عند بعض العائلات حيث كنت أقضي عندهم الليل. كنت أرتب لقاءاتي بمقهى فرنسا، حيث التقيت مع عبد القادر بن بركة في شهر يونيو 1944، فأخبرني أن الإخوان في حزب الاستقلال يبحثون عني، وطلب مني أن أرافقه عند أحد التجار بطريق مديونة، لربط الاتصال مع القيادة الحزبية.

رافقته للتعرف على هذا التاجر، فإذا بي أمام الحاج بوشتة الجامعي أحد قادة الحركة الوطنية وحزب الاستقلال. ضربنا موعدا لإجراء لقاء مقبل مع بعض القيادات الحزبية، وهو ما تم بالفعل.

هكذا، فبالإضافة إلى السيد بوشتة الجامعي، كان كل من السيد امحمد بن الجيلالي بناني، وهو صهر الحاج أحمد بلا فريج، أخته زوجة الحاج أحمد، والسيد بناصر حركات، والسيد أحمد بن دالة، والحاج محمد البعمراني، والأستاذ الحمزاوي مدير مدرسة النجاح والسيد احميدو الوطني، الذي طلب مني أن أقيم لديه مؤقتا.

أسندت لي مهمة الإشراف على أنشطة الخلايا الحزبية التي تتكون من عمال معمل السكر (كوزيمار) وكان آنذاك يسمى كوزيما في الحي الصناعي. حيث كان العمال يقيمون مع عائلاتهم في بيوت شيدت خصيصا لهم بداخل سور المعمل. ولتغطية النشاط الحزبي وتبرير وجودي بينهم، تقدم وفد من العمال المنظمين حزبيا، بطلب لمدير المعمل، وهو فرنسي، ليرخص لهم في البحث عن أستاذ للإشراف على حصص لمحاربة الأمية وإعطاء دروس لأولادهم، وبهذه الرخصة، أصبح لدي جواز دائم للدخول للمعمل والحي، متى أشاء. علما أنه قد سبق للقيادة أن عرضت هذه المهمة على المرحوم علي يعتة، إلا أنه اعتذر، لكونه ملتزما مع الحزب

الشيوعي، وليس من الأخلاق النضالية ولا من المنطق، أن ينخرط في عمل تنظيمي، تشرف عليه قيادة حزب الاستقلال، أي غير الحزب الذي ينتمي إليه.

هكذا انطلقت في تأطير هذا التنظيم في نهاية شهر يوليوز 1944، وكان العمل اليومي يبتدأ في تنظيم القطاع العمالي أولا. كنت أنطلق يوميا من درب اليهودي، حيث أقيم مع عائلة حميدو الوطني، ممتطيا الدراجة الهوائية قاطعا مسافة طويلة وشاقة، لأن العجلات المطاطية للدراجة آنذاك، كانت تختلف كليا عما هي عليه حاليا.

فمطاط العجلة لم يكن من النوع الذي يتم ملؤه ونفخه بواسطة الهواء المضغوط لتسهيل السير السلس للدراجة على أرضية صلبة. بل كانت العجلة عبارة عن قطع صغيرة من المطاط، دائرية الشكل، ذات ثقب في مركزها، ويخترق كل منها سلك معدني يلف محيط العجلة بهذه القطع المطاطية، حتى يتسنى للدراجة التحرك. لكنها تحتاج لمجهود ليس بالهين لقيادتها، ومما زاد في تلك الصعوبة أن الشوارع كانت مبلطة بقطع حجرية، عبارة عن مكعبات سوداء (Les pavées) عوض «الزفت» Goudron.

والأدهى من كل ذلك، عندما ينكسر الخيط المعدني الذي يلف القطع المطاطية حول العجلة، تنفرط تلك القطع المطاطية في كل مكان كما تنفرط حبات السبحة، عندما يتقطع الخيط الناظم لها. عند حدوث هذا العطب، كان علي أولا أن أجمع القطع المطاطية المتناثرة، وأن أحمل، ثانيا، الدراجة على كتفي ريثما أعثر على من يعيد الأمور إلى سابق عهدها.

ونظرا لطبيعة الطريق الصعبة، فقد كنت أتناوب مع الدراجة، إذ في غالب الأحيان أحملها أكثر مما تحملني. زد على ذلك، تلك المقاومة الإضافية التي كانت تتسبب فيها الجلابة التي تلعب دور المظلة في مواجهة الهواء والرياح، مما كان يزيد من صعوبة تقدم الدراجة.

الطربوش ضحية للإنزال الامريكي

منذ مغادرتي مدينة طنجة لمتابعة الدراسة في كل من مراكش والرباط، بقيت متمسكا باللباس التقليدي، أي الجلباب والطربوش، وقد دفعتني حادثة عرضية إلى أن أتخلى بصفة نهائيا عن الجلباب والطربوش منذ 1944، ولم أرتديه منذ تلك الفترة سوى لأسباب بروتوكولية سنة 1998، بعد أن عينت وزيرا أولا.

كانت الحادثة العرضية التي أجبرتني على التخلي عن الجلابة والطربوش أنه عندما كنت على متن الدراجة الهوائية في إحدى الرحلات اليومية، التي أقوم بها في مدينة الدار البيضاء بين درب السلطان والصخور السوداء (روش نوار)، مرت بقربي سيارة عسكرية (جيب) على متنها جنود من البحرية الأمريكية (المارينز)، وفي غفلة مني، وفي رمشة عين، انتزع أحدهم الطربوش من فوق رأسي وانطلقوا مقهقهين.

وعندما حاولت شراء طربوش آخر، وجدت أن ثمنه يعادل الراتب الشهري الذي كنت أتقاضاه كمعلم. وبما أنني لم أتعود ولم يكن سائدا آنذاك ارتداء الجلباب بدون طربوش قررت التخلي عنهما معا.

ظلت هذه الحادثة عالقة بذهني دون أن يطالها النسيان، لدرجة أنه عندما استقبلت كاتب الدولة الأمريكي في الدفاع السيد ويليام كوهن، بصفتي وزيراً أَولاً، وبعد انتهاء المحادثات الرسمية، دخلنا في دردشة عامة، فتذكرت حادثة الطربوش ورَوَيْتُ القصة للوزير الأمريكي وأضفت مازحا: «وبما أنك وزير للدفاع والمسؤول الأول عن الجيش الأمريكي، فإنك مدين لي بالطربوش الذي انتزعه مني أحد جنودكم المارينز منذ 1944». ورد على بدعابة قائلا: «أعترف لكم باسم الجيش الأمريكي بهذا الدين وسنعمل على تسديده». وبالفعل بعد مضي أسابيع، توصلت بقبعة أميرال للجيش الأمريكي، كانت جميلة، لكنها لم تعوض لي بهاء والقيمة المعنوية لذلك الطربوش المفقود.

الفصل الثاني
هيآت الحركة الوطنية

الخلايا الأولى للحركة النقابية

بدأ زرع البذور الأولى لتأطير البروليتارية المغربية خلال سنة 1944. كانت البداية مع شغيلَة معمل السكر «كوزيمار»، تحت غطاء محاربة الأمية وإعطاء دروس إضافية لأبنائهم، وامَتد هذا النشاط ليشمل العديد من المعامل، منها معمل الصابون وشركة السكك الحديدية وشركة الإسمنت وغيرها. وباقتراب 18 نوفمبر 1944، ذكرى عيد العرش شرعنا في التحضير المادي لإحياء حفل خاص بهذه المناسبة.

لاحظت حماس العمال وعائلاتهم من خلال تزيين مكان الحفل وتهيئ الحلويات والمشروبات، وفكرت في أن نضفي عليه نكهة وطنية من شأنها شحذ حماس العائلات وتشجيع أطفالهم على المثابرة في التحصيل والدراسة وحب الوطن.

ولهذا الغرض، طلبت من الأستاذ الحمداوي مدير مدرسة النجاح الحرة، ومن الأستاذ عبد القادر الصحراوي المدرس بنفس المدرسة والذي سيتحمل فيما بعد مسؤولية وزير للأنباء، السماح لطفلتين تتقنان أداء الأناشيد الوطنية، للمساهمة في إحياء الحفل، الذي يقيمه العمال وعائلاتهم. ولمزيد من الإقناع، أضفت إن مشاركة الفتاتين في إحياء هذا الحفل، من شأنه تشجيع العائلات على تسجيل بناتهم في المدارس.

فاستأجرت يوم الحفل، 18 نوفمبر، العربة التي يجرها حصانان (الكوتشي)، ورافقت الفتاتين إلى مقر الحفل، وقد أَضْفَتْ مساهمتهما بترديد الأناشيد الوطنية بهجة وألهبت حماسة الحضور والعنصر النسوي على الخصوص، لدرجة لم ننتبه للوقت بحيث تأخرنا في العودة إلى المدرسة.

عند رجوعنا من الحفل، وجدنا عائلتا الفتاتين قلقتين، بحيث وقع خطأ غير مقصود، وهو عدم إخبارهم بغياب الطفلتين عن حفل المدرسة ومشاركتهما في حفل آخر نظم بنفس المناسبة الوطنية. وبعد الاعتذار للعائلتين واستماعهما للمبررات والخلفيات الوطنية تفهمتا الدور الوطني الذي ساهمت فيه الطفلتان.

لمست خلال العمل اليومي في التكوين والتأطير مع العمال، أواصر التضامن فيما بينهم في أغلبية المناسبات العائلية والاجتماعية، سواء تعلق الأمر بزفاف أو وفاة أو عقيقة أو مرض أحد أفراد العائلة، يقوم العمال باكتتاب جماعي في إطار التكافل فيما بينهم.

ولذلك، اقترحت عليهم تنظيم هذه الظاهرة المحمودة، وذلك من خلال إنشاء صندوق تعاوني يساهم فيه الجميع بمبلغ شهري دائم، وأن تشرف على هذا الصندوق تعاونية، حيث تم انتخاب المشرفين عليها من طرف جمع عام، يحضره كل المساهمين، ووضع برنامج يستفيد منه الجميع بالتساوي من هذا الصندوق، عكس ما كان معمول به سابقا، حيث كان كل عامل يساهم بالقدر الذي توفره طاقته، بينما في الوضع الجديد حددت مبالغ قارة يستفيد منها الجميع بالتساوي، وذلك حسب الحالات، بحيث حدد مبلغ خاص عند الزواج ومبلغ آخر عند ازدياد مولود وآخر في حالة الوفاة ....الخ. وبفضل حماسة العمال تم إنشاء هذه التعاونية وانتخاب الرئيس وأمين المال وباقي أعضاء المكتب، وفتح حساب بنكي باسم التعاونية وكان من ضمن العمال من تمرس على النضال النقابي بفرنسا وينحدر أغلبيتهم من منطقة سوس. لازلت أذكر من بينهم السيد إبراهيم أوليزيد، الذي انتخبوه أمين مال تلك التعاونية.

وبعد مضي اثنين وسبعين 72 سنة، على تأسيس هذه التعاونية، استدعتني إدارة كوزيمار، يوم 2 فبراير 2016 حيث تم عقد لقاء مع عناصر من نشطاء هذه التعاونية، التي تعد بشهادة الجميع، من أقدم الجمعيات التي لاتزال تمارس نشاطها بهمة وإتقان.

كان أول مشكل اعترضنا وهو كيفية مواجهة القرار الذي اتخذته سلطات الحماية الفرنسية، وهو التصريح بأي نشاط جماعي، وشددت على التطبيق العملي لهذا القرار، بعد توقيع وثيقة المطالبة بالاستقلال في بداية تلك السنة، أي 11 يناير 1944.

بحيث أصبح من الضروري، التصريح لدى مدير المعمل بتكوين تعاونية، وهو مجبر أن يخبر المراقب المدني لناحية الدار البيضاء التابع للإقامة العامة، الذي كان بمثابة الشرطة السياسية.

بعد البحث عن الصيغة المثلى لتقديم التصريح وضمان قبوله، تم انتداب أمين المال، إبراهيم أوليزيد لتقديم الصيغة المتفق عليها، حيث أخبر المدير بتأسيس التعاونية وفتح حساب بنكي، وأخرج دفتر الشيكات من جيبه قائلا، له: «لقد قرر العمال بالإجماع أن يكون أول شيك تصدره تعاونيتنا لصالح الدولة الفرنسية، كمساهمة في المجهود الحربي ضد النازية، وهو مبلغ زهيد ولكن قيمته تكمن في رمزيته».

وبالرغم من أن المبلغ زهيد جدا، بحيث لم يتعد بضع فرنكات، لكنها كانت كافية لتحقيق الهدف المنشود بحيث استحسن المدير المبادرة لدعم المجهود الحربي، متناسيا تأسيس التعاونية التي كانت المنطلق الأساسي لهذا اللقاء.

غير أن الأمور ستنقلب رأسا على عقب، بمجرد وصول الملف لدى المراقب المدني، حيث سيتغلب عنده الحس الأمني على الحس العاطفي، ليعتبر أن هذه العملية تخفي وراءها لغزا يتجاوز أهداف التعاونية. بعد فترة زمنية قصيرة، أفضت التحريات إلى أن هناك شابا اسمه اليوسفي عبد الرحمان، معاد لفرنسا ويبث الفتنة والبلبلة وسط العمال.

بمجرد وصول هذه المعطيات إلى التنظيمات العمالية، أجمعوا على خلاصة وحيدة، أن للمراقب عينا بينهم تتجسس عليهم، فقرروا إجراء تحريات مضادة للكشف عن الشخص المبثوث بينهم. وقد أفضت التحقيقات إلى الوصول إلى المبحوث عنه، الذي لم يكن سوى إمام المسجد الذي جيء به ليؤم الصلوات الخمس للعمال.

ولمواجهة هذا الموقف، اجتمعت التنظيمات العمالية فقررت عدم الدخول مع ذلك الإمام في مواجهة مكشوفة، مع الإصرار على التخلص منه وإبعاده من منصبه في أقرب وقت، لأن بقاءه يعني كشف كل المجهود المبذول مع العمال في الميدان السياسي. فتم تشكيل وفد توجه إلى المدير ليخبروه أنه ابتداء من اليوم لن يصلوا خلف ذلك الإمام لأنه غير متزوج، وبالتالي فالصلاة خلفه باطلة، وأنهم لم يكن لهم علم من قبل انه أعزب، بالتالي فكل الصلوات التي أدوها خلفه تعد باطلة. وأخبروا المدير أنه لضمان تأدية واجباتهم الدينية خمس مرات في اليوم سيتم تغيير هذا الإمام في أقرب وقت. ولا أعلم هل هذه الفتوى صحيحة ومسنودة أم لا، لكن المهم أنها حققت المبتغى.

طبعا ليس من اختصاص المدير إعطاء موافقته سلبا أو إيجابا في قضية من هذا العيار، بل عليه الرجوع في مثل هذه الحالات إلى المراقب المدني لاتخاذ القرار المناسب. وبالفعل وافق المراقب المدني على تغيير الإمام شريطة أن يتم تعويضه بإمام يزكيه القاضي الزموري بدرب السلطان. فاجتمعت مع قادة الحزب بالدارالبيضاء لاختيار المناضل الذي سيعوضني بعد انكشاف أمري بالحي الصناعي، وسيكون في نفس الوقت إمام المسجد الموجود بالحي مع تزكية من القاضي الزموري. فتم الاتفاق على ترشيح شاب اسمه محمد السوسي، الذي تولى السيد بناصر حركات إقناعه للقيام بهذه المهمة، وبعد أن أعطى موافقته، اتضح أنه غير متزوج فتم تزويجه بسرعة، للحصول على تزكية من القاضي الزموري. وبالطرق السائدة آنذاك، تولى المناضل الكبير إبراهيم الروداني الذي كانت لديه مجزرة، كان من ضمن زبنائها السيد القاضي الذي منح الإمام التزكية المطلوبة، والتحق بمهامه بالحي الصناعي ليستمر التنسيق معه في تأطير التنظيمات العمالية التي تزايدت أنشطتها.

كانت الأهداف التي حققناها مع الطبقة العاملة هو تشجيعهم للانخراط في النقابات الفرنسية، وبالأخص فروع نقابة س.ج.ت CGT الموجودة بالمغرب، والتي يشرف عليها مناضلون من الحزب الشيوعي الفرنسي، وكانت تنشط تحت اسم «الإتحاد العام للنقابات المغربية»، بالرغم أن هذا الانخراط كان محصورا على حاملي الجنسية الفرنسية.

لكن بفضل مساعدة مناضلي الحزب الشيوعي وبفضل حنكة وكفاءة التجربة النضالية لبعض عناصر الحركة الوطنية الذين استفادوا من تجربتهم في الهجرة. وأخص بالذكر منهم الشهيد إبراهيم الروداني، بالرغم من أنه كان يشتغل في التجارة ولكنه يولي عناية خاصة لتنظيم وتأطير الطبقة العاملة المغربية، واضعا كل إمكانياته لتحقيق هذا الهدف. وكان بيته مفتوحا أمام الأطر النقابية وفيه أيضا عقدت الاجتماعات التي أفرزت قيادة الإتحاد المغربي للشغل، وكان من المفروض أن يكون أول رئيس لهذه الهيئة. لم يقتصر تنظيم العمال في الأحياء الصناعية بمنطقة الدارالبيضاء الكبرى، بل امتد إلى مناطق أخرى حيث توجد المناجم الكبرى كخريبكة وجرادة.

كانت المكونات البشرية لحزب الاستقلال تقتصر على التجار والحرفيين والعلماء، أي بصفة عامة ساكنة الحواضر. لكن بدأت قاعدة الحزب بالدار البيضاء تتسع لتشمل البروليتاريا وامتدت جذورها إلى البادية المغربية المنبع الرئيسي لهذه الطبقة.

هذا التحول في البناء القاعدي للحزب لم يكن يحظى بعين الرضا من طرف العديد من القياديين في حزب الاستقلال، وقد بدا هذا واضحا أثناء الزيارة التي قام بها الزعيم علال الفاسي لمدينة الدار البيضاء سنة 1946، حيث استقبل من طرف القيادات والأطر الحزبية وكانت الأغلبية الساحقة من الطبقة العمالية، وهي ظاهرة غير مألوفة عادة في مثل هذه المناسبات، ولولا إقدام السلطات الاستعمارية على اعتقال القيادات الحزبية، لما فسح المجال أمام العناصر الشابة المنحدرة من التنظيمات العمالية للوصول إلى مراكز القيادة. وقد استحسن الزعيم علال الفاسي هذا التغيير عكس بعض القيادات الأخرى التي لم تنظر إليه بعين الرضا.

بعد تقدم الوضع التنظيمي للقطاع العمالي، تم وضع خطة جديدة للتنظيم الحزبي لمدينة الدار البيضاء، وخلصنا إلى تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق، يشرف على كل منها مسؤول حزبي، كانت كالآتي:

المنطقة الأولى، درب السلطان ويتولى الإشراف عليها السيد بوشتى الجامعي.

المنطقة الثانية وتشمل المدينة القديمة ويشرف عليها السيد الهاشمي الفيلالي.

المنطقة الثالثة، درب غلف والمسؤول عنها هو بناصر حركات.

أخيرا، **المنطقة الرابعة،** أي الحي المحمـدي، وتوليت أنا الإشراف عليها.

نسجت مع ساكنة هذا الحي علاقة وطيدة، أسفرت على إنجاز العديد من المشاريع الاجتماعية، منها إنشاء المدارس وأخص بالذكر «مدرسة الإتحاد» بالحي المحمـدي، التي تخرج منها العديد من الأطر الوطنية، منهم على سبيل المثال الزعيم النقابي محمـد نوبير الأموي. كان الصراع الأساسي الذي كنا نخوضه ضد الاستعمار في مجال التعليم وتربية الناشئة وفق برامج لا تقل في مستواها عن البرامج المتبعة في المدارس الفرنسية.

إذ، بالإضافة إلى تلقين اللغة العربية والفرنسية والتربية الوطنية والدينية، أدخلنا أهم المواد كالتاريخ والجغرافيا والمواد العلمية كالرياضيات، ومختلف العلوم التي تشمل البيولوجيا والجيولوجيا وعلم النباتات ....إلخ. التي يتم تدريسها باللغة العربية، حيث كنا نقوم بترجمة هذه المناهج من الكتب المتخصصة في هذه المجالات.

تأسيس أول دوري لكأس العرش لكرة القدم

كما قمنا بإنشاء العديد من الجمعيات والمنظمات لتأطير الشباب في مجالات متعددة كالمسرح والكشفية والرياضة، ولا يزال لحد الآن موجودا فريق الإتحاد البيضاوي لكرة القدم بالحي المحمـدي (الطاس)، لا يزال يزاول نشاطه، وكان لي شرف المساهمة في تأسيس هذه الفرقة، إلى جانب بعض الفعاليات كالمرحوم عبد السلام بناني، حيث أنشأنا معا العصبة المغربية لكرة القدم، وقد انْتُخِبْتُ كأول كاتب عام لهذه العصبة، وقمنا بتنظيم أول دوري لكأس العرش في كرة القدم بتاريخ 18 نونبر 1946 وكانت تشارك فيه العديد من الفرق البيضاوية.

سيارات نقل الأموات المسلمين

وفي الحي المحمدي، جاءت فكرة نقل موتى المسلمين في سيارة بيضاء ومكتوب عليها عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» (وهو الأمر الذي لا يزال قائما إلى اليوم وتعمم في كل المغرب). بحيث كنت أشاهد نقل الموتى المسيحيين في سيارة سوداء بينما يتم نقل موتانا على الأكتاف، وفي ظروف غالبا ما كان يتعثر معها حاملي النعش، نظرا لسوء حالة الطرق والأزقة، وفي أحسن الحالات، على عربة يجرها حمار. فقد تكلف أحد المناضلين، كانت لديه ورشة لإصلاح السيارات بإخراج أول سيارة لنقل الموتى، بالحي المحمدي.

التمهيد لزيارة محمد الخامس لطنجة 1947

غادرت مدينة طنجة سنة 1943، هذه السنة التي فقدت فيها أخواي، محمد و مصطفى كما اختفى فيها أيضا اخي عبدالسلام ولم يظهر له لي اثر. منذ هذه الاحداث الاليمة لم أزر عائلتي . وعدت إليها سنة 1946 واثناء اقامتي خلال هذه الزيارة ، بادرت الى تأسيس أول فرع لحزب الاستقلال بمدينة طنجة، ويرجع الفضل لهذا الفرع في تنظيم الزيارة الملكية التي قام بها السلطان مـحمد بن يوسف في أبريل 1947 لهذه المدينة.

وتشكل هذه الزياة منعطفا أساسيا في تاريخ المغرب، ومنعرجا هاما في مسيرة النضال الوطني ،والاعلان امام المحافل الدولية ان المغرب متمسك بوحدته الوطنية.

السفر إلى باريس

استمر هذا النشاط الحزبي والجمعوي في مدينة الدار البيضاء، من شهر يوليوز 1944 إلى غاية نهاية السنة الدراسية 1949. وإلى جانب هذا العمل التطوعي، كنت أمارس مهنة التعليم في المدارس الحرة لسد الحاجات الضرورية اليومية، وفي نفس الوقت، كنت أثابر على متابعة دراستي، حيث اجتزت امتحاني الباكالوريا الأولى والثانية بنجاح، وتسجلت بكلية الحقوق وتمكنت من اجتياز امتحانات السنة الأولى والثانية بها بنجاح أيضا.

طيلة هذه الفترة كنت اشتغل كأستاذ أناضل بالنهار، وفي المساء كنت أحضر الدروس الليلية، وبفضلها استطعت الحصول على شهادتي الباكالوريا وبلوغ السنة الثانية في كلية الحقوق. لأن إدارة ثانوية مولاي يوسف بالرباط رفضت تحويل ملفي المدرسي لأية ثانوية بمدينة الدارالبيضاء، وتشبثت بهذا الرفض دون إعطاء أي مبرر.

وعندما كنت أستعد سنة 1949، للتسجيل في السنة الثالثة والأخيرة بالكلية، ألح علي الإخوان في الحزب، أن أتوجه إلى فرنسا، لإنهاء دراستي الجامعية وكان أكثرهم إلحاحا، المرحوم الحوس الباز. وهذا ما قمت به فعلا، ولا يزال تاريخ السفر لباريس لمتابعة السنة الجامعية الأخيرة في كلية الحقوق عالقا بذهني، لأنه يصادف اليوم الذي سقطت فيه الطائرة الفرنسية بجزر «الأصور» التابعة للبرتغال بالمحيط الأطلسي في رحلتها بين باريس ونيويورك وكان من ضمن ضحايا الحادث، بطل الملاكمة الفرنسي ابن الدار البيضاء «مارسيل سيردان» Marcel Cerdan.

اللقاء الأول مع عبد الرحيم بوعبيد

هناك التقيت لأول مرة، عبد الرحيم بوعبيد سنة 1949-1950، عندما وصلت إلى فرنسا لإتمام دراستي هناك، وكنت على علم أن هذا الأخير مع المهدي بنبركة، من الجيل الجديد والحديث من قياديي الحزب.

كان عبد الرحيم، قد اعتقل سنة 1944 حيث قضى سنتين في السجن، ثم عاد بعدها إلى باريس لإتمام دراسته، وكان أيضا بالإضافة إلى ذلك، المسؤول الأساسي كممثل لحزب الاستقلال ويرأس فريق المناضلين الذين كانوا على اتصال دائم مع القادة السياسيين الفرنسيين والصحافيين.

كان من ضمن هذه المجموعة التي يشرف عليها عبد الرحيم بوعبيد، كل من عبد اللطيف بنجلون، بومهدي، مولاي أحمد العلوي، وغيرهم. وكانت من مهامهم الأساسية، أولا الاتصال بالجالية المغربية الموجودة بفرنسا والقيام بمحاربة الأمية في وسط العمال المغاربيين، والعمل على تكوينهم الوطني والسياسي، ومساعدتهم على حل مشاكلهم وتم الاتصال بالعديد من الصحف والمجلات الفرنسية لتحسيسهم بنضالات الشعب المغربي وطموحاته إلى الاستقلال. ومن بين هذه الجرائد في تلك المرحلة «Franc-tireur»، حيث كان من ضمن طاقمها صديقنا Jean Rous، وجريدة «Combat» التي عوضت فيما بعد ب «France Observateur»، التي كان يشرف عليها Albert Camus وصديقنا Bourdet. وكان هناك أيضا Claude Estier، الذي يعمل بجريدة «laube»، التي كانت جريدة الديمقراطيين المسيحيين والتي كان يديرها موريس شومان Maurice Schuman. وكانت هناك جريدة «le Populaire» التي يشرف عليها SFIO (المجموعة الفرنسية ضمن الأممية الإشتراكية).

كان من ضمن مهام عبد الرحيم بوعبيد، الاتصال بالقادة السياسيين والبرلمانيين وممثلي الأحزاب التقدمية لوضعهم بشكل دائم في صورة آخر تطورات الأحداث التي يشهدها المغرب تحت الاحتلال الفرنسي، وتشجيعهم على القيام بمبادرات تجاه السلطات الفرنسية، لوضع حد لعهد الحماية والاستعمار، والتنديد بالممارسات القمعية التي تمارسها تجاه مناضلي الحركة الوطنية في المغرب.

كانت باريس في تلك الفترة عاصمة دولية، حيث كانت تنعقد بها الجمعيات العامة للأمم المتحدة. ففي سنة 1948، عقدت الأمم المتحدة جمعها السنوي من أجل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكم كانت هذه المناسبة فرصة للمناضلين المغاربة، الذين حضروا وفي مقدمتهم المهدي بنبركة، للقيام بالاتصال بوفود الدول المشاركة للتعريف بالقضية الوطنية ونضالات الشعب المغربي، وفضح الانتهاكات التي تقوم بها السلطات الاستعمارية ،ضد مطالب الشعب المغربي في الحصول على حقوقه المشروعة، واستمرار هذه السلطات في انتهاك حقوق الإنسان في المغرب.

عقدت الأمم المتحدة ،مرة أخرى، الدورة السنوية العادية للجمعية العامة بباريس، سنة 1951 وكنت حاضرا في تلك الفترة بالعاصمة الفرنسية. فكانت تلك الجمعية، بالنسبة لنا، مناسبة للتعريف بمطالب الشعب المغربي وشرح مواقفنا، بل ذهبنا إلى درجة أننا طالبنا بأن تدرج بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة نقطة خاصة بوضعية المغرب.



باريس قصر جورج الخامس 1951 : حفل استقبال أقامه حزب الاستقلال على شرف عبد الرحمان عزام أول أمين عام للجامعة العربية

وقد ساعدنا في هذا الطرح، الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك السيد عبد الرحمان عزام، وكنت أنا المكلف بالتنسيق معه في هذا المجال، وقد رحب بنا، وقدم لنا العديد من المساعدات. كنت أسكن في فندق صغير في الحي اللاتيني، وقد ارتأى السيد عبد الرحمان عزام أن يستضيفني في الفندق الفخم جورج الخامس (Georges v)، الذي يقيم فيه حتى تكون لي الفرصة باستمرار للاتصال بالوفود وطرح القضية المغربية.

ورغم أننا لم نتوفق في تسجيل قضية المغرب ضمن جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أننا استطعنا بفضل تواجدي الشخصي بالفندق، إيصال مطالب الشعب المغربي إلى العديد من الوفود والشخصيات والصحفيين. ويرجع الفضل في الحقيقة الى السيد عبد الرحمان عزام باشا، اول امين عام للجامعة العربية.

قرار الطرد من فرنسا

كان العمل الذي قمت به داخل كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت حماية الجامعة العربية ورعاية رئيسها السيد عبد الرحمان عزام باشا، عملا لم تنظر إليه السلطات الفرنسية بعين الرضا. وعندما كنت ذات يوم أتمشى في شارع غير بعيد عن جامعة السربون، فإذا بشرطية تقف أمامي وتصرخ بأعلى صوتها: «هذا هو اليوسفي»، وما هي إلا لحظة حتى كنت مطوقا بفرقة من رجال الشرطة، وقادوني إلى أحد المراكز الموجودة بشارع «السان ميشيل».

عند استنطاقي من طرف ضابط الشرطة القضائية، واجهني، بكوني ضمن المبحوث عنهم منذ مدة طويلة، وأنهم بحثوا عني منذ شهور للعثور علي ولكن دون جدوى. أخبرت الضابط أنني يوميا أمارس حياتي بشكل علني، وأتنقل بين المكتبات وفي الشارع العام كأيها الناس، فأجابني: «السيد اليوسفي، إن ما صرحت به حاليا هو أحسن وسيلة للتهرب من أية مراقبة، لأن كونك توجد في الشارع العام، وليس لديك عنوان قار تعود اليه على الأقل في الليل، فكيف يمكن لنا التعرف عليك».

اتخذ في حقي قرار الطرد من فرنسا، ووضعوني في إقامة إجبارية بأحد الفنادق المجاورة لإدارة الشرطة ريثما يصدر القرار النهائي بالطرد. لكن، بعد أيام تدخلت العديد من الشخصيات الفرنسية لدى الدوائر السياسية، فتم تحويل قرار الطرد من فرنسا إلى قرار النفي من مدينة باريس إلى مدينة «بواتيي» Poitier وسط فرنسا.

في الحقيقة لم يكن لي مسكن قار في باريس، وكنت أتناوب مع بعض الإخوان العمال يشتغلون بالليل وينامون بالنهار، للمبيت والنوم في غرفهم. ولقد عرض علي كل من السيد «امحمد يزيد» (أحد مناضلي جبهة التحرير الجزائرية، الذي سيصبح فيما بعد وزير الأخبار والناطق الرسمي للحكومة المؤقتة، توفي رحمه الله في نونبر 2003)، والسيد «بشير بومعزة» (أحد قادة جبهة التحرير الجزائرية، الذي سيتقلد عدة مناصب وزارية في عهد أحمد بن بلة، ووزير الإعلام في عهد بومدين قبل أن يصبح أحد معارضيه، وفي عهد الرئيس لامين زروال سيصبح رئيس مجلس الأمة إلى أن قدم استقالته في 1999، وانتقل إلى عفو الله سنة 2009)، عرضا علي، مشكورين، أن يوفرا لي إقامة بضواحي باريس حيث توجد أحياء خاصة للمناضلين المبحوث عنهم، ولا يمكن أن تهتدي إليهم السلطات الأمنية، وقد شكرتهم عن هذه الالتفاتة، وفضلت النفي إلى مدينة «بواتيي» حيث أنهيت دراستي الجامعية وحصلت على الإجازة في القانون.

في هذه المدينة التاريخية المشهور بأن الفتح الإسلامي المغربي توقف عندها، ولم يستطيع التقدم نحو الشمال، تعرفت على أحد الأساتذة المصريين، الذي جاء إلى فرنسا في الأربعينيات من القرن الماضي، وحصل على شهادة الدكتوراه من مدينة باريس، وانتقل ليدرس بجامعة «بواتيي».

وهو أحد قادة حركة الإخوان المسلمين ومن الذين رافقوا الإمام حسن البنا، هو توفيق الشافعي. وهو رجل المشاريع الإسلامية الصامت، ولقد جمعتني وإياه صداقة متينة، حيث عاد الى مصر ليصبح أستاذا بجامعة القاهرة. وبعد قيام الثورة، أبْعِدَ من الجامعة مع العديد من الأساتذة. وبعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، أثناءَ زيارة عبد الرحيم بوعبيد إلى القاهرة، تدخل لدى الرئيس جمال عبد الناصر ليسمح للدكتور توفيق الشافعي بالتوجه إلى المغرب ما داموا قد استغنوا عنه للتدريس. فأذن له الرئيس المصري بالذهاب إلى المغرب، حيث أصبح يدرس بجامعة محمد الخامس بالرباط.

مثلما تقلد عدة وظائف أخرى منها قاضيا بالمحكمة العليا بالرباط، ثم مستشارا بالمجلس الأعلى بمحكمة النقض، ثم مستشارا قانونيا للبرلمان المغربي. وظل بالمغرب إلى غاية سنة 1965 حيث انتقل للتدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وانتقل إلى عفو الله بالقاهرة في أبريل 2009.

كان باستمرار ينبهني على ضرورة اتخاذ الحذر من الأنظمة التي تدعى التقدمية والثورية لأنها في النهاية ستسقط كلها لتتحول إلى عملاء لبريطانيا وأمريكا من وجهة نظره.

احتجاج محمد الخامس على اعتقالي

في سنة 1951 قام المرحوم محمد الخامس بزيارة لفرنسا، بدعوة من رئيس الجمهورية السيد «فانسان أوريول»، الذي قرر أن يمنح العاهل المغربي، الدكتورة الفخرية بجامعة بوردو، اعترافا بدور جلالته في دعم «فرنسا الحرة»، في تحرير بلادهم من الاحتلال.

كانت الرحلة عبر البحر انطلقت من مدينة البوغاز، إلى ميناء مدينة «لاروشيل». وقد جَنّدنا الطلبة والعمال المغاربة والجزائريين، لاستقباله بالشعارات الوطنية التحررية.

وكنت مسؤولا عن الطلبة، بينما تولى مولاي العربي الشتوكي الإشراف على تنظيم العمال. وحاولت السلطات الفرنسية الحيلولة دون تنظيم هذه التظاهرة. وأدّى الأمر إلى الدخول معهم في مواجهات، أسفرت على اعتقالنا.

وحين بلغ إلى علم الملك محمد الخامس خبر اعتقالنا، طلب بإطلاق سراحنا تحت تهديد أنه لن يحضر حفل منحه الدكتوراة الفخرية بمدينة «بوردو». وأصر على اللقاء بنا قبل حضور هذا الحفل وقد استقبلني رفقة مولاي العربي.

قصة جواز السفر المصري

بعد ان أنهيت الدراسة وحصولي على الاجازة في الحقوق، قرر حزب الاستقلال فتح مكتب للحزب بنيويورك لمتابعة الحملة الإعلامية التي انطلقت في باريس سنة 1951. فتم انتدابي للإشراف على فتح هذا المكتب، ومرافقة الزعيم علال الفاسي للقيام بجولة بأمريكا اللاتينية.

ولكي أقوم بهاتين المهمتين، كان الأمر يتطلب الحصول على جواز سفر، غير أن السلطات الفرنسية رفضت تسهيل هذه المهمة، ليتولى الزعيم علال الفاسي حل مشكلة جواز سفري مع السلطات المصرية، التي كانت تساعد القادة المغاربيين بتوفير جوازات سفر مصرية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وكانت العلاقة مع حزب الوفد المصري من جهة ومع ديوان القصر، أي الملك فاروق من جهة ثانية، تمثل القناتين اللتين ستتوليان تنفيذ هذه المهمة.

قبل أن أتوصل بجواز سفري المصري، قام الضباط الأحرار، بقيادة الجنرال محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر بثورة 23 يوليوز 1952، بعدها انقطعت الصلة مع الفريق الذي كان يتولى توفير الجوازات، فأضحى من الضروري الانتظار ريثما يتم ربط الاتصال مع عناصر النظام الجديد.

هكذا، توجه الدكتور المهدي بن عبود إلى نيويورك، فيما كان السيد عبد الرحمان النَّكَايْ هو الذي رافق الزعيم علال الفاسي في رحلته إلى أمريكا اللاتينية.

العودة إلى طنجة

حين عودتي من فرنسا، بعد أن أنهيت دراستي الجامعية، التحقت بمدينة طنجة في نونبر 1952، وكان الإخوة في حزب الاستقلال ينتظرون مني، كما جرت العادة الالتحاق بهم في الدار البيضاء.

لكن، كان لدي موقف آخر، بحيث لم أكن راضيا على السياسة التي ينهجها الحزب في تلك الفترة، وقد تكون لدي هذا الرأي من خلال تجربتي وسط العمال في نهاية الأربعينيات بمدينة الدار البيضاء، حيث لاحظت أن تعامل بعض القياديين تجاه عناصر هذه الطبقة النشيطة داخل المجتمع المغربي، لا يتناسب مع التضحيات والجهود التي يبذلها هؤلاء العمال، من أجل بناء مجتمع منفتح على المستقبل.

لهذا قررت أخذ مسافة من حزب الاستقلال، رغم إلحاح الإخوان في الدار البيضاء للالتحاق بهم، وأخص بالذكر الحاج عمر بن عبد الجليل وآخرون، فقد اعتذرت بحجة أنني مضطر للبقاء مع الوالدة والإخوة والأخوات، الذين كنت قد فارقتهم طويلا.

بعد شهر من استقراري بطنجة، أي في 5 دجنبر 1952، تم اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد من طرف مجموعة متطرفة فرنسية محمية من الاحتلال الفرنسي بتونس، فقررت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، بقيادة عبد الرحيم بوعبيد، تنظيم إضراب وتظاهرات تضامنا مع الحركة الوطنية التونسية، وتنديدا بجريمة الاغتيال تلك التي ذهب ضحيتها ذلك الزعيم النقابي المغاربي الكبير.

لبى الشعب المغربي هذا النداء، فخرجت الجماهير في مظاهرات صاخبة واجهتها قوات الاحتلال بقمع عنيف، ذهب ضحيته العديد من المواطنين (خاصة بالحي المحمدي بالدار البيضاء)، كما شنت سلطات الحماية حملة اعتقالات واسعة، شملت كل قيادة الحركة الوطنية وقيادات حزب الاستقلال على الخصوص، بحيث تم اعتقال كل أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في كل مدن المغرب.

كان التمرد الذي أَعْلَنْتُه بعدم الالتحاق بالدار البيضاء وبقائي بمدينة طنجة، وراء عدم تعرضي للاعتقال، كما هو الشأن مع العديد من القيادات الوطنية. فمدينة طنجة كانت منطقة دولية، غير خاضعة للنفوذ الفرنسي، وأمام هذه الوضعية بادرت بمدينة طنجة بمعية بعض

القادة الموجودين بمناطق الشمال غير الخاضعة هي أيضا للنفوذ الفرنسي، بإنشاء خلية تقوم بالعديد من المهام لتغطية الفراغ الذي خلفه اعتقال قادة الحزب بالمناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي، وعلى رأسهم الدكتور عبد اللطيف بنجلون والغالي العراقي ومحمد الحفصي وغيرهم.

تولت هذه الخلية بالإضافة إلى التنسيق الحزبي الذي كنا نقوم به، نشر الأخبار والمعلومات لفضح مناورات سلطات الحماية التي تهدف إلى محاصرة الملك. كما لعبت دورا أساسيا في نشر أخبار الاعتقالات والقمع الذي كان يشنه الاستعمار، وذلك بإرسالها إلى نيويورك وباريس والقاهرة. وفي نفس الشهر، أي دجنبر 1952، تسجلت رسميا في نقابة المحامين بمدينة طنجة.

نفي السلطان والانخراط في المقاومة

بعد نفي محمد بن يوسف وعائلته، يوم 20 غشت 1953، قررت الخلايا الأولى للمقاومة الرد على عملية النفي بالعنف، وأصبح من الضروري التوفر في مختلف أنحاء المغرب على العتاد والأسلحة لمواجهة سلطات الاحتلال. هكذا تطور عملنا، وأصبح بإمكاننا إرسال برقيات مشفرة، عجزت سلطات الاحتلال عن التعرف على محتوياتها وفك شفراتها.

ولقد كان من حسن حظنا أن السلطات الفرنسية، لم تتشاور مع السلطات الإسبانية التي تحتل شمال المغرب وصحراءه الجنوبية عندما قررت نفي الملك محمد الخامس، وهو ما أشعر السلطات الإسبانية بالإهانة، جراء عدم إخبارها مسبقا بما أقدمت عليه فرنسا. فكان أن فجر عدم التنسيق هذا تناقضا بين سلطتي الاحتلال، وهو ما استغلته المقاومة المغربية التي كانت تعمل في كل من طنجة والمناطق الشمالية، مما مكنها من أن تجعل من شمال المغرب فضاء ومتنفسا للحركة الوطنية والمقاومة.

لقد تحول شمال المغرب إلى أرضية لتجميع كل ما تحتاجه المقاومة المغربية من عتاد وأسلحة وذخيرتها. كما أصبح شمال المغرب مكانا آمنا لاجتماع قادة الحركة الوطنية وقيادة المقاومة وبعدها قادة جيش التحرير. مثلما أصبح ملاذا لعناصر المقاومة والحركة الوطنية المبحوث عنهم من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي. فتم تكوين شبكات متخصصة في تهريب المقاومين للإفلات من الاعتقال، وكذا تزويد خلايا المقاومة بحاجياتها من الأسلحة والذخيرة.

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في فاتح نونبر 1954، استفاد قادة هذه الثورة من هذا الفضاء الذي دبرته المقاومة المغربية بشمال المغرب، كما استفادت الثورة الجزائرية من العلاقات التي ربطتها الحركة الوطنية مع السلطات الإسبانية التي كانت تغض الطرف عن تحركات قيادة المقاومة والحركة الوطنية على أراضيها.

اعتقل في سنة 1954 الأخ حسن العرائشي في باريس، وعثرت السلطة الفرنسية بحوزته على العديد من الوثائق السرية، التي سهلت على السلطات الفرنسية التعرف على العديد من قادة المقاومة والحركة الوطنية ومن بينهم اسمي. فكان أن أصبحت عرضة للاعتقال، لكن تشاء الأقدار مرة أخرى التدخل للحيلولة دون ذلك.

إلتقيت بالصدفة ذات صباح بأحد الأصدقاء الجزائريين الذي يمتهن الطب في مدينة طنجة، هو الدكتور إِسْعَادْ، وصافحته، وظل ماسكا بيدي قائلا، حرارة جسمك جد مرتفعة، وألح علي أن أرافقه إلى العيادة، وبعد الكشف بالأشعة اتضح وجود ثقبين كبيرين بالرئة اليمنى. وألح علي في التوقف عن القيام بجميع الأعمال سواء الشخصية أو النضالية ومغادرة مدينة طنجة إلى تطوان ومنها إلى مدريد. وهكذا تفاديت السقوط في الاعتقال بمحض الصدفة مرة أخرى.

في مدريد التقيت الحاج أحمد بلافريج، ودلني على الدكتور MARCOS VILLA VERDE (ماركوس فيلا فيردي)، وهو طبيب جراح، متزوج من بنت الجنرال فرانكو. لأن الحاج أحمد كان هو أيضا مصابا بداء السل. فتولى الدكتور ماركوس الاشراف على معالجته ومعالجتي. هكذا، فبعد العديد من الفحوصات التي خضعت لها، قام هذا الجراح بإجراء العملية الجراحية الأولى استأصل فيها نصف رئتي اليمنى وفي العملية الثانية استأصل النصف المتبقي منها. فيما أشرف طبيب آخر شاب، على متابعتي خلال فترة النقاهة، والذي التقيت به بعد سقوط نظام فرانكو، وقد أصبح أحد أهم العناصر الأساسية في تنظيم الحزب الاشتراكي الاسباني، وأسر لي أنه منذ تلك الفترة كان إطارا يناضل في سرية ضمن الحزب الاشتراكي أنذاك.

أذكر، أيضا، أنني اغتنمت فرصة غض الإسبان الطرف عن تحركات جيش التحرير المغربي، وأثناء زيارة لي إلى لاس بالماس، بادرت إلى الإتصال بالكابتن محمد أمزيان (الذي أصبح في ما بعد مارشال بالجيش الملكي المغربي)، الذي كان مسؤولا حينها بالجيش الإسباني، وطلبت منه تقديم المساعدة والدعم لجيش التحرير المغربي، فنظر إلي مليا باستغراب وقال لي: «ياولدي، ما زلت صغيرا، اذهب للإهتمام بدراستك، فالثورة ليست لعب الدراري». ولما استقل المغرب، التقيته مجددا فكانت نظرته مختلفة تماما.

المقاومة في الشمال وما جرى بباخرة «دينا»

كان يتواجد في مدينة تطوان، مجموعة من قادة المقاومة، أذكر من بينهم: سعيد بونعيلات، عباس المسعدي، عبد الله الصنهاجي، حسن صفي الدين (الاعرج)، الغالي العراقي والدكتور عبد الكريم الخطيب، وكانوا يشرفون على تزويد تنظيمات باقي خلايا المقاومة في كل أنحاء المغرب، بما تحتاجه لاستمرار شعلة الكفاح الوطني، وشكلوا قاعدة خلفية لذلك الكفاح ضد القمع والتصفيات الشرسة التي ووجهت بها من طرف قوات الاحتلال.

كنت أنا والمهدي بن عبود، نتولى التنسيق مع باقي القيادات سواء في الداخل أو على مستوى الخارج بالقاهرة، مدريد، باريس وغيرها، كما كنا نحرص على الإشراف على الحملات الإعلامية، والسهر على نشر أخبار المقاومة ومواجهة الإعلام المضاد.

إنقاذ أحمد زياد

أصبحت منطقة شمال المغرب، التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني، مركزا أساسيا للحركة الوطنية وللمقاومة، وفيما بعد لجيش التحرير.

وبالنتيجة، أضحى من الضروري ربط علاقات تنسيق مع السلطات الإسبانية، واستطاع الأستاذ عبد الكبير الفاسي من نسج هذه العلاقة مع المندوب الإسباني بمدينة تطوان.

أصر هذا المندوب على ان الشخص الذي سيتولى مهمة التنسيق معه، يجب ان يتوفر على مستوى كاف من التكوين مما سيساهم في تطور هذه العلاقة وإنجاحها بالنسبة للطرفين.

عندما تم اعتقال كل أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، حيث انتقل الأستاذ عبد الكبير الفاسي إلى مدينة مدريد، أسندت مهمة التنسيق مع المندوب الإسباني إلى الأستاذ أحمد زياد، باعتباره عضو اللجنة التنفيذية المؤقتة لحزب الاستقلال.

ومع تصاعد تنفيذ العمليات ضد قوات الاحتلال في المنطقة المحتلة من طرف فرنسا، التي واجهت هذا التصعيد بمزيد من الاعتقالات والمحاكمات وتنفيذ العديد من أحكام الإعدام، وهو الأمر الذي دفع بنزوح العديد من عناصر المقاومة إلى مدينة تطوان، كون أن سلطات الحماية كشفت انخراطهم في صفوف المقاومة.

ومع ازدياد عدد اللاجئين، حدث نوع من سوء التفاهم مع الأستاذ زياد، الذي حاول فرض نظام صارم على كل اللاجئين، كعدم القيام بأي عمل أو تحرك إلا بإذن منه، كما حاول فرض

رقابة على التحركات الشخصية للأفراد، بحيث أنه أضحى من غير الممكن الاستمرار في التعامل معه، لدرجة أن البعض قرر تصفيته جسديا، بحجة أنه يتدخل حتى في العمل الذي يقتضي إنجازه بكل سرية، وذلك حفاظا على سلامة وأمن التنظيم، كاقتناء الأسلحة وتنظيم إدخالها إلى الداخل، بحيث لا يتم تعميم الخبر حتى على مستوى بعض القيادات. وهو أمر لا يرتبط بكونه مسألة ثقة، بل فقط بهدف الحفاظ على سرية العمل وضمان نجاحه.

ومن حسن الحظ، أنه تم طرح مسألة التصفية الجسدية أثناء إحدى الاجتماعات، وكنت قد حضرته أنا والأخ أحمد بن بلة، واعترضنا بشدة على هذا السلوك، مقترحين حلا آخرا. وهو أن يرافق الأخ أحمد بن بلة الأستاذ زياد إلى مصر، بحجة حضور اجتماع تنسيقي مع بعض القيادات في القاهرة. وهناك، يتم وضعه تحت الإقامة الجبرية، بمساعدة إخواننا المصريين، مع العناية به وتوفير كل حاجياته، وفي نفس الوقت، نحرص على عدم انتشار أخبار الخلاف الذي من شأنه الإساءة إلى العمل الوطني، وهذا ما تم فعلا.

وبمجرد عودة محمد الخامس إلى عرشه، توجهت شخصيا إلى القاهرة، في طريقي إلى العودة إلى المغرب، حيث جاء معي الأستاذ زياد، مرورا بمدينة جنيف، لكي يتم إدخاله إلى إحدى المصحات لإجراء الفحوصات الضرورية، للكشف عن حالته الصحية ومعالجته عند الضرورة، بالإضافة إلى أخذ قسط من الراحة المعنوية التي كان في حاجة إليها، وبعدها عدنا إلى المغرب،و استأنف عمله الصحافي والسياسي.

أي دور للدكتور عبد الكريم الخطيب

أصبح منصب أحمد زياد فارغا، وبدأ البحث عن خلف له في هذا المنصب الحساس والأساسي للتنسيق مع السلطات الإسبانية وحماية حركة المقاومة وجيش التحرير.

وهي مهمة أساسية وذات بعد استراتيجي، ولها أهمية في العلاقات مع الحاكم الإسباني، وتعتبر بمثابة علاقة ذات مكانة مع الخارج، كان لزاما أن يقوم بها شخص تتوفر فيه العديد من الشروط لإنجاحها.

تم الاتصال ببعض القيادات الشابة من داخل الحركة الوطنية لشغل هذا المنصب، ولكنهم اعتذروا. ورشح أحد المقاومين الدكتور عبد الكريم الخطيب، هذا الطبيب الجزائري

آنذاك، الذي قدم خدمات للمقاومة في مدينة الدار البيضاء، حيث قام بعلاج بعض المقاومين داخل عيادته عند تعرضهم للإصابة، وعند اكتشاف أمره، غادر المغرب إلى فرنسا. وباعتباره جزائري، فقد رحب الإخوة الجزائريون بدورهم بهذا الاقتراح.

وبالفعل، تولى هذه المهمة وتفانى في إنجازها بكل إخلاص، وأصبح حاضرا في كل الاجتماعات التنسيقية التي كانت تعقد، سواء في تطوان، طنجة، مدريد أو القاهرة.

وعندما تقرر تأسيس المراكز الأولى لجيش التحرير بمدينة الناظور وضواحيها، تكونت خلية للإشراف على هذه العمليات، من كل من سعيد بونعيلات وعباس المسعدي وعبد الله الصنهاجي والدكتور عبد الكريم الخطيب، وهي التي تولت تكوين الخلايا الأولى لجيش التحرير بشمال المغرب في بداية سنة 1955.



صورة لعبد الرحمن اليوسفي صحبة مجموعة من القادة يستعرض وحدة لجيش التحرير المغربي بمدينة تطوان يوم عودة محمد الخامس وأسرته من المنفى 16 نونبر 1955

مكونات جيش التحرير

كان جيش التحرير المغربي مشكلا أساسا من ما يلي:

أعضاء وعناصر المقاومة الذين اكتشف أمرهم من طرف السلطات الفرنسية، والتحقوا بالشمال حتى لا يتعرضوا للاعتقال.

العناصر المغربية التي أشرف على استقطابها الأمير محمد بنعبد الكريم الخطابي في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، وتم تكوينها عسكريا من طرف الجيوش العربية المصرية والعراقية والسورية، وكان هدف الزعيم الخطابي هو إنشاء جيش مغاربي لتحرير فلسطين.

العناصر التي تم اختيارها من طرف قادة الحركة الوطنية المغاربية وبالأخص المغرب والجزائر وتونس، وذلك باتفاق مع الجيش المصري ليتولى الإشراف على تدريبهم عسكريا.

العناصر التي شاركت في الحرب العالمية الثانية أو في الحرب الهند الصينية مع الجيش الفرنسي، وتم تسريحهم لعدة أسباب، ومنهم من اختار الهروب من الجيش الفرنسي والانضمام لصفوف الجيش الفيتنامي بقيادة الزعيم «هوشي منه» و الجنرال «جياب».

العناصر التي انخرطت من تلقاء نفسها بالجيش الفرنسي، وبعد انطلاق العمل المسلح ضد الاحتلال قررت الهروب بأسلحتها والالتحاق بالمقاومة أو جيش التحرير. وكانت قيادة المقاومة، تقوم من حين لآخر، بتوزيع مناشير تدعو فيها الجنود المغاربة المنخرطين في الجيش الفرنسي إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير، وقد استجاب العديد منهم لهذا النداء.

العناصر التي أشرفت على تكوينها قيادة جيش التحرير بإشراف خبراء ومكونين كانوا في الجيش الفرنسي أو الاسباني ونذكر من بينهم المرحوم عبد القادر بوزار، وكان يتم تدريبهم إما في جبال الأطلس أو الريف.

التنسيق مع قادة الجزائر

في هذه المرحلة عقد اجتماع تنسيقي مع مسؤولي المقاومة في الجزائر، حيث حضر عنهم الإخوة محمد بوضياف ومحمد العربي بالمهيدي الذي جاء مباشرة من وهران إلى شمال المغرب. وطرح خلال هذا اللقاء وبإلحاح، أنه أصبح من الضروري، البحث عن أسلحة غير التي كانت تستعملها المقاومة داخل المدن، لتسليح عناصر جيش التحرير، الذي يستعد لمواجهة جيش يستعمل أنواع متطورة من الأسلحة. فكان أن ألح القادة المغاربيون على الرئيس جمال عبد الناصر، للإسراع في تزويدهم، بجيل جديد من الأسلحة، لمواجهة ما يتوفر عليه جيش المستعمر، من عتاد وأسلحة متطورة.

تولى أحمد بن بلة، مرفوقا بعدد من أطر قيادة المخابرات المصرية، نقل الشحنة الأولى للأسلحة إلى جيشي التحرير المغربي والجزائري، على أساس أن تتم العملية في منتهى السرية ودون أن يتسرب عنها ما يفيد كشف أنها تتم تحت إشراف الدولة المصرية.

كانت المهمة الأولى، في مرحلة أولى، البحث عن باخرة خاصة غير تابعة للدولة المصرية أو لأي مؤسسة أخرى، ثم في مرحلة موالية، الاستيلاء عليها وكأنها سرقت، وذلك تفاديا للإدلاء بوجهتها. وبعد البحث والتنقيب، وقع الاختيار على الباخرة «دينا»، وعند التخطيط للاستيلاء عليها، تم التعرف على قائدها «القبطان ميلان باتشيش» Milan bacic وهو من أصل يوغسلافي، وأثناء الحديث معه، عبر عن استعداده للتطوع والقيام بهذه المغامرة النبيلة، دون الحاجة إلى الاستيلاء بالقوة على الباخرة.

تم شحن الباخرة خفية بحوالي واحد وعشرين طنا من الأسلحة، وأبحرت يوم 28 فبراير 1955 باتجاه الشواطئ الشمالية للمغرب. ونظرا لسوء أحوال الطقس، تأخرت الباخرة في الوصول واضطرت للتوقف في عدة موانئ، منها درنة، بنغازي وطرابلس بليبيا، ثم باليرم بإيطاليا، وأخيرا مليلية، قبل أن تصل إلى وجهتها الرئيسية والنهائية، وهي شاطئ راس الماء قرب مدينة الناظور.

كان من المتوقع، إذن، أن تستغرق الرحلة فقط عشرة أيام، إلا أنها دامت حوالي شهر. وقد أشرف على إفراغ الحمولة من الأسلحة، سعيد بونعيلات مع حمدون إشراق وحوالي 60 شخصا من رجال القبائل الريفية رفقة عدد من المناضلين الجزائريين، كان قد بعثهم العربي بن المهيدي من الجزائر.

بعد إفراغ الباخرة، تم نقل حمولة 21 طنا من السلاح إلى منزل حمدون الذي يبعد عن الشاطئ بحوالي 3 كلمترات.

جرت العادة أن تقوم دورية من الحرس التابع للبحرية الإسبانية، بجولة يوميا، لمراقبة الشواطئ المتوسطية، وحتى لا تكتشف هذه الفرقة آثار الأقدام التي تركتها العناصر التي أشرفت على إفراغ حمولة الباخرة وآثار الصناديق التي تضم مختلف الأسلحة، قام المناضلون باستقدام قطعان من الأغنام وعملوا على مرورها على رمال شواطئ هذه المنطقة لمحو تلك الآثار في عملية تمويهية لم تفطن لها السلطات الإسبانية إلا بعد مرور عدة أيام.

لكن بادر مسؤولو التنظيم إلى نقل وإخفاء الأسلحة، ولجؤوا إلى تغيير المنازل التي وضعت فيها الأسلحة في اليوم الأول صوب مخابئ توجد في مناطق أخرى.

تم تقسيم الحمولة من السلاح تلك، بنسبة ثلثين لفائدة جيش التحرير الجزائري، مقابل نسبة ثلث لفائدة جيش التحرير المغربي، على أساس أن الثورة الجزائرية كانت تحتاج أكثر

إلى العتاد، كونها حديثة العهد في مواجهة الاستعمار، بحيث انطلقت في فاتح نونبر 1954، إذ لم يمض على هذه الانطلاقة إلا مدة أربعة أشهر وكان هذا كله في إطار التضامن المغاربي ودعم الثورة الجزائرية.

كان على متن الباخرة السيد هواري بومدين واسمه الحقيقي محمد بوخروبة، وكان يتابع دراسته بالأزهر الشريف، واستقطبه السيد أحمد بن بلة، والتحق مع مجموعة من الطلبة بدورة تكوينية عسكرية، في معسكر للجيش المصري، والذي أصبح فيما بعد الرئيس الثاني للجمهورية الجزائرية، ولقد تولى المرحوم سعيد بونعيلات حمله على كتفيه من الباخرة إلى الشاطئ.

كما كان بها أيضا «ندير بوزار» (عبد القادر)، وهو من أب جزائري وأم إيطالية، ولد بالرباط ودرس بها وحصل على شهادات عليا، خولت له الحصول على مناصب سامية، داخل سلطة الإدارة الفرنسية بالمغرب. بعد اندلاع المقاومة في المغرب، وانطلاق الثورة الجزائرية، التحق بالقاهرة وانضم إلى صفوف المقاومة، ولعب دورا أساسيا في وضع برامج لتكوين وتدريب وحدات جيشي التحرير المغربي والجزائري.

الأمير مولاي الحسن وتكريم الربان «ميلان»

كان ضمن الفريق أيضا، المواطن السوداني إبراهيم النيلي الذي كانت تربطه علاقات مع مجموعة من المناضلين، في كل من المغرب والجزائر. وكان هناك طبعا ربان الباخرة الشهيد «ميلان»، وكان قد استقر هو وزوجته وابنته بالإسكندرية في مصر، ومنها تطوع لدخول هذه المغامرة، مجازفا بحياته من أجل تزويد ثوار المغرب الكبير، بالسلاح من أجل تحرير منطقة شمال إفريقيا من الاحتلال الأجنبي. وعندما تعرضت مصر إلى الهجوم الثلاثي في أكتوبر 1956، بقيادة كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، كرد فعل من هذه القوات على تأمين جمال عبد الناصر لقناة السويس، تطوع الضابط «ميلان» إلى جانب الشعب المصري، وساهم في المعارك التي واجهت فيها المقاومة المصرية الإنزال الذي قامت به جيوش الدول الثلاثة في «بورسعيد». ولقد استشهد هذا الضابط، أثناء قيامه بإحدى العمليات التي كان يساعد من خلالها إحدى الثورات التحررية.

وقبل استشهاده، عندما قام الأمير مولاي الحسن، ولي العهد آنذاك، بزيارة إلى مصر لحضور احتفالات تأميم قناة السويس، تفقد عائلة ميلان، وقدم لها هدايا رمزية، لكل من الضابط وزوجته وابنته ميلكة Milca، وذلك كعربون اعتراف على ما تَحَمَّلَهُ من مخاطر من أجل دعم الشعب المغربي في معركة التحرير.

تجدر الإشارة إلى أن ابنته الفاضلة «ميلكة» هي زوجة الصديق العزيز والدبلوماسي الجزائري والمناضل المغاربي، السيد الأخضر الإبراهيمي.

بذلك، دخلت الباخرة DINA سجل التاريخ المغاربي، لأنها حملت لهذه المنطقة أول شحنة أسلحة لمواجهة الإستعمار. وقد كانت هذه الباخرة في مِلْكِيَةِ السيدة دينا بنت عبد الحميد، وهي الأميرة المصرية التي ستصبح فيما بعد زوجة عَاهَلِ الأردن، الملك الحسين، وكانت ذات ميول تقدمية.

وعند علمها بقصة باخرتها، قالت لبعض القادة المغاربيين، لو اتصلتم بي مباشرة، لوضعت رهن إشارتكم اليخت الذي أهداني إياه ملك الأردن، وزودتكم بإمكانيات أخرى.

علما أنه عند توقف تلك الباخرة بميناء مليلية، تم إلقاء القبض على المواطن السوداني إبراهيم النيلي، من داخل الباخرة، بعد تفتيشها وعدم العثور على الأسلحة المخبأة فيها

بشكل جيد. لأنه عند التحقيق معه، اكتشفوا أن النيلي مبحوث عنه دوليا، فقرروا اعتقاله. أرسل ربان السفينة اليوغوسلافي «ميلان» برقية سريعة تخبر باعتقال النيلي، فتدخل الإخوة بالقاهرة لدى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فاهتدي إلى حل هو الإتصال بمالكة الباخرة، الأميرة المصرية «دينا»، وأخيرا اتضح أنها متواجدة في تلك الفترة باسبانيا في ضيافة الجنرال فرانكو. فربطت سفارة مصر بالقاهرة الإتصال بها من طرف بن بلة وتم وضعها في الصورة، فتدخلت لدى الجنرال فرانكو الذي أصدر قرار إطلاق سراح النيلي فورا.

الدكتورر عبد اللطيف بنجلون ومقترح اسم «ثورة الملك والشعب»

تم إنشاء المجلس الوطني للمقاومة غداة الاستقلال، وكان يترأسه عادة، عند عقد اجتماعاته، المرحوم علال الفاسي إن كان حاضرا، وأثناء غيابه كان يترأسه المرحوم الدكتور عبد اللطيف بنجلون. إلا أنه طلب مني هذه المرة تولي رئاسته، أثناء انعقاده بمنزل المحجوب أحرضان الذي كان آنذاك عاملا على مدينة الرباط.

وبالرغم من أنه لم يساهم لا في المقاومة ولم يكن ضمن جيش التحرير، إلا أنه باعتباره قائدا لمنطقة أولماس اتخذ موقفا برفض التوقيع لتولي بن عرفة الحكم، وقد عمل الدكتور عبد الكريم الخطيب، على إقحام المحجوب أحرضان ضمن اللقاءات والاجتماعات التي تعقدها المقاومة وعناصر جيش التحرير المغربي. وكان يصر دوما على أن تعقد بمنزل أحرضان بصفته عاملا على مدينة الرباط.

كان المرحوم الفقيه محمد البصري من أنشط عناصر هذا المجلس، مما سيؤهله لأن يصبح رئيسا له. ومن ضمن أهم القرارات التي اتخذها المجلس الوطني للمقاومة، قرار تخليد ذكرى 20 غشت 1953 التي أقدمت فيها سلطة الاحتلال على نفي الملك محمد بن يوسف وعائلته إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر، واقتراح إطلاق يوم المقاومة على هذه الذكرى، وتقررعقد لقاء مع الملك محمد الخامس للتداول في هذا الاقتراح.

وهذا تكون وفد يضم محمد البصري والدكتور عبد اللطيف بنجلون وحسن الأعرج والدكتور عبد الكريم الخطيب وعبد ربه، وعند إخبار جلالة الملك بالاقتراح تردد قليلا وطلب البحث عن اسم آخر بديل يتناسب مع الحدث، وبدبلوماسيته المعهودة، التقط الدكتور عبد اللطيف بنجلون الإشارة، واقترح على جلالة الملك أن يطلق على هذه المناسبة «اسم ثورة الملك والشعب»، فبارك الملك هذا الاقتراح . وللإشارة، فإن ولي العهد مولاي الحسن لم يحضر هذا اللقاء، لوجوده خارج الوطن.

خلال هذا اللقاء، تم وضع بروتوكول كامل لتصور الحفل الذي سيقام تخليدا لهذه الذكرى. وتم الاتفاق على مايلي:

أولا: أن يكون مكان تخليد هذه الذكرى هو المشور، وبالضبط المكان الذي استشهد فيه الشهيد علال بن عبد الله، يوم 11 دجنبر 1953 عندما حاول اغتيال السلطان المزعوم

محمد بن عرفة، الذي نصبته الحماية الفرنسية بدعم من الخونة المغاربة ليحل مكان السلطان الشرعي محمد بن يوسف.

ثانيا: أن يتم نصب منصة في هذا المكان، يجلس فيها الملك محمد الخامس لوحده بينما يقف أعضاء المجلس الوطني للمقاومة، ويقوم رئيس هذا المجلس بإلقاء كلمة بالمناسبة.

ثالثا: أن تقدم هدية رمزية للأميرة للا أمينة التي ولدت بالمنفى، حيث لاحظ العديد من المقاومين أن الملك محمد الخامس، ترافقه باستمرار الأميرة الصغيرة، وتحضر معه العديد من المناسبات الرسمية. وقد تولى أحد المقاومين الإشراف على تحضير هدية وهي عبارة عن سلسلة ذهبية يتوسطها مسدس ذهبي صغير، وفي يوم الاحتفال توليت أنا وضع هذا العقد في عنق الأميرة الصغيرة التي كانت تجلس في حجر والدها.

كما ألقى الفقيه محمد البصري كلمته باسم المجلس الوطني للمقاومة، وكان هذا هو الظهور العلني الأول لقائد المقاومة محمد البصري.

في 20 غشت 1957 سيتم الاحتفال بالذكرى الثانية لثورة الملك والشعب في نفس المكان، وسيلقي محمد البصري كلمة المناسبة باسم المجلس الوطني للمقاومة أعرب فيها عن قلق حركة المقاومة وجيش التحرير أمام الانزلاق نحو الاستعمار الجديد، بسبب إلحاح الحكومة الفرنسية على فرض اتفاقية الاستيطان، التي تضمن استمرار الامتيازات الفرنسية.

انتفاضة 25 يناير 1959

شهدت في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، القاعدة التنظيمية لحزب الاستقلال تحولا نوعيا، بحيث انضم لصفوفه العمال والصناع والتجار الصغار، غير أن القيادة بقيت، تميل إلى الانغلاق على نفسها، وكان التجاوب محدودا مع الفئات القادرة على مد الحزب بالفعالية.

وأذكر أن الوحيد من القيادات الحزبية الذي لم يكن ينظر إلى هذه التجربة بعين الرضا هو الزعيم علال الفاسي، عندما زارنا،في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، بالحي المحمدي الذي كان يعتبر نموذجا لهذا التطور التنظيمي.

عندما قررت سلطات الحماية نفي الملك الشرعي للبلاد محمد بن يوسف، تم اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كان هدف سلطات الحماية هو فصل الشعب عن قياداته الشرعية، وتعويضها بموالين لها، فجاءت على رأس الدولة بملك عميل بن عرفة، وحاولت فرض عملائها لتعويض قيادة الحركة الوطنية.

ومن حسن الحظ، أن القيادات الشابة والجديدة التي فَرَزَتْهَا التنظيمات الجديدة لحزب الاستقلال، هي التي حملت المشعل وأطلقت شرارة المقاومة. وهكذا، أصبحت القواعد الجديدة للحزب هي التي تقود حزب الاستقلال وليس القيادة المحافظة.

استمر هذا المشهد حتى بداية الاستقلال، دون أن تفطن القيادة المحافظة لضرورة تطوير المؤسسات وتجديدها، ولكن العناصر الشابة، كالمهدي بن بركة والفقيه البصري وغيرهما، حاولوا تصحيح هذا الخطأ، وبدعم معنوي من الزعيم علال الفاسي، ولكن القيادة أغلقت أمامهم أبواب اللجنة التنفيذية.

من هنا، جاءت مبادرة المهدي بتكوين ما أطلق عليه اللجنة السياسية، التي ضمت أغلبية العناصر الشابة، غير أن مقاومة التغيير والتطوير والتجديد ظلت سائدة، وسيبادر أعضاء هذه اللجنة ، بقيادة المهدي بن بركة والفقيه البصري إلى عقد مؤتمرات جهوية في مختلف أنحاء المغرب، لإعادة تنظيم حزب الاستقلال انطلاقا من القاعدة، وتم عقد مؤتمرات جهوية على مستوى عدة مدن، وأطلقوا على هذه العملية، اسم الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال، أو ما سيعرف بحركة 25 يناير 1959.

بدأت هذه الجامعات بسحب ثقتها من اللجنة التنفيذية، وكان رد فعل هذه الأخيرة هي مواجهة هذه الانتفاضة الداخلية للحزب، بإغلاق مقرات الحزب أمام هذا التيار الجديد.

وفي 6 مارس 1959، قرر التيار الجديد تغيير الإسم إلى الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال، وتم وضع القانوني لهذا التنظيم بمقر عمالة الدار البيضاء، بقيادة جماعية، تضم كل من محمد البصري، المهدي بن بركة، عبد الرحمان اليوسفي، محمد بالمختار والحسين أحجي، غير أن قيادة حزب الاستقلال رفعت دعوى أمام القضاء ضد هذا التنظيم الذي اعتمد على اسم «حزب الاستقلال» في التسمية الجديدة للجامعات المتحدة، مطالبة بعدم استعماله.

ولم ينتظر التنظيم الجديد أن يبت القضاء فيما يخص استعمال اسم حزب الاستقلال، وسارع إلى عقد اجتماع بمدينة طنجة، أعلن فيه عن تأسيس «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

ويوم 6 سبتمبر 1959، عقد المؤتمر التأسيس للحزب بسينما الكواكب بمدينة الدار البيضاء، وأنهى أشغاله بالمصادقة على الميثاق المؤسس وقوانين الاتحاد الوطني، و تعيين لجنة الترشيحات التي صادقت على اللجنة الإدارية للاتحاد، التي كانت تضم حوالي 60 عضوا من عمال وفلاحين وتجار وصناع ومثقفين وشباب.



6 شتنبر 1959: ميلاد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ من اليسار إلى اليمين: أحمد بن سودة، عبد الله الصنهاجي، الفقيه محمد البصري، عبد الرحمن اليوسفي، المهدي بن بركة، عبد الهادي بوطالب، التهامي الوزاني والحسين أحجي من الاتحاد المغربي للشغل.

وبالمناسبة، ظل يخالجني طيلة العقود المنصرمة، تفكير عميق، ذلك، أنه لو ساعدت وسمحت الظروف ليتعرف كل من الزعيم علال الفاسي والمهدي بن بركة على بعضهما البعض، ولو تمكن كل منهما من اكتشاف الآخر، من خلال الحوار والنقاش السياسي والفكري، وبواسطة العمل اليومي والنشاط التنظيمي، لما حصل يوما الانفصال داخل حزب الاستقلال.

ويمكن تصور نفس الشيء، أو كان الحلم به على الصعيد الوطني، لو تمكن كل من الأمير الحسن وعلال الفاسي والمهدي بن بركة ومحمد البصري من بناء جسور التواصل فيما بينهم، والتفكير المشترك في تصور بناء مغرب ما بعد الاستقلال، لتمكن المغاربة من تفادي عديد المنعرجات التي أخرت مسيرتنا،ولعشنا مغربا آخر غير الذي نعيشه.



2 أبريل 1959: الاحتفاء بصدور العدد الأول من صحيفة «التحرير» عن مطبعة «أمبريجيما» التابعة للاتحاد المغربي للشغل. اليوسفي رئيس التحرير على يمين الصورة برفقة حضور من الصحفيين والضيوف بينهم: محمد فتحي، أحمد شكير، محمد باهي، طيب الفلالي، المقاوم محمد منصور، عبد السلام البوسرغيني...



2 أبريل 1959: صورة جماعية على هامش الاحتفاء بصدور العدد الأول من «التحرير»: الفقيه البصري المدير المسؤول عن الجريدة بمعية رئيس تحريرها عبد الرحمن اليوسفي الصحافيون: محمد فتحي القادم من صحيفة «الاستقلال» التي كان يديرها المهدي بن بركة، سيف الدين لزرق، محمد باهي، عبد السلام البوسرغيني، محمد عابد الجابري الذي سيصبح من أهم المفكرين العرب وكلهم قدموا من صحيفة «العلم» في أعقاب الانفصال عن حزب الاستقلال.

الاعتقال الأول بعد الاستقلال

حجزت السلطات المغربية يوم 14 دجنبر 1959، جريدة «التحرير» ومنعتها من التوزيع، بحجة أن افتتاحية العدد تتضمن جملة تقول: «إذا كانت الحكومة مسؤولة أمام جلالة الملك، فإنها أيضا مسؤولة أمام الرأي العام».

تعودنا في جريدة التحرير على هذا النوع من الممارسات التي كانت سائدة آنذاك، حيث كانت تمارس رقابة غير قانونية على الصحافة الحزبية بصفة عامة، وعلى الصحافة الاتحادية بصفة خاصة.

لكن السلطات الرسمية، هذه المرة، لم تكتف بقرار حجز الجريدة ومنعها من الوصول إلى القراء، بل دفعها انزعاجها من الافتتاحية إلى اعتقال مدير جريدة التحرير الفقيه محمد البصري من بيته بالدار البيضاء، واعتقالي أنا كرئيس للتحرير من مكتبي بالجريدة وتم نقلنا مباشرة إلى سجن لعلو بالرباط.

جاء هذا الاعتقال بناء على رسالة وجهها وزير العدل والأمين العام للحكومة السيد امحمد باحنيني إلى قاضي التحقيق السيد الحداوي، حيث وجهت إلينا التهم التالية: المتعلقة بالمس بالأمن الوطني للدولة، الإخلال بالأمن العام، والتحريض على العنف.

منذ اليوم الأول من الاعتقال، وبمجرد وصولي إلى سجن لعلو، دخلت في إضراب عن الطعام، مستغلا وضعي الصحي الهش نتيجة استئصال رئتي اليمنى خلال عمليتين جراحيتين بمدينة مدريد. استنفر إضرابي عن الطعام إدارة سجن لعلو نتيجة تدهور وضعي الصحي.

واستدعت الإدارة طبيبين للكشف عني، وهما الدكتور «الجبلي» والدكتور «ليون بن زكين»، الذي كان في فترة من الفترات، وزيرا للبريد في الحكومة. فقررا معا نقلي على استعجال إلى مستشفى ابن سيناء بالرباط. وفي الجناح الخاص بالمعتقلين داخله، أشرف طاقم من الأطباء المغاربة على متابعة وضعيتي الصحية، هم الدكتور التونسي والدكتور مسواك، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي، والدكتور العراقي أحمد، الذي سيصبح فيما بعد وزيرا أولا.

المواجهة مع قاضي التحقيق

خلال الاستنطاق الذي أجراه قاضي التحقيق السيد الحداوي معي و مع الفقيه محمد البصري، كان يلح في سؤاله: ماذا تقصدون بأن الحكومة مسؤولة أمام الرأي العام ؟

حاولت أن أشرح للسيد القاضي، أن المغرب دولة حديثة العهد بالاستقلال، وأن هذا الاستقلال جاء نتيجة تلاحم بين العرش والشعب، حيث انتفض الشعب ضد الاستعمار بعد أن تجرأت سلطات الحماية بنفي الملك.

بعد حصول المغرب على استقلاله، كان هدفنا جميعا هو بناء الدولة الحديثة اعتمادا على مبادئ الديمقراطية وسيادة العدل والقانون، وأنه، كما تعلمون سيدي القاضي، فإن السلط الثلاثة التي تعتمد عليها الدولة الحديثة هي السلطة التنفيذية، والتشريعية والقضائية، وأضفت بأن المجتمعات المدنية أفرزت سلطة أخرى تسمى السلطة الرابعة، هي نابعة من قلب المجتمع المدني، تعبر عن مختلف وسائل الإعلام، وأن هناك من يطلق عليها اسم صاحبة الجلالة، لأنها تمثِلُ ضمير الأمة، وسلطتها تنحصر في التعبير عن الآراء المختلفة بما فيها المعارضة للرأي الرسمي، وقوتها تكمن في رأيها الاستشاري دون أن تملك سلطة لتنفيذه.

تصفية جيش التحرير

خلف اعتقال قائدين للمقاومة وجيش التحرير في السنوات الأولى من الاستقلال، ممثلين في شخصي أنا وفي شخص محمد البصري، استياء عاما لدى الرأي العام الوطني والدولي. وقد امتدت هذه الاعتقالات لتشمل العديد من قادة المقاومة وجيش التحرير ومناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد تأكد فيما بعد أن الهدف من هذه العملية هو تصفية جيش التحرير بالجنوب المغربي الذي بسط سيطرته على مختلف مناطق الصحراء المغربية التي كانت تخضع للاحتلال الإسباني، بل وصلت هذه الوحدات آنذاك حتى مدينة أطار شمال موريتانيا.

تم الاحتفاظ بمحمد البصري في وضع اعتقال لمدة تزيد عن ستة أشهر، دون أن يقدم إلى أية محاكمة إلى أن تم إنهاء وجود جيش التحرير بالجنوب، ولم يتم إطلاق سراحه إلا بعد أن التقى عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان نائب رئيس الحكومة ووزير المالية والاقتصاد في حكومة عبد الله إبراهيم، مع ولي العهد الأمير مولاي الحسن، حيث بادره عبد الرحيم: «سمو الأمير، إلى متى سيظل الفقيه البصري قابعا في السجن لقد تجاوز اعتقاله أزيد من ستة أشهر، إذا ارتكب أي جرم فليقدم إلى المحاكمة، إذ ليس من العدل أن يظل رهن الاعتقال بدون أية متابعة». فأجابه ولي العهد: «سي عبد الرحيم إنك على صواب، فهذا الفقيه إما أن يعدم أو يطلق سراحه». (Il faut le fusiller ou il faut le libérer). وبعد مرور بضعة أيام عن هذا الحوار، تم إطلاق الفقيه البصري بدون أية محاكمة.

أما أنا، ونظرا لوضعي الصحي، فقد تم إطلاق سراحي بعد مضي 15 يوما من الاعتقال، وكانت هذه الأيام طويلة، بحيث يتم احتسابها بالثواني والدقائق وكأنها دهر كامل. بينما قبل الاعتقال كانت الساعات تمر كأنها ثوان، وكانت الساعات في العمل تمر بسرعة إلى درجة يتمنى المرء عودة عقارب الساعة إلى الوراء، أثناء الاعتقال كان العكس تماما هو الصحيح.

بعد إطلاق سراحي، زارني رئيس الحكومة عبد الله ابراهيم، وأخبرني أنه بعد اعتقالي أنا والفقيه البصري، وأثناء انعقاد المجلس الوزاري برئاسة محمد الخامس، طرح عليه الملك سؤالا: «حكومتك مولاي عبد الله مسؤولة أمام من؟». فأجابه عبد الله ابراهيم: «أمام جلالتكم»، فرد عليه الملك ولماذا يكتب أصدقاؤك غير ذلك... ولم يرد عبد الله ابراهيم.

محاولة تهريب القادة الخمسة من السجن

اعترضت يوم 22 أكتوبر 1956، المقاتلات الحربية الفرنسية، في عرض السواحل الجزائرية طائرة تابعة للشركة المغربية «أطلس للطيران»، وأرغمتها على النزول بمطار الجزائر العاصمة. كان على متن هذه الطائرة خمسة زعماء من قادة الثورة الجزائرية هم: أحمد بن بلة، الحسين أيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف ومصطفى الأشرف الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الجزائرية، وكانت هذه العملية هي أول قرصنة جوية في تاريخ الإرهاب الدولي.

كان الزعماء الجزائريون متوجهون لحضور الندوة المغاربية في تونس بحضور كل من الحبيب بورقيبة و الملك محمد الخامس، وكان القادة الجزائريون الخمسة سيمثلون قيادة الثورة والشعب الجزائري.

كان من المتوقع أن يسافروا، على نفس الطائرة التي أقلت الملك محمد الخامس من المغرب إلى تونس، غير أنه في آخر لحظة تقرر السفر على طائرة أخرى. وكان على متنها أيضا عشرة من الصحافيين الفرنسيين وصحافي أمريكي معروف هو «طوم برادي».



آيت أحمد، بن بلة، الأشرف، بوضياف، حفيظ ابراهيم واليوسفي عند استقبالهم من طرف محمد الخامس في نهاية أكتوبر 1956

كان القادة الخمسة قد قضوا يومي 20 و21 أكتوبر في المغرب، وقد رافقتهم شخصيا لعقد لقاء مع الملك محمد الخامس الذي رحب بهم كالعادة وأكد لهم دعم المغرب للثورة الجزائرية حتى النصر. وقد التحق بنا المناضل التونسي الكبير حافظ ابراهيم. وقد نصتحهم ونحن على مائدة العشاء أن الرحلة الأسلم إلى تونس هي عبر مدريد ثم روما، ليبتعدوا كلية عن الأجواء المراقبة من طرف فرنسا.

بمجرد أن علم الملك محمد الخامس باختطاف الطائرة، أرسل الوزير الأول السيد أمبارك البكاي إلى فرنسا، لإجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية لإطلاق سراح القادة الجزائريين، ولكن فرنسا أصرت على الاحتفاظ بهم. فاضطر المغرب إلى دعوة السفير المغربي بفرنسا آنذاك الأخ عبد الرحيم بوعبيد، وبعدها قرر قطع كل العلاقات مع فرنسا، وقد اتخذت تونس وليبيا نفس الموقف تجاه باريس.

انتدبتني الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية كمحام للدفاع عن المختطفين، كما كلفني الإخوة في الحزب وقادة المقاومة وجيش التحرير المغربي بنفس المهمة.

هكذا أصبحت أزور القادة الخمسة من حين لآخر، وفي نفس الوقت كنت أنقل إليهم الآراء والقرارات التي ينوي إخوانهم في قيادة الثورة الجزائرية اتخاذها لإبداء أراءهم وإعطاء توجيهاتهم في كل ما يتعلق بقضايا الثورة، ومواقف جبهة التحرير وخطط جيش التحرير الجزائري.

لقد قضوا في السجون الفرنسية حوالي ست سنوات، بحيث أطلق سراحهم بتاريخ 19 مارس 1962 أي قبل استقلال الجزائر بحوالي ثلاثة أشهر وبضعة أيام. وقبل إطلاق سراحهم، أخبرني الخبير السويسري السيد «جونو» Genoux أن سفير الجمهورية المصرية بسويسرا أخبره أنه بصدد تنظيم عملية هروب القادة الخمسة الجزائريين المعتقلين بفرنسا. فطلبت منه توقيف هذه المحاولة حتى أستشير مع الذين يعنيهم الأمر، لإعطائهم الفرصة للإعراب عن أمر يخصهم ذاتيا.

بالفعل أخبرتهم بالأمر وطلبت منهم أخذ أسبوع للتفكير قبل اتخاذ أي قرار وبعد أسبوع طلبوا مني أن أبلغ الإخوة المصريين بالعدول عن تلك المحاولة.

اللقاء الأخير مع محمد الخامس في جنيف

بعد خروجي من السجن في الاعتقال الأول في دجنبر 1959، وبعد إقالة حكومة عبد الله ابراهيم وتشكيل الحكومة الخامسة برئاسة الملك محمد الخامس وولي العهد الأمير مولاي الحسن نائبا له، توجهت إلى تونس لأقابل قادة الثورة ونقل رسائلهم إلى القادة المحتجزين في فرنسا كما هو معتاد. وفي طريق العودة إلى المغرب توجهت الى جنيف عبر القطار ومن هناك لأعود الى المغرب عبر الطائرة، تفاديا من استعمال المطارات الفرنسية.

التقيت صدفة في جنيف مع أحمد عصمان، و محمد عواد وطلبا مني أن أرافقهما لزيارة الملك محمد الخامس الموجود في تلك المدينة السويسرية، من أجل أخذ قسط من الراحة، اعتذرت لهم قائلا جلالته جاء ليستريح علينا على الأقل ألا نزعجه، ونترك له الوقت للراحة.

لكن في الغد جاءا معا عندي إلى الفندق، وأخبراني أن جلالة الملك يلح في رؤيتي. فتوجهت معهما حيث يقيم جلالته، وطلب أن أبقى معه على انفراد، فأخبرني أن هذه الإقامة هي لأحد أصدقائه من أمراء الخليج، وسألني عن الأوضاع في تونس، قلت له أن ما سمعته لا يبشر بخير، لأن الرئيس بورقيبة مُصِّر على الاعتراف بموريتانيا. فأخبرني جلالته أن سميت سيدي (أي الأمير مولاي الحسن ولي العهد) اتصل به هو أيضا من نيويورك حيث يحضر الجمعية العامة للأمم المتحدة ولديه نفس الانطباع أن الموقف الذي سيصدر عن جمعية الأمم المتحدة لن يكون في صالح المغرب.

ثم أصر على أن يعرف رأيي بكل صراحة، فذكرت جلالة الملك أنه عند عودته من المنفى إلى «سان جرمان أون لي» ، بعثت المقاومة وجيش التحرير المغربي، بالدكتور عبد اللطيف بنجلون، حاملا رسالة إلى جلالته، مؤكدين تشبثنا بعودته إلى أرض الوطن، وفي نفس الوقت أن نتمسك جميعا، بتحرير كل التراب المغربي المحتل سواء من طرف فرنسا وإسبانيا أو القوات الدولية (طنجة)، ولو أدى الأمر إلى تقاسم الأدوار بين بناء الدولة المستقلة واستمرار المقاومة وجيش التحرير حتى التحرير النهائي مع التنسيق مع الثورة الجزائرية لإضعاف القوى الاستعمارية.

وأَضَفْتُ وهذا هو الخلاف الذي كان بين ما ينادي به الفقيه البصري باسم المقاومة وجيش التحرير، وبين ما ينادي به الدكتور عبد الكريم الخطيب، بتحويل كل عناصر جيش التحرير الى «جيش التحرير الملكي».

أجابني، رحمه الله، صحيح لقد اخطأنا عندما أعطينا الاهتمام الأكبر لبناء الدولة قبل استكمال التحرير. كان هذا آخر لقاء معه لأنه بعد أربعة أشهر تقريبا سينتقل إلى عفو الله.

الفصل الثالث
المعارضة

الاستفتاء على دستور 1962

انتقل إلى عفو الله الملك محمد الخامس، يوم الأحد 26 فبراير 1961، إثر خضوعه لعملية جراحية. شكل هذا الحدث الأليم صدمة فاجأت الجميع، خرج على إثرها الشعب المغربي، في تلك الليلة الرمضانية، يبكي ملكه الراحل. ساهمت جماهير الشعب المغربي في تشييع جنازته التي حضرها العديد من رؤساء الدول، وكل الطيف السياسي المغربي، المهدي بن بركة الذي كان في مهام خارج المغرب، أرسل برقية تعزية قبل أن يلتحق بأرض الوطن لتقديم التعازي.

تولى مقاليد العرش ولي العهد الأمير مولاي الحسن، الذي أصبح الملك الحسن الثاني. في بداية شهر مارس 1961، تم تشكيل الحكومة السادسة في تاريخ المغرب المستقل برئاسة الملك شخصيا، مع احتفاظه بكل من وزارة الدفاع ووزارة الفلاحة تحت نفوذه الشخصي، كما أجرى جلالته العديد من اللقاءات مع قيادات أهم الأحزاب الوطنية.

بعد هذه اللقاءات، عين الملك الحسن الثاني السيد أحمد رضا كديرة، الذي كان مبعدا لفترة زمنية، مديرا عاما للديوان الملكي. وفي أقل من أسبوعين أسندت إليه وزارة الداخلية ثم وزارة الفلاحة مع الاحتفاظ بإدارة الديوان الملكي، ليصبح الشخصية الأساسية في كل الحكومات التي تعاقبت على المغرب خلال النصف الأول من الستينيات من القرن الماضي.

هذه الهيمنة، دفعت في يناير 1963 ثلاثة وزراء من حزب الاستقلال إلى تقديم استقالتهم من الحكومة، وهم الأساتذة علال الفاسي، امحمد بوستة وامحمد الدويري.

في نهاية شهر مارس 1963، قام الملك الحسن الثاني بأول زيارة رسمية لمدينة الدار البيضاء حيث استقبل بحرارة من طرف الساكنة، وألقى كلمة أمام المجلس البلدي لمدينة الدار البيضاء، أكد فيها العمل على تعبئة كبرى من أجل التشغيل، ووعد بوضع دستور داخل آجال قريبة، كما أكد رغبته في تطبيق ديمقراطية اجتماعية حقيقية.

بعد فترة زمنية، تم استدعاء الأحزاب السياسية للمشاركة في إنشاء مجلس دستوري، يتولى وضع مشروع دستور للدولة المغربية. فقرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عدم المشاركة في هذا المجلس، وظل متشبثا بانتخاب مجلس تأسيسي حقيقي يشرف على وضع الدستور، واعتبر أن المشاركة في هذا المجلس ما هي إلا مضيعة للوقت. وكذلك كان.



25 ماي 1962 - الدار البيضاء: شيخ الاسلام العلامة محمد بلعربي العلوي يرأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وعلى يساره: عبد الرحمن اليوسفي، المهدي بن بركة، المحجوب بن الصديق. على يمينه عبد الله ابراهيم، عبد الرحيم بوعبيد الفقيه محمد البصري، المعطي بوعبيد ومحمد منصور.



2 دجنبر 1962: حملة مقاطعة استفتاء دستور 1962 - عبد الرحيم يتناول الكلمة في تجمع جماهري بينما وقف خلفه عبد الرحمن اليوسفي والمعطي بوعبيد يتابعان الحدث الجماهري

إذ بمجرد تكوين المجلس وانتخاب الأستاذ علال الفاسي رئيسا له، قدم ممثلو الحركة الشعبية برئاسة كل من المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب استقالتهم من هذا المجلس، وقام ممثلو حزب الأحرار برئاسة أحمد رضا كدير، بنفس الشيء، وذلك احتجاجا على انتخاب علال الفاسي رئيسا لهذا المجلس، رغم أنه تم التصويت عليه عن طريق الاقتراع.

هكذا فتح المجال لتكليف خبراء أجانب بوضع أول دستور مغربي، عرض على الاستفتاء في 7 دجنبر 1962. وقرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقاطعة هذا الاستفتاء، وعدم المشاركة فيه لعدم إشراك ممثلي الشعب في المساهمة في وضع الدستور الذي يلبي طلبات الشعب المغربي.

جند الحزب القادة والأطر والمناضلين لخوض حملة الاستفتاء على الدستور وذلك بالتصويت ب: «لا». حيث كانت الورقة الزرقاء ترمز ل: «لا»، والورقة البيضاء ترمز ل: «نعم». ومن هذين اللونين استلهم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شعاره : «لا بيضا و لا زرقا دستورهم تم يبقى».

قبل بداية الحملة الانتخابية، في منتصف شهر نونبر 1962، تعرض المهدي بن بركة لمحاولة اغتيال عندما كان يسوق سيارته متوجها من الرباط إلى الدار البيضاء رفقة المهدي العلوي، عند قنطرة واد الشراط بضواحي بوزنيقة، حين حاولت سيارة مجهولة، دفع سيارة المهدي إلى الهاوية.

أصيب إثرها المهدي على مستوى فقرات العنق، وهو ما اضطره للتوجه إلى ألمانيا من أجل العلاج.

كما تم تفجير قنبلة، قبل ذلك في شهر شتنبر من نفس السنة، داخل المطبعة التي تطبع فيها جرائد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومطبوعات الاتحاد المغربي للشغل. وأثناء هذه الحملة بالتصويت ب «لا» ضد الدستور، تم اعتقال ما يقارب 900 مناضل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

كما قرر بدوره الحزب الديمقراطي الدستوري، (سابقا حزب الشورى والاستقلال) بقيادة محمد بن الحسن الوزاني الذي يشارك في الحكومة التي أشرفت على الاستفتاء، مقاطعته، واعتبر في الأخير أن هذا الاستفتاء غير مشروع. وبمجرد الإعلان عن النتائج، صدر ظهير يُعفي محمد بن الحسن الوزاني من مهامه كوزير دولة.

من ضمن النتائج التي استخلصها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من تلك الحملة التي خاضها والمواقف التي تولدت عنها، استقالة ثلاثة قياديين من حزب الاستقلال علال الفاسي وامحمد بوستة وامحمد الدويري، في بداية يناير 1963، رغم الحملة القوية التي قام بها حزب الاستقلال لدعوة الشعب المغربي بالتصويت لصالح الدستور، إذ قرر قادة الحزب الخروج من الحكومة احتجاجا على هيمنة قائد حزب الأحرار أحمد رضا كديرة على القرارات الحكومية.

تأسيس النقابة الوطنية للصحافة

في نهاية يناير 1963، رأت الحركة الوطنية ضرورة تأسيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التي خاضت نضالات للدفاع عن الصحافيين والصحافة وترسيخ المبادئ والقيم الحقيقية التي تستند إليها السلطة الرابعة في حماية حرية التعبير والرأي والرأي المضاد. وهي النقابة التي كنت من مؤسسيها وحررت وثيقتها الأساسية، التي أطلعني عليها بعد أكثر من 50 سنة، باحث جامعي مغربي، ناقش رسالته حول تاريخ النقابة تلك لنيل الدكتوراه.

لكن، بالرغم من أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية اتخذ قرارا بمقاطعة الاستفتاء على الدستور، فقد قررت الأمانة العامة لحزب الاتحاد المشاركة في أول انتخابات تشريعية شهدها مغرب الاستقلال، وفقا لنظام الغرفتين، كما نص على ذلك الدستور الجديد للمملكة، المقرر إجراؤها في شهر ماي 1963.

الانتخابات التشريعية

في نهاية شهر مارس 1963، عقد وزير الداخلية أحمد رضا كديرة، ندوة صحفية أعلن فيها إنشاء تنظيم سياسي جديد تحت اسم «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (FDIC) بمشاركة كل من عبد الكريم الخطيب ،المحجوبي أحرضان ،أحمد العلوي وادريس السلاوي. وفي نفس اليوم، تم إصدار جريدة يومية بالرباط، باللغة الفرنسية تحت اسم «Clarté» برئاسة السيد الزياني، الذي يشرف أيضا على إصدار أسبوعية Les Phares، وقد خصصت الجريدة إصدارها الأول لأهمية تكوين جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية.

أثناء الحملة الانتخابية التشريعية، عقد الزعيم علال الفاسي ندوة صحفية أكد فيها على الخصوص، أن تزوير الانتخابات من شأنه تهييء ظروف مواتية لاندلاع ثورة، وأعلن أن حزبه قام باتصالات مع قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

غداة هذا التصريح، أي منتصف شهر ماي 1963، وجه الملك الحسن الثاني خطابا عبر الإذاعة والتلفزة، بالدارجة المغربية بمناسبة الحملة الانتخابية، دعا فيه الجميع إلى الهدوء، وأعلن عن إرادته المتمثلة في السهر على حرية وأمن كل واحد، وأكد على أهمية الانتخابات باعتبارها مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد.

عرفت أجواء الحملة الانتخابية مضايقة كافة المرشحين الذين ينافسون مرشحي «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»، وجاءت النتائج النهائية، لتؤكد أنه بالرغم من عمليات التزوير، لم يفلح ثمانية من الوزراء في الحكومة من النجاح، في حين استطاعت المعارضة فرض نجاح ممثليها في أغلبية المدن الكبرى المغربية.

غداة الانتخابات، عقد كل من عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة ندوة صحفية، استعرضا خلالها عمليات التزوير التي قامت بها السلطات، كما عقد الزعيم علال الفاسي ندوة صحفية فضح فيها أساليب التزوير وطالب بحل الحكومة.

أعلن وزير الداخلية رضا كديرة عن نتائج الانتخابات التشريعية لمجلس النواب المكون من 144 عضوا وقد كانت النتائج كالتالي: 69 عضوا للجنة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، 41 عضوا لحزب الاستقلال، و28 عضوا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية و6 أعضاء مستقلين.

إسقاطي في الانتخابات

نجح كل أعضاء الأمانة العامة للإتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذين ترشحوا للانتخابات التشريعية. وفيما يخصني، رشحني الحزب بمدينة طنجة، حيث قمنا بحملة نظيفة أفضت إلى الحصول على أغلبية مريحة من الأصوات، لكن سرعان ما غيرت السلطات على الصعيد المركزي تلك النتائج وأعلنت عكس ما أسفرت عليه صناديق الاقتراع.

قام وزير الداخلية السيد أحمد رضا كديرة، في نهاية شهر ماي، بتسجيل دعاوى قضائية ضد الصحف الوطنية: «التحرير»، «العلم» و «la Nation Africaine». وأعلنت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أن جريدة «Clarté» التابعة لها، ستتوقف عن الصدور مؤقتا.

ولقد أخبرني مصدر، ممن كانوا على اطلاع بطرق الانتخابات آنذاك، أن عملية التزوير تمت بطريقة سلسة، بحيث يتم تغيير الأصوات التي حصل عليها المرشح الفائز إلى المرشح

الذي ترغب الإدارة في نجاحه، وتحول الأصوات التي حصل عليها هذا الأخير للمرشح الآخر، بحيث تتم العملية في تبادل الأصوات بين الطرفين بكل سهولة. هكذا يظل عدد الأصوات المعبر عنها كما هو. مضيفا: «رغم أنك نجحت في الانتخابات بمدينة طنجة، فقد تم تغيير النتيجة لصالح الطرف الآخر الذي هو الشريف الوزاني، عقابا لك على التدخل الذي قمت به بالجزائر في بداية شهر ماي 1963».

بالفعل، كنت في زيارة خاصة للجزائر حينها، وبعد أن استقبلني الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، أخبرته أن الرئيس جمال عبد الناصر يستعد لزيارة المغرب في هذه الفترة، ونحن في غمار خوض الحملة الانتخابية لمجلس النواب، وتنوي الحكومة استغلال زيارة جمال عبد الناصر للمغرب في حملتها الانتخابية، للتغطية على حملات الاعتقالات في صفوف أحزاب المعارضة، وطلبت منه الاتصال بالزعيم المصري ومحاولة إقناعه بتأخير زيارته للمغرب إلى ما بعد انتهاء الانتخابات.

اتصل بن بلة بعبد الناصر، وفاتحه في الموضوع، فرد عليه جمال عبد الناصر أنه يوجد على متن الباخرة (الحرية)، وأنه غادر المياه المصرية متوجها إلى المملكة المغربية، فطلب منه أن يحول الاتجاه إلى الجزائر الحديثة العهد بالاستقلال باعتبار أنه زار المغرب بعد استقلاله سنة 1961، وهذا ما حصل فعلا.

هكذا فقد حالف النجاح كل أعضاء الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذين ترشحوا للانتخابات التشريعية، وكنت الاستثناء الوحيد. من حينها، قررت ألا أترشح على الإطلاق في أي استحقاق انتخابي، كيفما كان، وهو ما التزمت به إلى الآن.

الانتخابات المحلية والمؤامرة

أعلنت وزارة الداخلية عن إجراء الانتخابات البلدية والقروية بتاريخ 28 يوليوز 1963. ومنذ فاتح يونيو من نفس السنة، شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد امتدت هذه الحملة لتشمل بعض قيادات حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي الذي كان ممنوعا تماما.

بلغت هذه الحملة أَوْجَها أثناء حملة الانتخابات التشريعية، غير أن نتائجها الفعلية التي زورت، أكدت أن نتائج تلك الحملة كانت عكس ما أريد منها من قبل الإدارة. وأمام تلك الحملة الشرسة فُتح نقاش داخل قيادة الاتحاد حول الاستمرار في المشاركة في الانتخابات أو الانسحاب منها، خاصة بعد أن أكدت فروع الاتحاد من مختلف مناطق المغرب أنه أصبح من الصعب عليهم مواصلة التحضير للانتخابات، أمام حملات القمع والحصار الذي تمارسه الأجهزة تجاههم، في الوقت الذي تقوم السلطات المحلية بحملة علنية ومفضوحة لعناصر جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية.

أمام هذا الوضع ، بدأ التفكير في عدم المشاركة في الانتخابات البلدية والقروية، ودعت الأمانة العامة لحزب الاتحاد لعقد اجتماع اللجنة المركزية، يوم 16 يوليوز 1963، بمقر الحزب بالدار البيضاء للبت في القرار النهائي.

كان النقاش يدور حول مشاركة الحزب من عدمه في تلك الاستحقاقات، وفجأة قامت قوات الأمن بتطويق مقر الاجتماع وتم اعتقال مناضلي الحزب بأمر من وزير الداخلية السيد أحمد الحمياني، الذي عوض السيد رضا كديرة في يونيو 1963، وتحت إشراف مدير الأمن الكولونيل محمد أوفقير، بحجة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي.

كان من حسن حظنا وجود صحافيين يتابعان أطوار النقاش الدائر داخل اللجنة المركزية للحزب بكل شفافية هما: أندري أزولاي (المستشار الحالي لصاحب الجلالة)، وصحافي آخر أمريكي، اسمه «طوم برادي»، توفي قبل بضع سنوات باليونان. بل تم اعتقال أندري آزولاي، بعد أن نبهه عبد الرحيم بوعبيد قبل الإجتماع أنه في حال حضوره في الإجتماع، قد يطاله الإعتقال هو أيضا، وحين نقلنا إلى مقر المديرية المركزية للأمن بالدار البيضاء بشارع إبراهيم الروداني وضع معي في زنزانة واحدة.

انتهاكات واسعة النطاق

تلى ذلك حملة اعتقالات واسعة، شملت قيادة المقاومة وجيش التحرير وقادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمناضلين النقابيين. ورافق هذه الاعتقالات مختلف أشكال التعذيب خاصة بمركز المعاريف ومعتقل درب مولاي الشريف بمدينة الدارالبيضاء، ودار المقري بمدينة الرباط، حيث ذاق الضحايا مختلف أشكال التنكيل والتعذيب الجسدي والنفسي.

لكن، في بداية تلك الحملة الشرسة، تم إطلاق سراح عبد الرحيم بوعبيد الذي اتخذ بمعية ما تبقى من قيادة الحزب قرار عدم المشاركة في الانتخابات البلدية والقروية، وهو نفس الموقف الذي اتخذه حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي، الذي كان ممنوعا آنذاك، كما نادت المنظمات النقابية الطلابية للوقوف ضد هذه «الديمقراطية المزورة».

وتمت مراسلة الملك الحسن الثاني احتجاجا على الاعتقالات التي طالت قيادة الاتحاد، كما أصدرت نقابة الصحافة بيانا تدين فيه مجموعة من الممارسات من قبيل اعتقال الصحافيين، حجز الصحف، مثول البعض أمام المحاكم وشجب كل الأساليب التي تستعمل لخنق حرية التعبير.

لقد أشرف كل من الكولونيل محمد أوفقير، مدير الأمن الوطني آنذاك، والرائد أحمد الدليمي، على استنطاق قادة المقاومة ومناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث استعملت كل أساليب التعذيب الهمجية لانتزاع الاعترافات من الضحايا لدرجة، أنه تم نشر تسجيل صوتي للفقيه محمد البصري على أمواج الإذاعة الوطنية. وتم الضغط على مومن الديوري بغرض أن يجعلوا منه أحد شهود الإثبات باعترافات مكشوفة، وتصوير عملية استخراج الأسلحة من إحدى الضيعات، وغيرها من الوسائل التي من شأنها إثبات وجود مؤامرة.

تم تقديم حوالي 100 مناضل أمام المحكمة الجنائية بالرباط، بتهمة المس بالأمن الداخلي والخارجي، ومحاولة اغتيال ولي العهد والتآمر على سلامة الدولة، حيث تم تجهيز التهم وتلفيقها، بطريقة مبتذلة ضد كل ناشط سياسي عَبَّرَ عن رأي مخالف.

تجدر الإشارة أيضا، أنه في بداية يونيو 1963، مباشرة بعد الانتخابات التشريعية، تم اعتقال بعض قادة حزب الاستقلال، أذكر منهم منصور النجاعي، أحمد الشرقاوي، عبد العزيز الكوهن ومحمد بالوارث، وقد وجهت إليهم تهمة المس بالأمن الخارجي للدولة، بدون أي سبب فقط لأنهم كاتبوا السفارة الأمريكية بالرباط يحتجون على استعمال المواد

الغذائية التي تقدم كمساعدة للشعب المغربي، بحيث يتم استغلالها لفائدة البعض أثناء الحملة الانتخابية.

لهذا السبب قضوا بالسجن أزيد من شهرين، قبل أن يتمتعوا بالسراح المؤقت بدون أية محاكمة إلى اليوم. كما تعرض قادة المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب للاعتقالات بنفس التهم، وكان رئيس الإتحاد محمد الحلوي ضحيتها عدة مرات.

تم استعمال عدد من وسائل الإثبات الأخرى، هذه المدينة التي أذكر منها الاعتماد على شهادة العميل السوري عاطف دنيال، المقيم بمدينة جنيف السويسرية، التي استعملت كمنطلق للرحلات الدولية، سواء عند التوجه إلى القاهرة أو نيويورك أو باكستان وغيرها من الوجهات، عوض استعمال المطارات الفرنسية، وذلك تفاديا لمراقبة الأجهزة الفرنسية.

في الحقيقة، يعود الفضل في استعمالها كمنطلق للرحلات الدولية إلى الحاج أحمد بلافريج، إذ منذ سنة 1937 كان متوجها إلى سويسرا للعلاج فأصبح يتردد عليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

كانت مدينة لوزان تستقبل العديد من الطلبة العرب، سوريين ومغاربة، وهناك التقينا بشكيب أرسلان، وجرت العادة أن يلتقي هؤلاء الطلبة بزعماء الحركة الوطنية المغربية كعبد الكبير الفاسي، علال الفاسي، أحمد بلافريج وكذا قادة الثورة الجزائرية فيما بعد، أحمد بن بلا، محمد بوضياف والحسين آيت أحمد.

كان من ضمن هؤلاء الطلبة السوريين عاطف دنيال الذي تربطه صلة صداقة بالعديد مع الطلبة المغاربة، أذكر من بينهم مامون العلوي وعبد الوهاب العراقي، وأغلبهم أنهى دراسته وعاد إلى وطنه، إلا ذلك الشاب السوري الذي ظل مقيما في جنيف، بدون عمل رسمي، وكان واضحا للجميع أنه مرتبط بأجهزة استخباراتية. ورغم معرفتهم بهذه المعلومة، كان العديد من القادة أثناء مرورهم بسويسرا، يساعدونه ماديا. ولا يستبعد أنه زار أصدقاءه الطلبة هنا في المغرب، وحضر معهم بعض اللقاءات أو المؤتمرات التي تنظمها الأحزاب السياسية. ومن المحتمل أنه كان يمر بظروف صعبة، جعلته يتصل بالدكتور عبد الكريم الخطيب، في محاولة منه لابتزاز الدولة المغربية، مقابل معلومات، وهذا ما حصل، باعتراف الدكتور الخطيب نفسه.

التحضير للمحاكمة

في منتصف غشت 1963، تم تقديم المتهمين في قضية ما عرف ب «المؤامرة» إلى النيابة العامة، حيث تم إيداع الجميع بالسجن المركزي بالقنيطرة. بعدها عقد وزير العدل أحمد

باحنيني ندوة صحفية أكد فيها تورط المتهمين في المؤامرة، عدم وجود أي ضابط من الجيش في هذه العملية (كان المقصود هو الرائد المذبوح الذي كان يشغل منصب قائد للحرس الملكي، والذي سيصبح في بداية شتنبر 1963 مديرا للديوان العسكري للملك).

في نفس المرحلة تمت ترقية الكولونيل محمد أوفقير مدير الأمن الوطني إلى رتبة جنرال دوبريكاد. وفي نفس يوم ترقية هذا الأخير، تم تفجير ثلاث قنابل بمطابع «انبريجيما» بمدينة الدار البيضاء، حيث تطبع جريدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية «التحرير» ومطبوعات الاتحاد المغربي للشغل، وجرائد الحزب الشيوعي المغربي الذي كان ممنوعا. ولقد خلف ذلك الانفجار خسائر فادحة.

لم يتعرض المهدي بن بركة للاعتقال، لتواجده خارج أرض الوطن، حيث غادر المغرب يوم 15 يوليوز 1963، أي ساعات قبل انطلاق حملة الاعتقالات يوم 16 يوليوز 1963. أجرت معه جريدة «لوموند» الفرنسية استجوابا في شهر غشت 1963 أدان فيه القمع الذي تعرض له رفاقه، وصرح بأن تلك الانتهاكات الجسيمة سيتم عرضها على المؤسسات الدولية للبث فيها.

في نهاية شهر غشت من سنة 1963، سمح قاضي التحقيق للمحامين المغاربة بالاتصال بموكليهم ضحايا المؤامرة، بينما منع ذلك على المحامين الأجانب. وكان من المتوقع عقد محاكمة في أقرب الآجال، غير أن حرب الرمال بين المغرب والجزائر في أكتوبر 1963 أجلت عقدها.

مع الأسف، جاءت هذه الحرب بين الجزائر والمغرب عكس ما دعت إليه ندوة المغرب العربي في أبريل 1958، التي كانت بمثابة النواة الأولى لبناء أسس المغرب العربي الكبير، وجاءت أيضا هذه الحرب عكس ما رسخه القياديون في الحركات الوطنية المغاربية من ممارسات ، وأيضا عكس ما عمل عليه مكتب المغرب العربي بالقاهرة، برئاسة البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي. وجاءت أيضا عكس ما قدمته الدولة المغربية على جميع المستويات، وما قدمه الشعب المغربي من مساندة للثورة الجزائرية، أثناء مواجهة الاستعمار الفرنسي، حيث كانت تشرف الثورة الجزائرية على عملياتها ضد الاستعمار انطلاقا من المنطقة الشرقية من التراب الوطني.

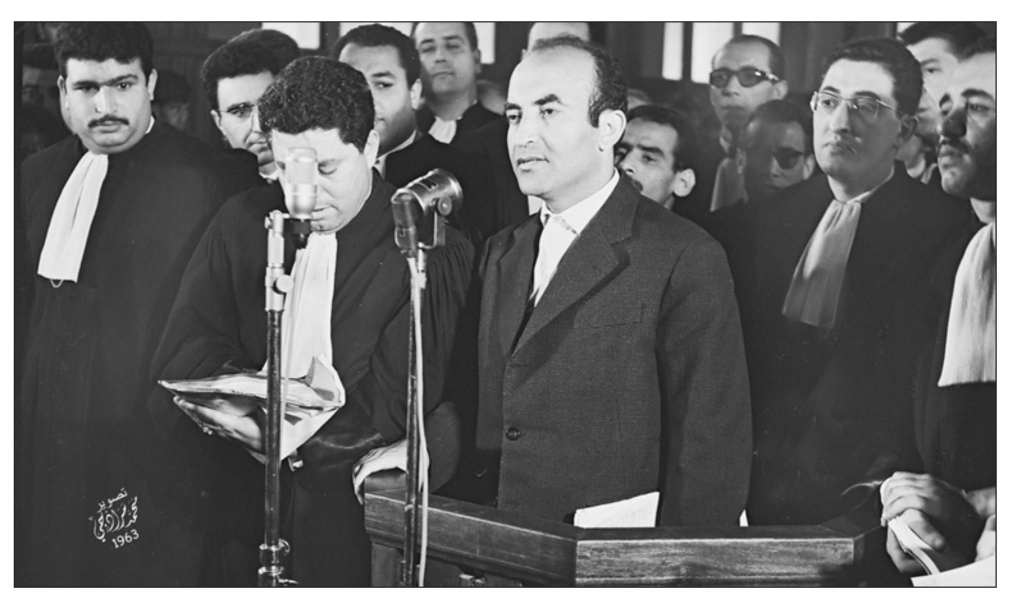
بعد أن وضعت الحرب أوزارها في شهر نونبر 1963، تم تشكيل الحكومة التاسعة برئاسة السيد أحمد باحنيني، بعد أن ترأس الملك الحسن الثاني الحكومات السادسة والسابعة والثامنة، أي منذ اعتلائه العرش. في نفس الشهر، صدر بالجريدة الرسمية ظهير عفو يشمل بالخصوص التهامي الكلاوي، الذي أدانته لجنة التحقيق التي عينت بتاريخ 27 مارس 1958.

وبتاريخ 21 نونبر من سنة 1963، صرح عبد الرحيم بوعبيد لجريدة «لوموند» الفرنسية أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لا ينوي القيام بمعارضة دائمة من شأنها أن تضع النظام المغربي في مأزق. غداة هذا التصريح، يوم 22 نونبر، نشرت جريدة «لوفيغارو» الفرنسية استجوابا للملك الحسن الثاني، قال فيه: «لم أعد وزيرا أولا، ودوري يفرض علي أن أكون حكما، وأولئك الذين تطلقون عليهم المعارضة، إذا أثبتوا لي أن المشروع الفلاني للحكومة سيء، فإني سأنصت إليهم لأني لست عنيدا، وسأعتبرهم آنذاك كمستشارين وليس كمعارضة، وعلى كل حال سوف أتصل بهم، وصدقوني أن دور الملك الدستوري يستجيب كثيرا لطبيعتي أكثر من الدور الذي مارسته لحد الآن».

بداية المحاكمة

غداة هذا الاستجواب، أي يوم 23 نونبر 1963، انطلقت بالرباط محاكمة المتهمين بالمس بالأمن الداخلي للدولة في قضية المؤامرة والتي ستستمر إلى غاية 14 مارس 1964.

قبل بداية الجلسة، توجه عمر بن جلون عند مومن الديوري، الذي كان سيكون شاهد إثبات، وذكره بالتاريخ المشرق لوالده محمد الديوري، والدور الذي لعبه داخل الحركة الوطنية وأنه من كبار قادة الكفاح الوطني، وكيف لقي ربه وهو في الاعتقال في عهد الاستعمار، وذكره بالدور الذي قامت به والدته في سبيل تحرير هذا الوطن.



محاكمة 23 - 25 نونبر 1963 بالرباط التي توبع فيها عبد الرحمن اليوسفي ورفاقه في ما سمي ب«المؤامرة»: اليوسفي يتناول الكلمة أمام هيأة المحكمة في حالة اعتقال مؤازراً بعدد من المحامين بينهم المعطي بوعبيد، محمد التبر، عبد الواحد العلمي، خليل مبارك، وعبد اللطيف السملالي (على يسار الصورة)

كانت مبادرة عمر بنجلون تهدف للتأثير على المخطط المرسوم للمحاكمة التي كانت ترمي إلى المناداة في البداية على مومن الديوري أمام المحكمة للاعتراف بوجود مؤامرة ضد النظام، والإدلاء بالتفاصيل المتفق عليها. وقد نجحت خطة عمر بن جلون، بحيث عندما نودي على مومن، أكد أمام الجميع أن كلا من أوفقير والدليمي ضغطوا عليه للإدلاء بتصريحات تؤكد تورط المتهمين في المؤامرة، وأنه سايرهم أثناء الاعتقال، والآن أمام المحكمة سيقول الحقيقة كما هي.

شهدت هذه المحاكمة العديد من الانتهاكات القانونية، بحيث تم رفض كل الدفوع التي تقدم بها المحامون، ولم تستجب المحكمة لأي من الطلبات القانونية التي تقدم بها المحامون، لدرجة دفعت عبد الرحيم بوعبيد للإدلاء بتصريح، أحدث ضجة داخل المحكمة، عندما أكد بأن أساليب الشرطة والنيابة العامة لا تختلف في شيء عن الأساليب التي كنا ضحيتها سنة 1952، أثناء عهد الحماية.

المطالبة بإصدار أحكام الإعدام

استمرت المحاكمة أربعة أشهر، وكانت عبارة عن معارك قانونية ومواقف سياسية، يعبر فيها المتهمون عن انتماءهم الحزبي داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأن أغلبهم كانوا من قادة المقاومة ضد الاستعمار، من أجل بناء مغرب ديمقراطي يتسع للجميع.

في يوم 25 يناير 1964، كتبت جريدة «Les Phares» التابعة لأحمد رضى كديرة ما يلي: « لا أحد يتهم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتورطه مباشرة في المؤامرة، ولكن الخطأ الذي وقع فيه، أنه منح اللجوء داخل الحزب لمجموعة صغيرة من المشاغبين المحترفين».

في نهاية يناير 1964، أصدر محامو الدفاع في قضية المؤامرة بلاغا يشرحون فيه قرار انسحابهم نهائيا من هيأة الدفاع عن المتهمين، احتجاجا على تعسف المحكمة اتجاه حقوقهم.

وفي بداية فبراير 1964، أكد كل من النقيب «رافوتي» Ravoti النقيب السابق للدار البيضاء، والنقيب بن عطار من مدينة الرباط، لرئيس المحكمة السيد الشرفي، قرار المحامين القاضي بعدم استئناف الدفاع عن المتهمين في هذه القضية.

بعد انسحاب هيأة الدفاع، قرر المتهمون عدم الرد على أسئلة القضاة، وفي بداية مارس 1964، طالبت النيابة العامة التي كان يمثلها مجيد بنجلون، الذي سيعين بعد ذلك وزيرا للأنباء ومحامي الدفاع عن الرائد أحمد الدليمي أمام المحكمة الجنائية بباريس في قضية اختطاف المهدي بن بركة، طالب بإصدار 12 حكما بالإعدام و 5 أحكام بالمؤبد مع الأشغال الشاقة.

وفي يوم 14 مارس 1964، أصدرت محكمة الرباط حكمها في قضية المؤامرة ضد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكانت الأحكام كالتالي: 11 حكما بالإعدام، 8 منها غيابيا و3 حضوريا في حق كل من الفقيه محمد البصري وعمر بنجلون ومومن الديوري، و 3 أحكام بالسجن المؤبد غيابيا، وأربعة أحكام ب 20 سنة، وحكمان ب 15 سنة و5 أحكام ب 10 سنوات، و35بالبراءة وأربعة أحكام مع إيقاف من التنفيذ من 5 سنوات إلى 18 شهر. وقد كان نصيبي أنا، بسنتين مع إيقاف التنفيذ. في الوقت الذي كانت فيه النيابة العامة ممثلة في شخص مجيد بن جلون قد طالبت في حقي ب 15 سنة سجنا.

أثارت هذه الأحكام القاسية موجة استنكار من طرف الرأي العام الوطني، من أحزاب سياسية ونقابات، وطالبت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بتدخل الملك للحيلولة دون تنفيذ الأحكام الصادرة في قضية المؤامرة.

ملتمس الرقابة 1964 والنقل المباشر بأمر من الملك

بَعْدَ إِطلاق سَراحي، إثر صُدور الأحكام في قضية المؤامرة، استأنفت نشاطي السياسي. وخلال تواجد عبد الرحيم بوعبيد بالخارج، أصبحت الوحيد في القيادة الذي يجتمع مع الفريق النيابي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في البرلمان، الذي انتخب الدكتور عبد اللطيف بنجلون رئيسا له.

هكذا توليت، وبصفة تلقائية، مهمة التنسيق على مستوى الفريق النيابي الذي يتوفر على فريق شاب وكفؤ، ذي تَخَصُّصَات متكاملة، أذكر منهم رئيس الفريق الدكتور عبد اللطيف بنجلون، الذي ورغم تخصصه في الطب، فقد كان أحد مؤسسي المقاومة وجيش التحرير، ويملك ثقافة سياسية عالية، وكان تكوينه العلمي وهيأته وأناقته في السلوك والمعاملة واللباس، مما يفرض الهيبة والاحترام على محاوريه.

كان الفريق الاتحادي يضم 28 عضوا، غير أن الغرفة الدستورية، آنذاك، ألغت عضوية على كل من الحبيب الفرقاني نائب برلماني عن مدينة أكادير، ومحمد المكناسي عن مدينة الجديدة، بدعوى الأحكام بالسجن التي صدرت ضدهم في قضية المؤامرة، وهكذا تم تقليص العدد إلى 26 نائبا.

كان القانون الداخلي للمجلس يسمح بتقديم ملتمس رقابة، شريطة أن يكون موقعا من طرف 10% من النواب، أي أن توقيع 14 نائبا كانت كافية لتقديم هذا الملتمس. فتقرر تحضير ملتمس رقابة، ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنهجها الحكومة.

هكذا، تكاثفت اجتماعات الفريق البرلماني بمنزل محمد الحبابي بالرباط، وتم تحضير الملتمس الذي قدمه رئيس الفريق إلى الدكتور عبد الكريم الخطيب، الذي انتخب رئيسا للبرلمان.

وبعد أيام من دراسة محتوياته، لم يأت الجواب بقبول الملتمس فحسب، بل تم إعطاء الأمر بالنقل المباشر لوقائع النقاش الذي سيدور داخل قبة المجلس، عبر الإذاعة والتلفزة المغربية، وكانت جلساته تنعقد بقاعة كلية العلوم بالرباط.

الأصداء التي وصلتنا آنذاك حول التداول بين الحكومة وفريق الأغلبية، أن الهدف من ذلك النقل المباشر، هو تحويله إلى فرصة من أجل «بهدلة» الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ومحاكمة فريق الحزب أمام الشعب المغربي، ما دام ممثلوه لم يكتفوا بالأحكام التي صدرت ضد قيادتهم، سواء في قضية المؤامرة أو من خلال المحكمة العسكرية التي أصدرت حكم الإعدام في حق كل من المهدي بن بركة وحميد برادة.

«الوطنية الصادقة» أي معنى؟

انطلق النزال في منتصف شهر يونيه 1964، وبدأ أعضاء الحكومة في الهجوم على فريق الاتحاد، حيث تدخل رئيس الحكومة أحمد باحنيني ثم أحمد رضا كديرة الذي أصبح وزيرا للخارجية عوض الداخلية والفلاحة، ثم وزير الداخلية عبد الرحمان الخطيب (شقيق الدكتور عبد الكريم الخطيب، رئيس البرلمان) ومولاي أحمد العلوي وزير الإعلام والسياحة.

وعوض مناقشة الأفكار والقضايا التي أثيرت في الملتمس، والتي كانت تناقش فشل السياسة الاقتصادية للحكومة، التي تخلت عن المخطط الخماسي الاقتصادي 1964-1960، الذي وضعه عبد الرحيم بوعبيد في حكومة عبد الله إبراهيم، الذي كان يرمي إلى النهوض بالاقتصاد المغربي وتطويره، وفق تصور للإصلاح الزراعي كان يهدف إلى توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين الصغار، واستعمال الجرار في أفق 1960 لحرث مليوني هكتار، فيما قامت الحكومة عكس ذلك، بتوزيع هذه الأراضي على كبار الملاكين، كما يقول المثل المغربي « زيد الشحمة فظهر المعلوف».

إذن، على عكس أهداف المخطط الخماسي الذي كان يسعى إلى تطوير التعليم وتعميمه، وتكوين مراكز الأطر لمد الإدارة المغربية بأطر كفأة، والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، قامت حكومة الأغلبية بالزيادة في أسعار المواد الأساسية، خاصة السكر الذي يستهلكه المغاربة بكثرة في تحضير الشاي، وفي الخبز كمواد أساسية على الموائد المغربية.

كان تدخل الوزراء يتجاوز الحدود الذي رسمها الملتمس المقدم، وذلك بالطعن في وطنية أعضاء الفريق واتهامهم بالخيانة والتعامل مع قوى أجنبية، من أجل الإطاحة بالنظام وقد تجرأ وزير الداخلية عبد الرحمان الخطيب على توجيه تحد لرئيس الفريق الاتحادي، طالبا منه التوجه إلى المنصة ليعلن أمام الشعب المغربي تبرأه من المهدي بن بركة، ووعده بتقديم استقالته في نفس الليلة من وزارة الداخلية لجلالة الملك، إذا هم قاموا بذلك.

في الغد، اجْتَمَعْتُ مع الفريق البرلماني ببيت محمد الحبابي، ووضعنا خطة للرد على كل هذه الاتهامات، وكنا على علم بأنهم يحاولون تشويه الحقائق، والهروب من النقاش الحقيقي حول ما آلت إليه البلاد من تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وقرر الفريق، قبل الدخول في جوهر النقاش، الرد على ثلاثة وزراء من الذين بالغوا في إلصاق تهمة الخيانة بأعضاء الفريق وحزبهم.

في جلسة الغد، تدخل الدكتور عبد اللطيف بنجلون للرد على الاتهامات، مؤكدا أن تواجد الحزب في هذا المجلس كان بفضل إرادة الشعب المغربي الذي صوت للحزب رغم كل أساليب التزوير التي استعملت ضده، والقمع الذي مورس على المناضلين، وحملات الاعتقالات والمحاكمات غير العادلة، واستعمال العنف والتعذيب لنزع الاعترافات.

واسترسل الدكتور بن جلون قائلا: «أما أنتم، رغم أنكم كنتم تحتلون مناصب الوزارات، فلم ينجح منكم إلا وزير الداخلية الذي يشرف على « سلامة الانتخابات»، وأسقط الشعب الباقي، ولم تنفعهم أساليب التزوير (كان يقصد كلا من عبد الهادي بوطالب، مولاي أحمد العلوي، يوسف بلعباس، بنهيمة، المحجوبي أحرضان وادريس السلاوي).

وأضاف قائلا: «تحاولون إلصاق تهم الخيانة والتآمر على الملكية. هذه تهم يجب إثباتها، عندما كان الظرف صعبا في عهد الاستعمار، وليس حاليا، بعد أن تمتع المغرب باستقلاله، وأتيح لكم التمتع بسخاء الاستقلال الذي أدى الشعب المغربي ونخبته من الوطنيين ورجال المقاومة ثمنه غاليا»، متسائلا عن موقف هؤلاء من هذه المعركة المصيرية التي عاشتها البلاد حينما نفيت الأسرة الملكية.

ووجه خطابه للسيد باحنيني رئيس الحكومة الحالية: هاهي الجريدة الاستعمارية Le Petit Marocain وهي تنشر صورتكم وأنتم تترأسون وفدا من الأعيان بمدينة فاس، لاستقبال الملك بن عرفة، صنيعة الاستعمار لتقدموا له فروض الطاعة والولاء.

ثم استرسل الدكتور بن جلون موجها كلامه لوزير الداخلية قائلا: السيد عبد الرحمان الخطيب، عندما قام هذا المناضل (وأشار إلى محمد منصور عضو الفريق الاتحادي في البرلمان)، الذي وضع قنبلة القطار الرباط بين الدار البيضاء والجزائر، واعتقلته السلطات الاستعمارية لتقدمه للمحكمة التي سَتُصْدِرُ عليه حكما بالإعدام، نشرت صحافة ماص الاستعمارية لائحة المحامين الذين سيدافعون عن الإرهابي في نظر الصحيفة، والبطل بالنسبة للشعب المغربي، وكان من ضمن أسماء المحامين اسم عبد الرحمان الخطيب. وواصل الدكتور بنجلون قائلا له: لقد حَرَمْتَ نفسك من هذا الشرف، السيد وزير الداخلية، لأنك في الغد، بعثت رسالة توضيح نشرتها نفس الجريدة تتبرأ فيها أن تكون ضمن فريق الدفاع وتختم كيف أدافع عنه وأنا لست مغربيا لأنني فرنسي.

أكمل الدكتور بن جلون مداخلته متوجها لوزير الأنباء والسياحة السيد أحمد العلوي قائلا: هاهي جريدة الفيغارو التي أدليت فيها بموقفك حول 20 غشت 1953، حيث قلت فيما يخص الخطاب الذي وجهه الزعيم علال الفاسي من إذاعة القاهرة، في نفس اليوم الذي

أقبلت فيه السلطات الفرنسية على نفي ملك البلاد، وطالب فيه الشعب أن ينتفض ويقاوم السلطات الاستعمارية، وصرحت للجريدة الفرنسية أنك لا تتفق معه. في تلك اللحظة، غادر وزير الأنباء، مكانه فصاح محمد التبر من الفريق الاتحادي، قائلا: هاهو وزير الأنباء يتوجه نحو الطاقم التقني لإيقاف البث المباشر عن المغاربة»، وبالفعل، أعطى وزير الأنباء تعليماته لإيقاف البث المباشر، لكن صاحب الجلالة اتصل هاتفيا وأصدر أوامره للاستمرار في النقل المباشر لجلسات النقاش.

توالت تدخلات أعضاء الفريق النيابي على منصة البرلمان بالتناوب، كل في مجال اختصاصه ، حيث تناول الكلمة الأستاذ محمد التبر وشرح الجوانب القانونية والتشريعية والمسطرية.

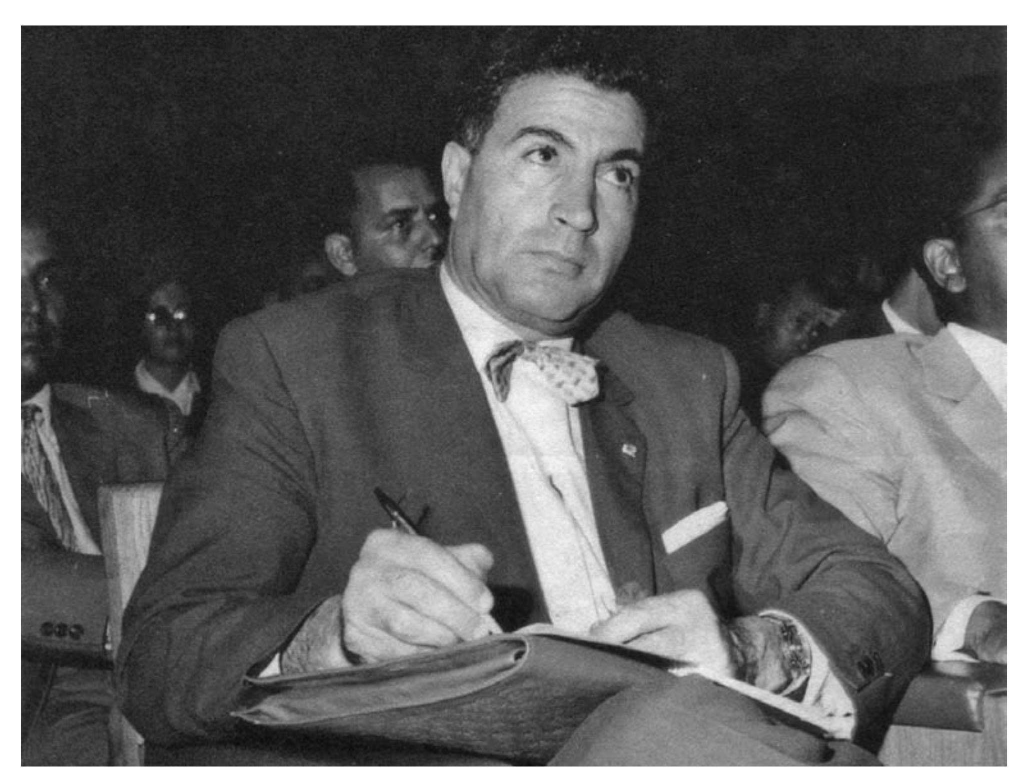
والأستاذ محمد الحبابي تناول القضايا الاقتصادية، وهو العالم بدقائق المشاريع بحكم أنه كان عضوا أساسيا بديوان وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بوعبيد، وأكد للرأي العام أن جميع الاستثمارات التي تشرف الحكومة على إنجازها، تم وضعها خلال حكومة عبد الله إبراهيم، وأنه منذ تلك الفترة، لم تقم الحكومات المتعاقبة على ابتكار برامج جديدة في مجال الاستثمارات.

وتحدث بإسهاب فيما يخص الإصلاح الزراعي، والبرنامج الطموح الذي تضمنه التقرير الخماسي الذي وضعته حكومة عبد الله إبراهيم وأشرف عليه عبد الرحيم بوعبيد خلال الفترة الممتدة ما بين 1964-1960 والذي تم وضعه في الرفوف. كما تدخل عبد الواحد الراضي، في الجانب الاجتماعي مركزا على الخصوص على الآثار السلبية التي خلفتها الزيادة في ثمن السكر، خاصة لدى ساكنة البوادي، ودام تدخله أزيد من ساعتين، وتناوب على المنصة كل من المعطي بوعبيد وعبد القادر الصحراوي وعبد الحميد القاسمي وغيرهم من نواب الفريق الاتحادي.

هكذا انقلبت المعادلة، وتحول نقاش ملتمس الرقابة إلى محاكمة للحكومة، بحيث كانت تقاطع تدخلات الفريق الاتحاد بالتصفيقات حتى من طرف نواب الأغلبية، لدرجة أن بعض التدخلات من فريق الأغلبية كانت تسير في نفس التوجه الذي سار عليه نواب الاتحاد.

الرأي العام وأول مساءلة للحكومة

دام النقاش أربعة أيام، وكان المواطنون يتابعونه باهتمام بالغ (خاصة عن طريق الإذاعة، بحكم أن التلفزة كانت حديثة العهد بالمغرب حيث انطلق البث التلفزي لأول مرة بمناسبة عيد العرش يوم 3 مارس 1963).



الدكتور عبد اللطيف بنجلون، رئيس الفريق النيابي الاتحادي في برلمان 1963

لوحظ إقبال العائلات المغربية بمناسبة مناقشة ملتمس الرقابة على شراء أجهزة التلفزة، وأتذكر أنني أَدْخَلْتُ التلفزة بهذه المناسبة إلى بيتي، وكان المرحوم عباس القباج هو الذي تولى اقتناءها. وكان صاحب الجلالة يتابع باهتمام أطوار النقاش، وقد أخبرني أحد المقربين، أنه أعجب بتدخلات أعضاء فريق الاتحاد، وأعجب بالخصوص بتدخل عبد الواحد الراضي، وقال الملك لمجالسيه أتمنى أن يكون لدي عشرة من أمثال هذا الشاب.

وقد تأكدت من صحة هذه المعلومة عندما استقبل صاحب الجلالة وفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد أحداث 23 مارس 1965، وأخبرنا أنه سَيُغيّرُ الحكومة وسيعلن حالة الاستثناء، وأضاف: «لماذا لا تسمحون لشباب الاتحاد بالمشاركة في الحكومة فنحن في حاجة إلى عناصر من أمثال عبد الواحد الراضي».

تم يوم 5 يونيو 1964 تم التصويت على ملتمس الرقابة، حيث حصل الملتمس على 60 صوت وعارضه 74 صوتا، وقد صوت حزب الاستقلال لصالح الملتمس، بالرغم من أنهم لم يشاركوا لا في تقديمه ولا في مناقشته. كان الزعيم علال الفاسي حاضرا ومتتبعا للنقاش وأعرب رئيس الفريق الاستقلالي آنذاك السيد عبد الخالق الطريس عن أسفه لأنه

لم يتم الإعداد بشكل مشترك لملتمس الرقابة، بين حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني. وهذا ما سيتحقق حصوله أثناء تقديم ملتمس الرقابة الثاني في تاريخ المغرب سنة 1990، والذي قدم بصفة مشتركة بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، أي بعد ستة وثلاثين سنة من تقديم الملتمس الأول، حيث كان لي أيضا شرف المساهمة في تحضيره.

مرافعة الدكتور عبد اللطيف بنجلون

في الجلسة الختامية لمناقشة الملتمس، أي يوم 25 يونيو 1964، وقبل التصويت، قدم الدكتور عبد اللطيف بنجلون، بيانا ختاميا صاغه الفريق النيابي الاتحادي، محددا الظروف الصعبة التي تعرفها حقوق الإنسان بالمغرب، من خلال الاختطافات وانتشار التعذيب وتزوير الانتخابات، وأن كل هذه المآسي والانتهاكات والتدهور العام في مختلف المرافق، من شأنه أن يفجر غضب الشعب، وبهذا يكون قد تنبأ بوقوع انتفاضات جماهيرية، وهو ما حدث بعد أقل من سنة، أي يوم 23 مارس 1965 التي شهدت أحداثا أليمة في مختلف أنحاء المغرب وكانت مدينة الدار البيضاء مسرحا أساسيا لاندلاعها. ونظرا لأهمية هذا البيان الذي يوضح بدقة طموحاتنا في تلك المرحلة، ومادامت لدي نسخة منه، سأنشره ليطلع عليه شباب القرن الواحد العشرين تخليدا لهذه الذكرى

> *كلمة الدكتور عبد اللطيف بنجلون*
>
> *رئيس الفريق النيابي للاتحادالوطني للقوات الشعبية*
>
> *بتاريخ 25 يونيو 1964*
>
> *حضرة الرئيس*
>
> *حضرات النواب المحترمين،*
>
> *أعتقد أن الملتمس قد انتهى إلى أغلبية سياسية تدين الحكومة، ويشرف الفريق الذي تقدم بالملتمس أن يكون قد نبه أنظار الجميع إلى خطورة الحالة التي تردى إليها الوضع العام الذي وصلنا إليه.*
>
> *حضرة الرئيس، حضرات النواب،*
>
> *تجتاز بلادنا ظرفا من أخطر الظروف التي عانتها في التاريخ، ونعاني اليوم أزمة عويصة سواء في الميدان الاجتماعي أو السياسي، أو الاقتصادي والمالي. فلم يسبق للشعب*

المغربي وللفلاح المغربي على الخصوص أن عانى في عيشه أقسى وأسوأ وأقرب من المجاعة، مما يعيش الآن، فالأثمان ترتفع بسرعة متصاعدة، وبالنسبة لمادة من أهم المواد الضرورية لحياة المواطن الفقير كمادة السكر، اكتست الزيادة صبغة الكارثة حيث أن الزيادة في مادة السكر بلغت ما يقرب مائة في المائة في أقل من سنة. وعندما ترتفع الأثمان يترتب عن ذلك انخفاض في الإنتاج الوطني بالنسبة لكل مواطن، ذلك أن المدخول الفردي بدلا من أن ينمو، أصبح يتقلص بسبب الضرائب وبالأخص غير المباشرة منها، تلك الضرائب التي تمتص قسما متزايدا من المدخول الوطني.

أيها السادة، لم يسبق لبلادنا أن تراءت أمامها آفاق مظلمة كالتي تتراءى أمامها اليوم، فالعجز المالي بلغ ضخامة مدهشة، ورصيدنا من العملة الصعبة يذوب في رمشة عين، مما أدى بالدولة إلى اللجوء إلى التمادي في التسول لدى الدول والمنظمات الأجنبية للحصول على مساعدة مالية .

وبالجملة، فإن حالتنا الحالية قد تدهورت لدرجة أن الدولة أصبحت تتنازل حتى عن امكانياتها في التنمية، فميزانية التسيير تلتهم كل الإمكانيات وحصيلة الزيادة في الضرائب تحول إلى تلك الميزانية. بل الأدهى من ذلك أن الأرباح الطائلة التي تدرها ثروتنا الفوسفاطية والضرائب المعدنية التي كانت تجبى لفائدة الصلب، كل هذا يفرغ في ميزانية التجهيز في بئر ميزانية التسيير.

وأمام هذه الهاوية المهولة التي يشكلها العجز المالي، نرى الدولة تتنازل عن مسؤولياتها وعن التزامها من أجل الكفاح ضد التخلف وتحمل القطاع الخاص الأجنبي رغم تحفظه بالقسط الأوفر في تلك المعركة الوطنية.

وأخيرا، لم يسبق للحريات العامة في هذه البلاد أن اجتازت محنة أقسى من التي تعانيها الآن فقد كثرت الاختطافات وانتشر التعذيب وانتهكت الحرمات وعمت الرشوة وساد تعسف السلطات، وتَرْسِيم تزييف الانتخابات، وافتضت الضمائر، واعتقل المرشحون وخرق قانون الحريات من طرف السلطة التي هاجمت الاجتماعات القانونية، وفرضت حالة الحصار على منظمات قانونية، وباختصار، أصبحت البلاد تسودها الشرطة السرية سيادة مطلقة، لا تعرف حدا ولا رقيبا.

فلم يسبق لحياة المواطن ولا لأمن المواطن في أي عصر من العصور أن كانا معرضين للخطر الذي أصبحا معرضين إليه اليوم، ولم يسبق لحياة المواطن ولأمن المواطن أن

كانا تحت رحمة التعسف المطلق، والإجرام غير المعاقب. إن هذه الأزمة الخطيرة التي تجتازها بلادنا اليوم كما أوضحناها مرارا وتكرارا، نتيجة لسياسة مشؤومة معادية للشعب، تتنكر للمصالح الأساسية للبلاد سواء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو في ميدان حقوق الإنسان ومصيره.

إن هذا التدهور العام الذي أقل ما يقال فيه أنه نتيجة لأغلاط خطيرة وأخطاء جسيمة ارتكبت في حق المواطن وفي حق الوطن بأَجْمعه، ولا غرابة، في أن يثير مثل هذا الوضع الاستنكار والغضب ذلك الغضب، الذي لاَ يسدي دوما النصح السليم.

إننا نعلم جميعا أن الإنسان المغربي رجل أَبِي، ففي طور شبابه يفور دمه ويغلي أمام أي ظلم وتعسف، وفي طور كهولته وبعد تكريسه حياته للصالح العام، يستعيد نظرات شبابه كلما تعرض لنفس الامتحان. هذا هو الذي يفسر لنا سلوك مواطنين أمثال محمد الزرقطوني ومحمد البصري ومحمد منصور، أن هؤلاء الشباب الذين صاحوا في وجه سلطات الاستعمار قائلين كفى، وكيف أن هؤلاء الشباب تمكنوا من قهر الاستعمار وإرغامه على إرجاع محمد الخامس طيب الله ثراه إلى المغرب، إلى مغرب تخلص من السيطرة السياسية الاستعمارية إلى الأبد. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى الشيخ الجليل الفقيه محمد بلعربي العلوي رحمه الله الذي وقف وقفة الجندي وعمره يناهز الثمانين، قضاها كلها في الكفاح من أجل هذا الوطن ليقول هو الآخر: لا. لا. للغضب ولا للإجرام.

واليوم، إذا كنا نريد أن نخرج من الحالة المتدهورة التي وصلت إليها البلاد، فإننا نعتقد أنه من الضروري ومن الحتمي، أن نستعيد حماس الجماهير الشعبية وتجرد الوطنيين واتحاد المواطنين المستعدين لتعبئة أنفسهم، ليقولوا بدورهم كفى لهذا التدهور. وليشمروا جميعا عن سواعدهم وليضعوا البلاد من جديد في طريق التقدم والأمل.

أيها السادة،

إن آفاقا زاهرة تنفتح أمامنا بفضل ما تحمله وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لأبنائها، وستكون تلك الوحدة خير إطار لحل جميع المشاكل التي تسببت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة. ومن حظنا أن تلك الآفاق المشرقة ستمكننا من رفع مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين ومن إقامة حياة ديموقراطية حقة، تنمو في

ظلها شخصية المواطن المغربي. تلك الآفاق التي ستشرق وتمجد وتخلد كل من تبناها بصدق وحققها بإيمان ومثابرة.

لذلك، فإننا في هذا اليوم التاريخي، نتوجه من صميم فؤادنا بنداء إلى الشعب المغربي وإلى جلالة الملك الحسن الثاني ونقول، لنبدأ من استرجاع حماس الجماهير بتوفير الظروف التي ستمكن منه، ومن انضمام الشعب بأجمعه إلى العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف الجليل، الذي يرمي إلى الهدف الذي إذا ما حققناه سيمنحنا تقدير وإعجاب العالم بأسره. وسيمنحنا كذلك احترام وامتنان أبنائنا وأحفادنا.

فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسية، منذ إعلان الاستقلال، حتى يمكننا أن نقول غدا لأبنائنا بكل اعتزاز ونحن ملتفون حول ملك الانبعاث: هذا هو المغرب الذي نسلمكم إياه.

والسلام».

كان من ضمن الآثار التي خلفها ملتمس الرقابة تعديل حكومي في 20 غشت 1964، حيث غادر رضى كديرة الحكومة وحل محله في وزارة الشؤون الخارجية أحمد بنهيمة، ودخل أوفقير لأول مرة كوزير للداخلية بدل عبد الرحمان الخطيب، وتم تعيين الكولونيل الدليمي مديرا عاما للأمن الوطني، والجنرال أمزيان وزيرا للدفاع.

أشير هنا، أن الفريق النيابي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية طالب بعقد دورة استثنائية، خاصة بالإصلاح الزراعي، وبالفعل تم عقد هذه الدورة بتاريخ 14 شتنبر 1964.

بمناسبة ذكرى 20غشت 1964، أصدر الملك الحسن الثاني عفوا حيث حُوِّل الحكم الصادر ضد كل الفقيه من محمد البصري، عمر بن جلون ومؤمن الديوري، من الإعدام إلى السجن المؤبد. ترك هذا العفو أثرا إيجابيا لدى المواطنين، حيث كانت طريقة الإعلان عنه مميزة، وكان السيد بن سودة يلقي كلمة مباشرة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت، فدخل فجأة إلى نفس الأستوديو، السيد عبد الوهاب بنمنصور، مؤرخ المملكة، وأخذ مكان السيد بنسودة وتلا نص العفو الذي أصدره صاحب الجلالة.

انصرف مباشرة بعد ذلك ليترك المكان لبنسودة الذي عوض أن يستمر في إلقاء كلمته، أخذ يعلق على هذا العفو، حيث وصف المعفى عنهم بالمجرمين، وأنه على الرغم من ذلك، فقد كان صاحب الجلالة رؤوفا بهم.

بعد الأحداث الدامية بتاريخ 23 مارس 1965، وفي منتصف أبريل من نفس السنة، سيصدر الملك عفوا كليا لصالح المعتقلين السياسيين، بمن فيهم الذين صدرت في حقهم أحكام بالإعدام، في قضية ما عرف ب»المؤامرة».

بحيث سيتم إطلاق سراح 65 معتقلا بمن فيهم الفقيه محمد البصري، عمر بنجلون، مومن الديوري، وكذا السراح المؤقت لرئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب محمد الحلوي.

قبل صدور هذا العفو كان الملك قد استقبل في مدينة إيفران، عبد الرحيم بوعبيد يوم 10 أبريل 1965، وأبلغه أنه يفكر في تكوين حكومة وحدة وطنية، وأنه سيحل البرلمان الحالي وسيعلن حالة الاستثناء، وسيفتح مشاورات مع الأحزاب السياسية لإخراج البلاد من هذا الطريق المسدود.

مبعوث الملك للمهدي بن بركة

بالفعل، فقد استقبل جلالة الملك يوم 26 أبريل 1965، قادة الأحزاب السياسية والنقابات وسلمهم مذكرة عبارة عن خطة عمل وبرنامج من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

كنت ضمن الوفد الاتحادي برئاسة عبد الرحيم بوعبيد، بمرافقة العضوين حسن صفي الدين (الاعرج) وعبد الحميد الزموري، أخبرنا جلالة الملك عن الوضع الاقتصادي الصعب وأنه مقبل على تشكيل حكومة وحدة وطنية وحل البرلمان الحالي، لأنه ليس في المستوى.

هنا أثار نقطة: «لماذا لا تقترحون شبابا مثل عبد الواحد الراضي للمشاركة في الحكومة». كما أشار إلى أنه أرسل ابن عمه مولاي علي لإقناع المهدي بن بركة بالعودة إلى المغرب،

وهو يستغرب لماذا لم يعد لحد الآن. هنا تدخلت، وأخبرت صاحب الجلالة بأن لديه بعض الالتزامات الملحة تتعلق بالتحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاثة. وأضفت: «لكن، إذا رأى جلالتكم الاستعجال بدخوله إلى المغرب، فإني على استعداد أن أسافر لأعود به في أقرب الآجال». فرد جلالة الملك: «لقد فات الأوان».

كان رد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن هذه المذكرة، والذي نشرته جريدة «ليبراسيون» الناطقة باسم الحزب باللغة للفرنسية، أن الحزب على استعداد لتحمل كل المسؤوليات بالرغم من الوضعية الراهنة التي لسنا، نحن في حزبنا، مسؤولين عن النتائج الهزيلة التي قُدمت لنا لحد الآن.

كان عبد الرحيم بوعبيد قد أخبر قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بمضمون اللقاء الذي جمعه بالملك بإيفران وتفاصيل العرض الملكي. وبما أن المهدي بن بركة كان قد غادر المغرب يوم 15 يوليوز 1963، أي أقل من 24 ساعة قبل بداية حملة الاعتقالات التي شملت كل قيادة الاتحاد وأطره ومناضليه يوم 16يوليوز من نفس السنة، فقد كلف عبد الرحيم بوعبيد محمد الحبابي للسفر إلى الخارج لوضع بن بركة في الصورة.

وبالفعل، تم اللقاء بمدينة باريس بين المهدي والحبابي، وتناقشا المستجدات والعرض الملكي، وأبدى بن بركة موافقته على تحمل الحزب مسؤولياته في سبيل إنقاذ البلد، واستعداده للعودة إلى المغرب بمجرد الانتهاء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث الذي انتخبه بالإجماع، كرئيس للجنة التحضيرية، والذي سينعقد في كوبا في بداية يناير 1966.

في نفس الفترة أي شهر أبريل 1965، اتصل مولاي علي، ابن عم الملك الحسن الثاني والذي كان يشغل منصب سفير المغرب بباريس، بشقيق المهدي بن بركة، عبد القادر بن بركة، وأخبره أن جلالة الملك طلب منه أن يكون هو الوسيط لينقل إلى المهدي رغبته في الاتصال به، لأن الملك مَلَّ من الوسطاء الذين لا ينقلون الرسالة بأمانة. وطلب منه، أن يبلغ المهدي بأن جلالته يريد منه إيجاد حل لمعادلة «Résoudre une équation»، والمقصود من هذه الإشارة الموجهة إلى المهدي تذكير بالمرحلة التي كان المهدي فيها أستاذا للرياضيات للملك، عندما كان طالبا بالمعهد الملكي. وأضاف مولاي علي: «إن اختيارك لنقل هذه الرسالة وتحديد موعد مع المهدي كان لتفادي أي سوء تفاهم».

فعلا تم اللقاء بين المهدي ومولاي علي، مبعوث الملك بمدينة «فرانكفورت» بألمانيا الغربية آنذاك. وكانت خلاصة اللقاء أن المهدي لم يكن لديه تخوف من الملك، ولكنه لا يثق في

بعض الضباط الذين يهيمنون على أمن البلاد، في إشارة إلى الجنرال أوفقير الذي كان وزيرا للداخلية، كما أبدى استعداده للعودة إلى المغرب، بمجرد الانتهاء من برنامج الأشغال التحضيرية لعقد مؤتمر القارات الثلاث.

الجنرال أوفقير وعصابة الإجرام

في أواخر شهر أبريل، استقبل الملك الحسن الثاني ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات وسلمهم مذكرة في شأن الخطة السياسية، في أفق تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإبداء مقترحاتهم خلال أسبوع. وقد اتضح فيما بعد، أنه في نفس الوقت الذي، فتح فيه جلالة الملك نافذة الحوار مع ممثلي الحركة الوطنية، وأرسل ابن عمه مولاي علي لإقناع المهدي بن بركة للعودة إلى المغرب، للمساهمة في هذا الورش الوطني.

أقول في نفس شهر أبريل 1965، كان الجنرال أوفقير يعقد لقاءات سرية مع عناصر عصابة من القتلة وبعض المطلوبين لدى العدالة مع متزعمهم «بوشيس» George Boucheseiche، من أجل التخطيط لاختطاف واغتيال المهدي بن بركة. وقد سبق لجهاز الاستخبارات الفرنسية أن استعمل هذه العصابة، تحت حماية البرلماني الفرنسي الذي ينتمي إلى اليمين، وهو المحامي المعروف « لومارشان» Lemarchand وذلك من أجل اختطاف الكولونيل «أركو» ARGOUD، الذي كان ضمن ضباط الجيش الفرنسي المنتمين للمنظمة السرية «O.S» بالجزائر، والتي أعلنت تمردها ضد السلطة المركزية التي يقودها الجنرال دوغول، رئيس الجمهورية، احتجاجا على نوايا هذا الأخير لفتح حوار مع قادة الثورة الجزائرية. فيما يخص تقرير مصير استقلال الجزائر، وقد فر الكولونيل «أركون» إلى ألمانيا. وتم استعمال هذه العصابة لاختطافه من مدينة ميونيخ، حيث وضعوه في كيس أمام إحدى مراكز الشرطة بمدينة باريس.

في شهر ماي 1965 بمدينة أكرا (عاصمة غانا) انتخب المؤتمر الرابع لتضامن الشعوب الإفريقية والأسيوية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شخص المهدي بن بركة لرئاسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر شعوب إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية الذي سينعقد بمدينة هافانا بكوبا في يناير 1966.

في 8 يونيو 1965،أعلن الملك حالة الاستثناء، لاستحالة تكوين حكومة ائتلافية، وشكل حكومة جديدة ترأسها شخصيا. كانت تلك هي الحكومة العاشرة في تاريخ المغرب المستقل، وبمناسبة إحياء ذكرى 20غشت 1965 قال الملك في خطابه إن الإعلان عن حالة الاستثناء يهدف إلى ميلاد نهضة اقتصادية، ودعا مرة أخرى إلى الوحدة الوطنية.

جريمة بدون جثة

في 29 أكتوبر 1965، تم اختطاف المهدي بن بركة بباريس. ولقد أثار هذا الاختفاء ردود فعل عدة، وظل يشغل الرأي العام الوطني والدولي، حيث لا يزال مصير هذا القائد المغربي مجهولا إلى الآن.

بعد عشرة أيام من الاختطاف، أدلى عبد الرحيم بوعبيد لجريدة «الفيغارو» الفرنسية باستجواب، استعرض فيه الاتصالات الأخيرة التي تمت بين القصر والاتحاد ودعوة الأحزاب الوطنية بواسطة مذكرة للتفكير في تكوين حكومة وحدة وطنية، وأن من كانوا وراء هذا الاختفاء أرادوا منع حل ديمقراطي يشرف عليه الملك الحسن الثاني.

بعد يومين من هذا التصريح، أصدر الديوان الملكي بيانا حول التصريحات التي أدلى بها عبد الرحيم بوعبيد لجريدة «الفيغارو»، تقول إن مدير الديوان الملكي يُكذب كل التأكيدات التي وردت في هذا التصريح، وأن الاتصالات التي قام بها صاحب الجلالة مع السيد عبد الرحيم بوعبيد منذ الإعلان عن حالة الاستثناء، لم تتناول تشكيل حكومة الاتحاد ولا دخول هذا الحزب إلى الحكومة.

تعرضت صحف الاتحاد إلى مضايقات كثيرة، لدرجة أن الحزب أصدر بيانا يعلن فيه توقف صدور جريدتي «المحرر» و»ليبراسيون»، نتيجة الضغوط الممارسة من طرف السلطة ومنع نشر أي خبر حول اختطاف المهدي بن بركة. بعدها سيقول عبد الرحيم كلمته المشهورة: «بيننا وبين النظام جثة المهدي بن بركة».

في 21 فبراير 1965، عقد الجنرال دوغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، ندوة صحفية اتهم فيها مباشرة وزير الداخلية المغربي الجنرال محمد أوفقير بالضلوع في قضية اختطاف بن بركة، وأضاف أن المغرب لم يقم بأي شيء من شأنه مساعدة القضاء الفرنسي.

تقدم الطرف المدني المُمَثَّلْ في عائلة المهدي بن بركة بتسجيل دعوى ضد مجهول، أمام المحكمة في باريس. وعند اقتراب موعد المحاكمة، طلب مني عبد الرحيم بوعبيد التوجه مع المهدي العلوي للإشراف على سير هذه المحاكمة. وقد تسنى لي من خلال تتبعي للملف وتنسيقي لهيأة الدفاع في تكوين قناعتي التي أوجزها باختصار شديد في الفقرات الآتية:

أحبال مؤامرة الإختطاف

في نهاية شهر أبريل 1965،أرسل أوفقير أحد عناصر «الكاب 1» (جهاز الاستخبارات المغربية)، ميلود التونزي الذي كان يحمل جواز سفر تحت اسم مستعار، هو العربي الشتوكي، أرسله إلى باريس لمتابعة الاتصالات التي أجراها مع «بوشيس»، وفي نفس الوقت، ربط الاتصال مع المدعو «جورج فيغون»، الذي قضى عدة سنوات في السجن، قبل إنشائه دارا للنشر وللإنتاج السينمائي، الذي سيلعب دورا أساسيا، كمنتج لفيلم «BASTA»، في استدراج بن بركة في عملية الاختطاف والتي سيساهم فيها «فيغون» قبل أن ينتهي مقتولا، يوم 17 يناير 1966 ببيته، وليفضي التحقيق إلى تأكيد انتحاره.

اتصل الشتوكي في نفس الفترة ب «فيليب بِرْنِيي» Philippe Bernier، الذي كان صحافيا في الخمسينيات من القرن الماضي في المغرب، وبعد حصول المغرب على استقلاله، استمر في العمل بالإذاعة الوطنية، قبل أن ينتقل للعمل في الجزائر، حيث كان يعرف جل قادة الحركة الوطنية المغربية بحكم مهنته وغالباً ارتباطاته كانت بالأجهزة الفرنسية. وقبل اختطاف المهدي بن بركة، أخبر «برنيي» المهدي العلوي في باريس، بأن الجنرال أوفقير اتصل به بواسطة الشتوكي، وعرض عليه مبلغا ماليا مغريا ليساعد في نصب كمين لاستدراج بن بركة.

في شهر غشت 1965، استقبل أوفقير بالرباط عصابة الأربعة القتلة المطلوبين للعدالة وهم: «جورج بوشيس George Boucheseich» و «جون باليس Jean Palice» و «جوليان لوني Julien Leny» و «بيير دوباي Pierre Dbail»، ووعدهم بأن يسهل لهم فتح ملاهي فاخرة للدعارة بالمغرب، وذلك طبعا مقابل مساهمتهم في اختطاف المهدي بن بركة.

في الوقت الذي كانت تُنْسَجُ حبال المؤامرة لاصطياد بن بركة، كان المهدي منشغلا في توحيد شعوب القارات الثلاث، إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، في نضالها من أجل التحرر والتخلص من الاستعمار وبناء مستقبلها، وأصبح يلعب دورا أساسيا على المستوى الدولي، بحيث تدخل في الصراع التنافسي الذي كان قائما داخل المعسكر التقدمي، وبالأخص بين الصين والاتحاد السوفياتي، واستطاع إقناع كل من «ماوتسي تونغ» زعيم الثورة الصينية وقادة الاتحاد السوفياتي بأن مؤتمر القارات الثلاث يهم شعوب المنطقة بأسرها، وطلب منهم عدم إقحام صراعاتهم الثنائية للتشويش على هذا العمل الاستراتيجي، وقد استجاب الطرفان لهذه الرغبة.

ولعب المهدي دورا أساسيا في تهدئة الصراع الذي نشب بين التيار القومي بقيادة جمال عبد الناصر، والتيار البعثي بقيادة سوريا، واقتنع الجميع بضرورة التوقف عن الاختراق الداخلي، ورص الصفوف ضد العدو الحقيقي الذي يهدد كل شعوب المنطقة.

وفي هذا الإطار ألقى محاضرته الشهيرة في القاهرة، بطلب من اتحاد الطلبة الفلسطينيين تحت عنوان: «تغلغل إسرائيل في إفريقيا»، حيث كشف بالحجج والأرقام أنه في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة العربية عالقة في خلافاتها الذاتية، كان المهندسون والتقنيون الإسرائيليون يشمرون عن سواعدهم للتغلغل في أعماق إفريقيا، تحت ستار «التعاون المشترك»، ولازالت هذه الدراسة صالحة حتى الآن.

كما قد زار العديد من العواصم الإفريقية وكانت له صداقات متينة مع معظم قادتها المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وزار أيضا الفيتنام، حيث استضافه قائد الثورة الفيتنامية آنذاك «هوشي منه». ويمكن القول إنه رغم مغادرته للمغرب، فقد ظل محافظا على كل طاقاته الحيوية وإبداعاته في كل الميادين التي يشرف عليها، حيث كان يطلق عليه لقب «الدينامو» أي «مولد الطاقة» وذلك لكثرة نشاطه وفعاليته.

في جميع المسؤوليات والأعمال التي كان يقوم بها، سواء داخل حزب الاستقلال أو في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي المسؤوليات التي تولاها بعد الاستقلال، حيث تم انتخاب المهدي بالإجماع رئيسا للمجلس الوطني الاستشاري، الذي عينه المغفور له الملك محمد الخامس بتاريخ 18 نونبر 1956، ورغم أنه كان مجلسا استشاريا استطاع المهدي تحويله إلى برلمان حقيقي، يشرع القوانين ويراقب الوزراء ويسائلهم.

المهدي وإبداع طريق الوحدة

ثم جاء إبداعه لفكرة «طريق الوحدة»، نتيجة الزيارات التي كان يقوم بها إلى العديد من الدول المتقدمة كالصين ويوغوسلافيا وغيرها، واستخلص منها فكرة أن الدولة الحديثة العهد بالاستقلال، لا يمكن الاعتماد في عملية بنائها على أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية، بل يجب تعبئة كل طاقات الشعب، وبالأخص الشباب والشابات، والدفع بالعنصر النسوي للمساهمة في عملية التشييد باعتباره يشكل نصف المجتمع، لهذا طرح مشروع طريق الوحدة في صيف 1957، وكانت منطلقاته كلها رموز ذات دلالة:

أولا: التركيز على الشباب في البادية والمدن. حيث دعا للتطوع خلال العطلة الصيفية 1957، فبلغ عدد المتطوعين ما يزيد عن خمسة وخمسون ألف ألف متطوع من جميع أنحاء المغرب، تم تجنيد أحد عشرة ألف للمشاركة في المشروع.

ثانيا: طول الطريق هو 60 كلمترا، تربط بين تاونات وكتامة، وهي ترمز إلى وحدة المغرب. أي الربط بين الجزء الذي كان مستعمرا من طرف فرنسا والجزء الذي كان مستعمرا من طرف إسبانيا.

ثالثا: عملية البناء مزدوجة كما عبر عن ذلك بن بركة: «نحن نبني الطريق والطريق تبنينا». وتم وضع برنامج محكم الأشغال، يتم تقسيمه إلى شقين، يشمل إنجاز الأشغال في النهار والتكوين السياسي في النهار والأنشطة الثقافية والفنية في المساء، مع قسم خاص بتكوين الأطر التي ستتكلف بتأطير الجماهير وتوجيهها عند عودتها إلى مناطقها.

رابعا: تدشين الطريق من طرف الملك محمد الخامس، ومساهمة ولي العهد إلى جانب الشباب المتطوع جنبا إلى جنب في إنجاز المشروع، بالإضافة إلى مساهمة باقي المؤسسات العمومية التي يحتاج إنجاز المشروع إلى إمكانياتها ومساهمتها المادية وتزويد المشروع بما يحتاج من عتاد ومؤونة.

خامسا: مساهمة المتطوعين في مساعدة القرى التي تعبرها الطريق في إنجاز مشاريع تعود بالنفع العام على سكان المنطقة، كبناء المدارس والمستوصفات وحفر الآبار الضرورية لسكان المنطقة.

بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى، التي كان يقوم بها المهدي من خلال تدخله، لإلقاء المحاضرات وتنظيم اللقاءات المباشرة مع العمال والفلاحين، هوالذي كان مولعا في تنظيم اللقاءات مع الشباب المغربي. وكان يحرص، كلما سمحت له الفرصة بحضور المؤتمرات السنوية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

تفاصيل أخرى حول الجريمة

كان للمهدي بن بركة يوم 29 أكتوبر 1965 موعدا لتناول الغذاء بمقهى «ليب»، المتواجد بشارع سان جرمان بالحي اللاتيني بباريس، مع كل من المخرج الفرنسي المشهور «فرانجو» Franjou و«فيغون» Figon منتج الفيلم، والصحافي «برنيي» Bernier. وكان الموعد على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا، وكان المهدي معروفا باحترامه لمواعيده لدرجة الدقة.

كان قد وصل صباح نفس اليوم إلى مطار أورلي بباريس على الساعة التاسعة صباحا قادما من جنيف، واستقبله في المطار كالعادة، العميل لوبيز، الذي كان ينسق مع أوفقير بشأن عملية الاختطاف. وبعد أن وضع حقيبته عند أحد أصدقائه بشارع «جان مرموز» Jean Mermouz، توجه إلى شارع «شانزي إيليزي Champ Elysées»، حيث كان له موعد مع الطالب المغربي التهامي الأزموري المتخصص في التاريخ الحديث والذي كان يساعده في التحضير لفيلم BASTA.

وصلا إلى شارع سان جيرمان، حيث يوجد مقهى « ليب»، حوالي الساعة الثانية عشر والربع زوالا، قبل ربع ساعة من الموعد، فقررا إلقاء نظرة على واجهات المكتبات الموجودة بالمنطقة، ريثما يحين الموعد. لكن قبل الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا بقليل، تقدم منه شخص يرتدي زيا مدنيا وأخرج بطاقة الشرطة الفرنسية، وطلب منه مرافقته على متن السيارة الواقفة أمامهما.

بعد أن تأكد المهدي من البطاقة، امتطى السيارة، بينما تم إبعاد الطالب الأزموري، الذي أكد للحبيب سيناصر، الذي كان مسؤولا عن حزب الاتحاد في فرنسا، أن عناصر ذات ملامح مغربية كانت موجودة بقرب المكان، وأن أحدهم توجه إليه بعبارات قاسية باللهجة المغربية.

اتضح فيما بعد أن الشخص الذي أدلى ببطاقة الشرطة الفرنسية هو عميد الشرطة «جون سوشون» Jean Sauchon، وكان برفقة مساعده «روجي فوالو» Roger Voilot، و «لوني» Leny، وكان في السيارة أيضا العميل Lopez، المسؤول في المطار والذي يعرفه المهدي جيدا، ولكنه وضع شاربا وشعرا مستعارا ونظارات وقبعة حتى لا يتعرف عليه المهدي. وهذا الأخير هو الذي كان يدل مساعد الضابط الذي كان يسوق السيارة على الطريق ليصل في النهاية إلى فيلا بوشيس «Boucheseich» الموجودة بالضاحية الباريزية «فونتين لو فيكوتن» Fonten –le-Vicomte . وعندما وصلت السيارة إلى المنزل، استقبل بوسيش Boucheseich شخصيا المهدي وقاده إلى الداخل.

في الساعة الخامسة مساء، كان كل من «لوبيز» و» سوشون» بمطار أورلي وتوجها إلى قسم البريد الموجود بالمطار، وطلبا رقما هاتفيا بالرباط 03-201، بطريقة PCV، أي أن صاحب الرقم المطلوب هو الذي يسدد ثمن المكالمة، وحاولا الاتصال بالجنرال أوفقير، وبما أن هذا الأخير كان خارج الرباط، طلب إبلاغه هذه الرسالة: « الطرد يوجد عندنا».

عن هذه الليلة، يقول سي محمد الحبابي، وقدأخبره ادريس السلاوي مستشار الملك الحسن الثاني، أنهم كانوا مجتمعين مع الملك الحسن الثاني بمدينة فاس يوم 29 أكتوبر 1965، في إطار التحضير لأحد مؤتمرات القمة التي كانت ستنعقد بالمغرب، وفجأة دخل علينا أوفقير ووجه مصفر، ووشوش للملك في أذنه، ثم توجها معا إلى غرفة مجاورة لفترة من الوقت، قبل أن ينصرف أوفقير، ويعود الملك لإتمام باقي جدول الأعمال.

في الساعة العاشرة والنصف من مساء نفس اليوم، اتصل أوفقير ب «لوبيز» وأخبره أنه سيصل غدا إلى باريس.

وصول أوفقير والدليمي غداة الاختطاف إلى باريس

وصل أحمد الدليمي المدير العام للأمن الوطني يوم السبت 30 أكتوبر 1965 على الساعة الثانية بعد الزوال، إلى مطار أورلي بباريس قادما إليه من الجزائر. وعلى الساعة الخامسة مساء، وصل الجنرال أوفقير إلى نفس المطار قادما من المغرب، ومعه كل من ميلود التونزي (الشتوكي) والغالي الماحي (المخبر في القطاع الطلابي)، وكان في استقبالهم «لوبيز»، الذي رافق أوفقير إلى منزل «بوشيس» حيث يحتجز بن بركة.

توجه «لوبيز» لنقل عائلته إلى شمال، ووضع بيته الموجود بمنطقة «أورموي» Ormoy رهن إشارة ذلك الثلاثي المغربي، وهو فيلا غير بعيدة من منطقة Fontenay –Le- Vicomte حيث يوجد المهدي بن بركة.

عندما عاد «لوبيز» من شمال فرنسا وجد في بيته كل من أوفقير والدليمي والممرض الحسوني التابع لجهاز الاستخبارات المغربية، وكان أيضا القتلة الأربعة « بوشيس» و«لوني» و«دوباي» و«باليس»، بالإضافة إلى بعض المغاربة الذين لم يتعرف عليهم «لوبيز»، وقد جاءوا على متن سيارة تحمل رقما دبلوماسيا تابعا للسفارة المغربية.

غادر أوفقير مطار أورلي يوم 31 أكتوبر 1965 على الساعة الثامنة صباحا متوجها إلى جنيف، وفي نفس اليوم غادر أحمد الدليمي والشتوكي والحسوني مطار أورلي نحو المغرب.

في يوم الإثنين فاتح نونبر 1965 غادر «بوشيس» بدوره مطار أورلي متوجها إلى المغرب، وسيلتحق به الثلاثة الآخرون.

وفي مساء يوم 2 نونبر 1965 سيعود الجنرال أوفقير وزير الداخلية برفقة مدير الأمن

أحمد الدليمي إلى باريس، وذلك لحضور حفل تخرج دفعة من عمال الأقاليم الذين شاركوا في إحدى الدورات التكوينية يوم 3 نونبر وترأس هذا الحفل وزير الداخلية الفرنسي «روجي فري» Roger Frey.

وفي يوم 4 نونبر 1965، غادر أوفقير والدليمي بصورة استعجالية فرنسا، وبنفس الاستعجال، غادر العشعاشي فرنسا متوجها إلى جنيف تاركا حقيبته بفندق «إليزي ستار»، حتى دون أن يسدد ثمن الإقامة. وقد اتضح فيما بعد، أن دواعي هذا الاستعجال في مغادرة التراب الفرنسي، تعود إلى كون عميد الشرطة الفرنسي «بوفيي» Bouvier الذي تلقى تعليمات من رئاسة الحكومة للتحقيق في قضية المهدي، توصل يوم 3 نونبر 1965 إلى تورط عناصر من الشرطة ومن أجهزة الاستخبارات الفرنسية في عملية اختفاء المعارض المغربي المهدي بن بركة، كما ثبت أيضا تورط العناصر الأربعة من ذوي السوابق القضائية مع كل من «فيغون»و العميل «لوبيز»، الذي اعترف أمام عميد الشرطة « بوفي» بأن وزير الداخلية المغربي الجنرال أوفقير كان وراء العملية.

المحاكمة

كان اختفاء المهدي بن بركة خسارة كبرى بالنسبة للحركة الوطنية المغربية، ولحركة التحرر العالمي بصفة عامة، ولحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بصفة خاصة، نظرا لمكانة المهدي ودوره المؤثر على مستوى التوجيه والتنظيم والعلاقات الخارجية.

كنا نُمَنِّي النفس داخل قيادة الاتحاد، بأمل عودة المهدي وظهوره، رغم مضي أسابيع عن اختطافه، ولكن هذا الأمل بدأ يتناقص مع مرور الأيام والأسابيع ثم الشهور. فأصبح همنا هو معرفة حقيقة ما جرى والاهتمام بعائلة المهدي الصغيرة: أمه التي كانت لا تزال على قيد الحياة، والتي أرسلت رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، الجنرال دوغول، مطالبة بالكشف عن مصير ابنها. ثم زوجته وأبناؤه الصغار الموجودين في القاهرة في ضيافة الزعيم المصري جمال عبد الناصر، الذي لم يقصر في الاهتمام بأسرة المهدي الذي كانت تربطها معه أواصر الصداقة والنضال.

فيما قامت عائلته وأخوه عبد القادر بن بركة، بتقديم شكاية ضد مجهول لدى المحكمة بباريس، وتولى قاضي التحقيق المكلف بالملف، الإستماع إلى المتهمين الموجودين على التراب الفرنسي، والعديد من الشهود، كما أدلت شخصيات سياسية ونقابية ومفكرين وصحافيين بشهاداتهم في حق المهدي بن بركة.

الجنرال دوكول يتهم أوفقير

قبل أن تعقد محكمة الجنايات بباريس جلستها الأولى، عقد الجنرال دوغول رئيس الجمهورية الفرنسية ندوة صحافية نهاية شهر فبراير 1966، أكد فيها على تورط وزير الداخلية المغربي الجنرال محمد أوفقير في عملية اختطاف المهدي بن بركة، وعدم تعاون السلطات المغربية لمساعدة القضاء الفرنسي.

يوم 5 شتنبر 1966، بدأت الجلسة الأولى للمحكمة الجنائية بباريس في النظر في الشكاية التي قدمها الطرف المدني، المتمثل في عائلة بن بركة، ومنذ اليوم الأول للمحاكمة، بدأت العديد من الحقائق تظهر من خلال الاستماع للشهود، ومحاضر الاستنطاق التي أجرتها الشرطة القضائية.

أكدت السيدة الألمانية « مارطا شينو» Marta Cheno، التي كانت تعمل كخادمة عند «بوشيس» الذي أخفى بن بركة في منزله الكائن ب « فونتني لو فيكونت»، أن مشغلها طلب منها أن تغادر المنزل يوم 29 أكتوبر 1965، على الساعة الثانية عشر بعد الزوال، عوض المساء كما جرت العادة.

كما أثبت محضر الدرك الذي استمع إلى المسؤول عن الطرق في نفس المنطقة، أن سيارة تابعة للشرطة الفرنسية جاءت يوم 29 أكتوبر 1965 إلى المنزل الذي يقطنه « بوشيس» على الساعة الواحدة بعد الزوال، وغالبا ما كانت تلك هي السيارة التي نقلت بن بركة من أمام مقهى «ليب» في باريس في الساعة الثانية عشرة والربع من نفس اليوم. كما أكد الصحافي «بيرني» أمام المحكمة، التصريحات التي أدلى بها أمام الضابطة القضائية، حيث سلم نفسه للشرطة بعد أن شاع تورطه في عملية الاختطاف، وأكد أمام المحكمة أن المدعو الشتوكي اتصل به في شهر أبريل 1965، مبعوثا من طرف الجنرال أوفقير، وعرض عليه مبلغا ماليا مغريا من أجل تسهيل التقرب من المهدي بن بركة، كما أنه استدعي للقاء الجنرال أوفقير الذي عقد اجتماعا مع بعض الفرنسيين في فندق «كريون» «CRILLON» لنفس الغرض.

كما أكد العميل «لوبيز» LOPEZ، أمام المحكمة أنه زار المغرب في شهر ماي 1965، وبعد عودته أخبر المسؤول عنه في جهاز المخابرات الفرنسية « لوروا فانتفيل»، أنه التقى الجنرال أوفقير أثناء زيارته الأخيرة للمغرب، وأخبره أوفقير أنه عازم على أن يضع حدا لمعارضة المهدي بن بركة، بكل الطرق الممكنة. كما أكد أيضا أنه أخبر مسؤوليه في شهر شتنبر 1965، أن أوفقير كلف فريقا يتكون من الشتوكي و»برنيي» و»فيغون» بإغراء بن بركة بإنجاز فيلم

سينمائي، حول حركات التحرر العالمية، وأنه سيوفر لهم مقاطع حية من أحداث 23 مارس 1965، وانتقل فعلا هذا الفريق في شهر شتنبر إلى القاهرة لمقابلة بن بركة، كما انتقل أيضا لنفس الغرض في رحلة ثانية إلى جنيف.

أكد «لوبيز» أيضا أن الشتوكي طلب منه يوم 29 أكتوبر 1965 مباشرة بعد اختطاف بن بركة، أن يتصل هاتفيا، ما بين الساعة الرابعة والخامسة بالعشعاشي، رئيس ديوان أحمد الدليمي مدير الأمن الوطني، ويترك له الرسالة التالية: « لقد وصل ضيفكم وينتظر زيارتكم».

كان من ضمن الشهود الكثر الذين استمعت المحكمة إليهم، رشيد سكيرج الذي كان من الأطر الأوائل الذين تدربوا في بريطانيا، ومن قادة الاستخبارات المغربية، حيث أكد أن التعليمات التي كانوا يتلقونها من طرف إدارة الأمن الوطني تصب في متابعة كل تحركات المهدي بن بركة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وقد أكدت واقعتان هذه التعليمات، حين كان المهدي بن بركة في الشقة التي كان يسكنها بمدينة جنيف، طرقت فرقة من الشرطة السويسرية بابه وطلبت منه أن يغلق باب نافذته، لأنها ضبطت شخصا مغربيا، التجأ إلى العمارة المقابلة لنافذته وهو يحمل بندقية ذات منظار.

فيما أكد السيد حماد جواهري، الذي كان أحد مسؤولي الحزب بفرنسا في شهادته، أنه عندما كان في منزل المهدي بن بركة بالقاهرة ذات مساء، سمعا ضجيجا بباب البيت، وعند الاستفسار عن سبب هذا الضجيج، أخبرتهم الشرطة المصرية أنهم ألقوا القبض على مغربي حاول اقتحام منزل بن بركة.

من ضمن الشهود أيضا الرئيس الحالي لجمهورية كوبا «راؤول كاسترو»، الذي كان قد أرسله شقيقه الزعيم الكوبي «فيديل كاسترو»، ليدلي بشهادته نيابة عنه حول الدور الذي كان يقوم به المهدي بن بركة في توحيد مصير شعوب القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

استغرقت تلك المحاكمة حوالي شهرا ونصف الشهر، قبل أن تتوقف فجأة يوم 19 أكتوبر 1966، عندما سلم الكومندار أحمد الدليمي المدير العام للأمن الوطني نفسه للسلطات الفرنسية. ويبدو أن هذا التسليم يعود إلى محاولة تفادي صدور أحكام قاسية ضد مسؤولين مغاربة، لأنه اتضح من خلال مدة الشهر ونصف الشهر، التي استغرقها الشطر الأول من المحاكمة، أن كل الوثائق الرسمية للأجهزة التابعة للدولة الفرنسية تؤكد تورط كل من الجنرال أوفقير وزير الداخلية ومساعده العربي الشتوكي، أي ميلود التونزي.

استأنفت المحاكمة عقد جلساتها يوم 17أبريل 1967، والتحق أحمد مجيد بن جلون كمحام عن أحمد الدليمي، وهو الذي اتهم قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وطالب كممثل للنيابة العامة التي كان يزاولها سنة 1964، بإصدار حكم بالإعدام في حق 12 متابعا وفي الأخير أصدرت محكمة الجنايات 11 حكما بالإعدام، ضد الفقيه البصري وعمر بن جلون ومومن والديوري وآخرين، والذين تمتعوا بعفو ملكي في صيف 1965، كما تم تعيين أحمد مجيد بن جلون وزيرا للأنباء يوم 8 يونيو 1965.

استمرت المحكمة الجنائية في باريس للنظر في قضية اختطاف المهدي بن بركة، إلى غاية 5 يونيه 1967، حيث أصدرت أحكامها النهائية وهي كالتالي:

لوبيز LOPEZ 8 سنوات سجنا نافذا.

«سوشون» Souchon 6 ، سنوات سجنا نافذا.

تبرئة كل من أحمد الدليمي والغالي الماحي.

فيما حكمت غيابيا بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة في حق كل من: محمد أوفقير والعربي الشتوكي (ميلود التوزي) و»بوشيس» Boucheisch و»باليس» PALICE و«لوني» LE NY و«دوباي» DUBAIL.

إن شخصية العربي الشتوكي، محورية، لأنها كانت وراء كل الاتصالات التي تمت سواء مع القتلة الأربعة الذين كانوا وراء تنفيذ عملية الاختطاف، والذين تم إدخالهم للاستقرار في المغرب، بعد أن منحهم أوفقير إمكانيات فتح ملاهي فاخرة به. وهو من كان وراء استقطاب كل من الصحفيين «بيرنيي» Bernier و «فيغون» Figon، وهو الذي كان نسق أيضا مع العميل «لوبيز» Lopez المسؤول بمطار أورلي.

والكل يعرف أن هذا العربي الشتوكي هو نفسه ميلود التونزي التابع لجهاز الاستخبارات المغربي «كاب 1» CAP1. غير أنه ظل يُنْكِر ذلك، رغم أن السلطات الفرنسية تعرفت عليه من خلال المقارنة بين الخط الذي تكتب به بطاقة الدخول أو الخروج عندما يكون حاملا لجواز باسمه الحقيقي ميلود التونزي، وبين بطاقة الدخول والخروج عندما يستعمل اسمه المستعار العربي الشتوكي، وكانت نتيجة الخبرة التي أجرتها السلطات الفرنسية تؤكد أن كلتا البطاقتين تعودان لنفس الشخص.

لكن، رغم ذلك، ظل ينكر هذه الحقيقة رغم تأكيدها من طرف العناصر الذين اشتغلوا معه في نفس الجهاز. وأثناء المقابلة التي أجرتها معه هيأة الإنصاف والمصالحة، أنكر كل الأعمال

المنسوبة إليه، والتي تؤكد كل الدلائل أنه قام بها، ولكنه في الأخير اعترف بحقيقة واحدة، وكانت كافية، وهي أنه كان يسافر بجواز سفر يحمل اسم العربي الشتوكي. وكما قيل قديما، حبل الكذب قصير، أو كما وصف الأخوان مبارك بودرقة وأحمد شوقي بنيوب في كتابهما «كذلك كان» (مذكرات من تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة)، في عنوان لهذه الواقعة تحت عنوان «غلطة الشاطر».

اختطاف ومشاركة أطراف دولية

لقد تأكد أيضا مشاركة أطراف دولية أخرى في ارتكاب هذه الجريمة، وتأكد عدة مرات من قلب إسرائيل أن عناصر الموساد (الجهاز الأمني الإسرائيلي) ساهمت بشكل أو بآخر في قضية المهدي بن بركة. إذ، بعد مرور سنة، وبالضبط في دجنبر 1966، نشرت إحدى الصحف الإسرائيلية تحقيقا أنجزه الصحافيان «شيمال مور» Shimal Mhr و«مكسيم غيلان» Maxim Ghilan، أكدا فيه تورط جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» Mossad، في اختطاف المهدي بن بركة، إلى جانب أطراف أخرى. وقد تم تقديم الصحافيان الاسرائيليان إلى المحكمة بتهمة المس بأمن الدولة، وصدر في حقهما حكم بشهرين سجنا نافذا، مع منع الصحيفة من الصدور ابتداء من 19 فبراير 1967 إلى غاية 25 أبريل 1967.

دون إغفال أن العديد من الصحف الدولية قد تناولت تورط مؤسسة الاستخبارات الأمريكية CIA في قضية المهدي بن بركة.

لا تزال الدولة الفرنسية متمسكة بسر الدفاع الوطني، كحجة لعدم رفع السرية عن الوثائق التي تهم هذا الملف، بالرغم من أنها قامت مرتين بالكشف عن بعضها. واتضح، في الواقع، أنها كشفت فقط عن وثائق غير ذات أهمية، ولايزال المنع يطال الوثائق الأساسية التي من شأنها الكشف عن المستور.

أما في المغرب، فباستثناء التصريح الذي أدلى به جلالة الملك محمد السادس لجريدة « الفيغارو» الفرنسية سنة 2001، حيث صرح أنه لا يرى مانعا، أن يطالب البشير بن بركة بالكشف عن حقيقة أبيه. بينما قدم في نفس السنة 2001، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ونحن في حكومة التناوب، شكاية لدى قاضي التحقيق بالرباط، فيما يخص قضية المهدي بن بركة. وحسب بعض المصادر فقد حولت هذه الشكاية إلى النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالرباط، التي قررت عدم قبول الشكاية لسببين: الأول، أن مقدم الشكاية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لم يلحقه أي ضرر مباشر في هذه القضية، وبالتالي ليس لديه أية صفة للجوء إلى القضاء. والثاني، إن الدعوى قد لحقها التقادم، وبالتالي تقادمت.

وعندما طرح أحد نواب الفريق الاشتراكي بالبرلمان سؤالا شفهيا على وزير العدل بعد ذلك، حول قضية المهدي بن بركة، كان جواب وزير العدل، على عهد حكومة السيد إدريس جطو، أن ملف هذه القضية قد اختفى. ويبدو أن الاختفاء الذي تعرض له المهدي بن بركة، قد طال ملفه أيضا.

بعد انتهاء محاكمة قضية اختطاف المهدي بن بركة في باريس في يونيه 1967، نصحتني قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ألاَّ أعُود إلى المغرب، نظرا للدور الذي لعبته في التنسيق بين أطراف الدفاع المدني كما كنت الشاهد الأساسي، ومنسقا مع وسائل الإعلام الدولية التي غطت كل مراحل المحاكمة.

و اختطاف الحسين المانوزي

لم تتوقف عملية اختطاف مناضلين في الخارج بعد فضيحة المهدي بن بركة، بل امتدت أيادي الأجهزة إلى اختطاف، أحد المناضلين والنقابيين، سليل عائلة المانوزي، وهو الحسين الذي كان يعمل بشركة الطيران بمدينة طرابلس بليبيا.

في نهاية أكتوبر 1973 توجه الحسين لقضاء عطلته في مدينة تونس، لأنه كان محكوم غيابيا في محاكمة مراكش، ويتعذر عليه قضاء عطلته مع أفراد عائلته في المغرب.

وتم اختطاف الحسين من تونس ونُقِلَ على متن سيارة ديبلوماسية من تونس عبر الجزائر إلى المغرب. وظلت السلطات الرسميةَ تنكر باستمرار ان ليست لها أية علاقة في اختفاء الحسن المانوزي.

وبل ذهب بعض أفراد الجهاز في المغرب إلى إخبار أحد أفراد عائلة المانوزي ، أن الحسين تمت تصفيته من طرف رفاقه في ليبيا. غير أنه في شهر يوليوز 1975، سيكذب الحسين هذا الادعاء،عندما نظم عملية فرار من إحدى المعتقلات السرية بمدينة الرباط، رفقة الإخوة بوريكات وبعض الضباط المتورطين في عمليتي الانقلاب 1971 و1972.

وتم إلقاء القبض على الجميع، وإطلاق سراح الإخوة بوريكات، بينما ظل مصير الباقي غامضا.

وقد بدل كل من الحاج علي المانوزي وزوجته الحاجة خديجة أشاو، وباقي أفراد عائلة المانوزي معرفة الحقيقة عن اختفاء الحسن ولكن بدون جدوى.

أول ما قمت به هو العودة إلى متابعة الدراسة، وفي نفس الوقت الاهتمام بحقوق الإنسان، توليت منصب الأمين العام المساعد للاتحاد، وأصبحت هذه المؤسسة تحتل مرتبة بارزة ضمن المنظمات الغير حكومية، ومعترف بها لدى مؤسسات الأمم المتحدة.

ويرجع الفضل لاتحاد المحامين العرب في إدخال حقوق الإنسان والديمقراطية داخل المجتمعات العربية.

كما ساهمتُ في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، مع نخبة من المفكرين والنشطاء العرب. وكانت اللقاءات التحضيرية الأولى تُعْقَدُ في مدينة «ليماصول» في جزيرة قبرص، لاستحالة التداول في موضوع حقوق الإنسان داخل الوطن العربي.

وعقد المؤتمر التأسيسي الأول بمدينة الخرطوم بالسودان، بعد أن سلم الرئيس السوداني سوار الذهب، سنة 1986، السلطة لحكومة الصادق المهدي، التي افرزتها توافقات شعبية وسياسية حقيقية.

كما كنت أتولى الدفاع عن المناضلين الفلسطينيين، أمام المحاكم الأوروبية، وذلك بتكليف من منظمة التحرير أو بعض التنظيمات الفلسطينية الأخرى، فبالإضافة إلى مؤازرتهم نقوم بتعبئة الرأي العام المحلي لمساندة القضية الفلسطينية.

وكنت عضواً في المحكمة الدولية ضد الجرائم التي تُرْتَكَبُ في الفتنام خلال الستينات من القرن الماضي، وقد دعا إلى تأسيسها الفيلسوف البريطاني «برتراند راسل» وبدعم من الفيلسوف الفرنسي «جان بول سارتر»، وتعرف «بمحكمة راسل».

وانعقدت هذه المحكمة سنة 1967 بمدينة «استكهولم»، وقد تتبعها الرأي العام الدولي، لكونها تدعو لحماية الحريات الأساسية وقضايا السلم الدولي، وقد أدانت هذه المحكمة الجرائم التي تعرض لها الشعب الفتنامي.

الإشارات التي شجعت على وضع حد للمنفى

في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وفي إطار منظمة الأفرو أسياوية التي كان مقرها بالقاهرة، كنت مدعوا لحضور اجتماع سينعقد بمدينة «موسكو» عاصمة الاتحاد السوفياتي آنذاك.

والطائرة الروسية التي انطلقت من باريس تجاه موسكو مع توقف بمدينة الدار البيضاء. وأثناء هذا التوقف طُلبَ من جميع الركاب النزول من الطائرة إلى أن يحين موعد الإقلاع. وبالفعل نزل جميع الرِكاب، غير أن ربان الطائرة أصر على عدم نزولي والبقاء في الطائرة ريثما يعود الجميع لاستئناف الرحلة.

وفي صيف 1980 نشرت جريدة «لومتان» خبرا عن صدور عفو على مجموعة من المعارضين المنفيين في الخارج وأصدرت الجريدة لائحة هؤلاء منهم بنسعيد أيت ايدر وعبد الفتاح سباطة ومحمد بن يحيى ومحمد الباهي وآيت قدور ومحمد الخصاصي وبودرقة، وكان إسمي ضمن هؤلاء.

هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبه عبد الرحيم بوعبيد، في إِلْحَاحِهِ وتشجيعه على انهاء فترة الاغتراب الاضطراري.

الزواج

تعرفت على زوجتي «هيلين» HELENE بالصدفة بمدينة الدار البيضاء سنة 1947، وكانت المناسبة انتهاء السنة الدراسية بنجاح فقررنا أن نقدم في الحفل المنظم عرضا مسرحيا، كان نصيبي فيه دور النادل Barman .

وقرر المخرج أن أرتدي بذلة بيضاء للقيام بهذا الدور، وبما أنني لا أتوفر عليها، كان علي التوجه عند الخياط لتحضيرها، وقد أرشدني أحدهم إلى خياط كان قد حل حديثا بالمدينة قادما إليها من فرنسا، و فتح محله بالشارع الذي يحمل حاليا اسم الأمير مولاي عبد الله، ولم يكن هذا الخياط المقصود غير والد «هيلين» والذي تعرفت عليه هو أولا واسمه السيد «باندليس كيسيسوكلو» PANDALIS KESSISSOGLOU.

بعد فترة، جمعتنا صدفة ثانية، حين دعاني الحاج أحمد بناني تاجر الأثواب بالجملة بالدار البيضاء، لتناول العشاء معه، وفوجئت عندما وجدت هناك «هيلين» وعائلتها، وكانت مناسبة للتعرف عليهم، حيث علمت أنها عائلة من أصل يوناني معروفة، تحمل اسم «كيسيسوكلو»،



صورة تؤرخ لزفاف اليوسفي وهيلين: نهاية الستينات

كان جدها يتاجر بالبواخر بين تركيا وروسيا لعقود، وكانوا يقيمون بمدينة «إنوبلوس» على البحر الأسود. وبعد الحرب العالمية الأولى، احتل الأتراك تلك المنطقة ، فخيروا جميع اليونانيين الأورثودوكس بين التخلي عن ديانتهم للحفاظ على ثرواتهم أو الرحيل خارج المنطقة.

اختارت عائلتها الرحيل، ليتوجه أفرادها مباشرة إلى مدينة «ليون» الفرنسية. كان والد هيلين لا يزال أعزبا، وتعرف على أمها «كريستين كراملمبوس» CHRISTINE CARAMLAMBOS، ليتم الزواج بمدينة ليون حيث رأت النور زوجتي «هيلين»، وأختها «أنييت» وأخويها « ألان» ALAIN و «جون» JEAN.

بعد الحرب العالمية الثانية، شجع أحد الأصدقاء عائلة هيلين، والذي كان يعمل طبيبا للعيون بمدينة الدار البيضاء، هو الدكتور «دور» DR. DAURE، على المجيء إلى المغرب، وهذا ما حصل سنة 1947، حيث فتح والدها محلا للخياطة بالشارع الذي يحمل اسم الأمير مولاي عبد الله حاليا، بينما فتحت أمها دكانا لبيع ملابس الأطفال بالشارع الذي يحمل اسم الشهيد مصطفى المعاني حاليا.

لقد دامت الخطبة زمنا طويلا، ساهم في إطالتها الاعتقال الأول سنة 1959، ثم الاعتقال الثاني سنة 1963، ثم قضية المهدي بن بركة، حيث سافرت لمتابعة إدارة القضية كطرف مدني بباريس، ولم يصدر الحكم إلا سنة 1967.

في سنة 1965 قررت عائلة «هيلن» مغادرة المغرب بصفة نهائية واستقرت في مدينة كان «CANNES» بالجنوب الفرنسي. وفي سنة 1968، أي بعد إحدى وعشرين سنة من التعرف على هيلين وعائلتها، تم عقد زواجنا ببلدية الدائرة السادسة لمدينة باريس وقد أشرفت على عقد هذا القران، محامية الصديق أحمد بن بلة، الأستاذة « مدلين- لفو- فيرون» MADLEINE -LAFUE-VERON.

لقد تحملت زوجتي هيلين، وضحت بالكثير من أجل الوقوف إلى جانبي، وساعدتني في رحلة الغربة الشاقة والمتعبة وأنا مدين لها بالكثير. لأنني كنت دائم التنقل من اجتماع إلى اجتماع، ومن موعد إلى آخر، كما كنت أتلقى زيارات كثيرة، في أي وقت، ليل نهار. والشكر موصول لها أيضا على العلاقة الخاصة والمتينة، التي كانت تربط بينها وبين والدتي رغم غياب التواصل اللغوي، ولكن كيمياء التواصل كانت تسري بينهما بشكل غريب، وكان تبادل المحبة والود بينهما متأصلا وعظيما، لدرجة أثارت انتباه الجميع.

كان والد هيلين، منذ الستينيات من القرن الماضي، يداعبني ويكرر على مسامعي باستمرار، متى يقوم ملككم الحسن الثاني بتعيينك وزيرا أولا لكي يرتاح، غير أنه مات ستة أشهر قبل أن يلبي الملك الراحل رغبته.

في بداية سنة 1972، بادر مجموعة من أطر اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى عقد اجتماعات تحضيرية بغاية إحياء التنظيمات الحزبية، للخروج من حالة الجمود التي هيمنت على الحياة الداخلية، طيلة السنوات الماضية. وأيضا من أجل تجديد الخط السياسي والإيديولوجي للتنظيم. وقد اصطلح على تسمية هذا التيار الداعي لذلك ب «اللجنة الإدارية أو «جناح الرباط»، على الرغم من أن أغلبية أطره الساحقة ومناضليه ينتمون إلى كل جهات المغرب.

تلقى هذا التيار بالإضافة إلى دعم اتحاديي الداخل الدعم من قادة الاتحاد الموجودين في الخارج، حيث بعثت أنا والفقيه البصري والمهدي العلوي، بموقف ندعم فيه هذا التوجه الذي أضحى ضروريا لبناء أداة حزبية واضحة في مواقفها السياسية واختياراتها الإيديولوجية وتوجهاتها الاجتماعية، واتصلنا بمختلف باقي التنظيمات الحزبية الموجودة بالخارج، بمختلف أقطار المنافي، لتقديم نفس الدعم، حيث تحمس الجميع بتفاؤل لهذه المبادرة.

جاءت الأحداث التي اصطلح على تسميتها بأحداث 3 مارس 1973، أي أحداث «مولاي بوعزة» لتعصف بهذا الحلم الاتحادي. وكان رد فعل الجهاز القمعي عنيفا، بحيث ذهب ضحيته العشرات إن لم نقل المئات من المناضلين ولم تقتصر هذه الحملة القمعية على المدن.

بل امتدت إلى مختلف مناطق المغرب العميق بالبوادي. بل إنه بعد صدور الأحكام عن المحكمة العسكرية بمدينة القنيطرة، تم تنفيذ حكم الإعدام في حق العديد من المناضلين في نونبر 1973 ورغم أن المحكمة كانت قد أصدرت أحكاما بالبراءة لصالح قادة وأطر مناضلي الحزب فإنه لم يطلق سراحهم، بل تم اختطافهم من قلب السجن ونقلهم إلى مراكز احتجاز غير رسمية.

بعد هذه الاعتقالات الواسعة، التي تعرض لها الاتحاديون ربيع 1973، عقد اجتماع في الجزائر العاصمة في شهر يوليوز 1973، كنت قد حضرته بمعية الفقيه البصري والعديد من الأطر الحزبية الموجودة بالخارج، وقد وَعَى الجميع أن هذه المرحلة تفرض علينا جميعا العمل على إنقاذ إخواننا في الداخل، والسهر على أن تكون المحاكمة عادلة عند تقديمهم لها.

بعد ذلك، طرحت القضية الوطنية بخصوص استرجاع أقاليمنا الجنوبية، وفي سياقها، تم إطلاق إخواننا المختطفين، وتعبأ الجميع، حيث ساهم العديد من الاتحاديين، في إطار دعم

روح الوحدة الوطنية، إلى جانب باقي المغاربة، في المسيرة الخضراء التي دعا إليها المرحوم الملك الحسن الثاني.

وصلت قضية الصحراء إلى محكمة العدل الدولية «بلاهاي»، وكان من ضمن المتطوعين للدفاع عن القضية الوطنية أمام هذه المحكمة، المناضل الصلب والوطني الغيور والاتحادي الذي نال النصيب الأوفر من التعذيب والقمع، المرحوم عمر بنجلون.

وأود هنا التوقف، عند الدرجة الخطيرة التي وصل إليها ذلك القمع، حيث أنه أثناء اعتقاله الأخير في مارس 1973، وبعد أن تمت ممارسة كل أنواع التعذيب في حقه، ليعترف أنه على ارتباط مع الفقيه البصري، أخذوه في آخر المطاف في مركب حتى عرض البحر وتم رفع الضمادة عن عينيه، ثم قالوا له، أنت الآن بين خيارين اثنين، إما الاعتراف أو نلقي بك في المحيط.

في هذه الأجواء، بدأ التحضير للمؤتمر الاستثنائي الاتحادي، وقد عَقَدْتُ العديد من اللقاءات مع تنظيماتنا الحزبية بالخارج في الجزائر وباقي الدول الأوربية، وكان الجميع يدعم ويساند بناء حزب تقدمي اشتراكي ديمقراطي، قادر على المساهمة في بناء مغرب الغد.

كما عَقَدتُ لقاءات مع الفقيه البصري، واتفقنا على أن تصبح القيادة الجديدة التي سيفرزها المؤتمر الاستثنائي كلها من داخل البلاد للقطع مع الازدواجية السابقة، التي كانت تستغل من طرف أجهزة القمع، كذريعة لإجهاض أية محاولة لبناء حزب حداثي حقيقي في بلادنا، كما تم الاتفاق على التخلي عما عرف القيادة الجماعية وتعيين كاتب أول للحزب.

بعد الانتهاء من تحضير مشاريع التقارير التي ستعرض على المؤتمرات الإقليمية، لمناقشتها وإغنائها، وقبل عرضها على المؤتمر الوطني، جاء السي عبد الرحيم بوعبيد إلى باريس في نهاية سنة 1974 ،وعقدنا اجتماعا حضرته بمعية الفقيه البصري.

قدم لنا السي عبد الرحيم، عرضا مفصلا حول تطور الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي، وملخصا لمشاريع التقارير التي أنجزتها مختلف اللجان، وأخبرناه من جهتنا بنتائج اللقاءات التي عقدت مع مختلف التنظيمات الموجودة بالخارج، وعن قرارنا بعدم تحمل أية مسؤولية مستقبلية في قيادة الحزب للقطع مع الازدواجية السابقة.

هنا كانت المفاجأة، حيث أخبرنا أنه هو أيضا اتخذ نفس القرار، وأنه لن يترشح لمنصب الكاتب الأول، وأنه يرى أن الشخص المناسب لهذا المنصب هو عمر بنجلون. حاول إقناعنا بهذا الاختيار، وبأنه آن الأوان لنسلم جميعا المشعل للجيل الجديد الذي ضحى بالكثير

ليستمر هذا الاتحاد صامدا، مضيفا أن جيلنا أعطى كل ما عنده، ويبقى أمامنا أن ندعمهم بتجربتنا وتوجيهاتنا، ونتركهم أمام مسؤولياتهم اتجاه الطاقات الشابة التي يعج بها المغرب.

اتفقت والفقيه البصري، بأن رصيد وماضي وقدرات عمر بنجلون تؤهله لتحمل هذه المسؤولية، ولكن الظرف الذي يجتازه الحزب وبعد المعاناة والجراح المثخنة التي تعرض لها، هو في حاجة أكثر إلى فترة من النقاهة، ومن الناحية السياسية يبقى السي عبد الرحيم الرجل القادر على المسؤولية كمرحلة انتقالية، قبل تسليم المشعل للجيل الجديد.

أضفنا أن الوضع الذي يجتازه المغرب أيضا، يعتبر وضعا استثنائيا، حيث أضيف إلى جدول أعماله، القضية الوطنية التي انخرطنا جميعا للدفاع عنها وتحملنا فيها مسؤوليتنا، وفضلا عن كل ذلك وفي ظل كل هذه الظروف، يجب أن يكون أمام ملك البلاد، قائد له معرفة مسبقة به. سبق أن تعامل معه قبل الاستقلال وفي ظل الحكومات المتعاقبة، وكان أول من يستشيره في الأزمات التي تمر بها البلاد، الذي هو السي عبد الرحيم بوعبيد، وقلنا له «أنت تعرف هذا أكثر منا جميعا».

رغم كل هذا، ظل متمسكا بموقفه، أعدنا الكرة مرات أخرى وأكدنا له مرة أخرى على أن اختياره صائب، إلا أن الظرف غير مناسبة، لا حزبيا ولا وطنيا، ونحن على يقين أن عمر سيكون أول الرافضين، والجميع ينتظر منك هذه التضحية الضرورية.

أخيرا اتفقنا على تحمله المسؤولية لقيادة الحزب، وأن أبعث برسالة صوتية، إلى المؤتمرين في الجلسة الافتتاحية، تعبر عن رأي كل القياديين والأطر المناضلين الحزبيين في الخارج، وكذلك كان.

يوم 18 دجنبر 1975 أي أقل من سنة على عقد المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبعد مرور عشرة سنوات على تصفية المهدي بن بركة يوم 29 أكتوبر 1965، امتدت يد الغدر لاغتيال الشهيد عمر بن جلون، الذي رشحه السي عبد الرحيم بوعبيد لقيادة الاتحاد الاشتراكي، بالشكل الذي يذكرنا بتصفية بن بركة عندما دعاه الملك الحسن الثاني لحل المعادلة السياسية الشهيرة في بحر سنة 1965.

وإذا كان الجنرال محمد أوفقير هو الذي كان وراء استقطاب القتلة لتصفية بن بركة، فمن كان وراء تصفية عمر بن جلون، الذين تخفوا وراء الشبيبة الإسلامية، التي استعملت كأداة في هذه التصفية؟.

للتذكير فقط، فإنه لم يعذب عمر بن جلون من طرف الأجهزة الرسمية، بل إنني أستحضر أيضا ما قامت به مركزية نقابية كان أحد أركانها وقيادييها وفي نص الرسالة الموالية الكثير من الأمور، التي بعثها إلى المحجوب بن الصديق سنة 1961.

رسالة عمر بنجلون للمحجوب بن الصديق

إلى الرفيق المحجوب بن الصدق
الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل

«إنها المرة الثانية التي أتعرض فيها للاختطاف والاستهداف للتعذيب داخل أحد الأقبية.

كانت المرة الأولى يوم 20 دجنبر 1961، على الساعة الواحدة والنصف صباحا. وكان ذلك بمناسبة الإضراب العام الذي قررته جامعتنا الوطنية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو إضراب مثل انتصارا للاتحاد المغربي للشغل، كما جاء في أحد عناوين جريدة «الطليعة».

لقد اختطفتني فرقة خاصة تابعة للنظام الاقطاعي الذي أقدم على هذه العملية، بعد أن تأكد لديه أن الإضراب كان فعليا. فقد كان يبحث عن مسؤول، عن رأس ثعبان يمارس عليه انتقاما نزقا.

وكان لي الشرف أن وقع عليَّ الاختيار. وأقول جيدا كان لي الشرف، لأن اعتقادي الراسخ هو أن الطبقة العاملة تُكوِّن الطليعة الطبيعية للكفاح الفعال والملموس الذي يجب خوضه ضد الاقطاعية والبورجوازية والامبريالية.

إلا أن هذه المرة، لا أستطيع، مع الأسف، أن أتكلم تماما عن الشرف. فباسم الطبقة العاملة، وفي واضحة النهار وأمام «اللجان التنظيمية» للاتحاد المغربي للشغل (والحياد المتواطئ للشرطة)، استفزني مسؤولون عن الاتحاد المغربي للشغل، وتعرضت للضرب واعتقلت في قبو تحت الأرض.

وكنت خلال 12 ساعة، ضحية لثلاث «جلسات» ضرب، تجاوزت في الوحشية ما تلقيته في السنة الماضية (بحكم أن الأمر في المرة الأولى لم يكن يتعلق إلا بنوع من التخويف).

وهذا عمل طائش وأسلوب أرعن وأحرص على إخبارك بتفاصيله، وأنا أخاطبك بصفتك كاتبا عاما للاتحاد المغربي للشغل، الذي اعتبر نفسي أحد مناضليه، كما أنني مناضل في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تعد أنت أحد مسيريه الذين رسموا له «توجيهه ومذهبه».

ولتسمح لي أن أعتبر بأن ما حدث يعد خطأ جديدا، ارتكب باسم الاتحاد المغربي للشغل وباسم الطبقة العاملة، وأن أذكرك بالأسباب العميقة التي في رأيي هي أصل جميع الأخطاء. وكل هذا، لكي أعبر عن «أماني» حول المستقبل، وهو الذي وحده يهمني.

ولتسمح لي أن أظل أعتقد بأنك لم تشك أبدا في إرادتي لخدمة الطبقة العاملة، طليعة الجماهير الشعبية، في نضالها ضد الاستغلال الإقطاعي- الاستعماري.

ولتسمح لي أيضا، وأملي أن ترى في هذه الرسالة التعبير عن الأسى الذي يخالجني وأنا أوصف كعدو للطبقة العاملة.

ولتسمح لي أخيرا، أن أعتبر أن الصمت في ظروف كهذه يشكل خدمة موضوعية، تقدم للنظام الإقطاعي الذي استفاد من السكوت الذي لازم منذ مدة الأخطاء المتراكمة.»

نهاية ديسمبر 1961

الفصل الرابع
قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تأبين عبد الرحيم بوعبيد قسماً إنَّا لِجِهَادِكَ لَمُوَاصِلُونَ

بعد وفاة القائد الإتحادي أخي عبد الرحيم بوعبيد يوم 8 يناير 1992، ونحن نستعد لجنازته بما يليق بمكانته السياسية والوطنية والنضالية والدولية، اتفق الإخوة في قيادة الحزب أن ألقي كلمة تأبينية أمام جثمانه بمقبرة الشهداء بالرباط. كان ذلك رسالة سياسية على منحي مشعل قيادة الحزب بعده. ولقد كانت جنازة مهيبة وعظيمة، قدم من خلالها المغرب، شعبيا ورسميا، شهادة الإعتراف للراحل أنه قائد تاريخي كبير، وأيضا شهادة وفاء لما ظل يمثله من قيم وطنية ومن حنكة لا تكون سوى لرجال الدولة. ولقد فكرت طويلا في مضمون تلك الكلمة التي حررتها وألقيتها عند شاهدة قبره رحمه الله، هنا نصها:

اللـه أكبر - اللـه أكبر - اللـه أكبر

أخي وعزيزي عبد الرحيم

بترديدك هذه الحقيقة الساطعة، وهذه الشهادة المؤمنة المخلصة، كنت تستهل دائما تأبين إخواننا الأعزاء الذين سبقوك إلى جوار ربهم، تأكيدا لهويتنا الإسلامية وتقبلا لقدره تعالى. فكما كنت تتجلد أمام كل مصاب وتحبس دمعك أمام اختفاء خيرة إخواننا جاعلا من ألمك وحزنك مصدر قوة وتصميم جديدين، فإنك تنتظر منا اليوم أن نواجه هذه الفاجعة الكبرى بصبر فوق طاقتنا وأن نستلهم هذه المحنة الكبرى إرادة مضاعفة لإنجاز ما سطرته لنا من أهداف سامية ومطالب مشروعة.

لكن يا أخي عبد الرحيم، رغم تواضعك وشهامتك لا بد أن تعلم أن رحيلك عنا ليس فقط خسارة لا تعوض بالنسبة لحزبنا، ولكن المعارضة الوطنية بكل فصائلها، ومخاطبينا في مؤسسات الدولة وجماهير المواطنين الشرفاء، كلهم يشاطروننا هذا الإحساس الأليم. فدون أن أسرد القائمة، غير المحدودة لنضالاتك ومنجزاتك وتضحياتك، فقد كنت بحق، ركنا رئيسيا في مجتمعنا، ومنبعا للرأي والتوجيه في حياتنا السياسية ومنارا لإشعاع بلادنا قوميا ودوليا.

فكما أن تاريخ المغرب المعاصر سبق له أن سجل فترتين متميزتين في ميدان التسيير الاقتصادي والاجتماعي، مغرب ما قبل 1960 ومغرب ما بعد 1960 فلاشك أن الأجيال القادمة ستلمس الفرق بين ما قبل 8 يناير 1992 وما بعده. إذا كانت بلادنا ما قبل الثلاثين سنة المنصرمة رغم ما عرفته من مشاكل مزمنة وأزمات حادة، لم تعصف بها كوارث قاتلة، فالفضل يرجع إلى حد كبير إلى رصانة عبد الرحيم بوعبيد وتبصره واتزانه ورصيده المعنوي لدى إخوانه ولدى المواطنين كافة...

من سلوكاتك التي كنا نهابها ونقدرها في اجتماعاتنا معك، أنك كنت لا تحب الإطالة ولا ترديد المسلمات. لذلك لن أحاول التذكير بمراحل التزامك في معركة التحرير والوحدة ولا بمساهمتك في بناء مؤسسات دولتنا المستقلة ولا دورك في اعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية لصالح أوسع الجماهير، سأكتفي بالتشديد فقط على أن عطاءك كان يتميز - في جميع هذه الميادين- بالواقعية والفعالية والعقلانية والمردودية الإيجابية بعيدا عن الخطابة والمجاملة واللامسوؤلية.

أما إنجازك الكبير والفريد من نوعه في العالم العربي والعالم الثالث فهو أنك رغم كل الصعاب الموضوعية والمحن الكثيرة وانعدام الوسائل المناسبة، تمكنت، بالتعاون مع إخوانك الأوفياء من تكوين حزب تقدمي مؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية مستند إلى مركزية نقابية عتيدة، معبرة بحق عن الحاجيات المشروعة للطبقة العاملة، حزب أغلبيته من الشباب الطموح إلى التغيير.

إن سر نجاحك في ترسيخ حزب الصامدين في هذه البلاد هو أخلاقك العصامية، تجردك المثالي، إيمانك العميق بالقيم الديمقراطية والإنسانية، قدرتك على المقاومة والصمود، رصيدك ومصداقيتك في الوطن وخارج الوطن.

وإذا كنتَ اليوم ستفارقنا دون أن تجني ثمار جهادك الأكبر، وتشاهد مع أبنائك البررة تحقيق الديمقراطية الحق على أرض وطن وهبته كل شيء، فإنك فارقتنا وأنت واثق من أن ساعة قيام الديمقراطية آتية لا ريب فيها لأنك حضرت لها شروط التحقيق طيلة الثلاثين سنة المنصرمة، وذلك بتنمية الوعي الديمقراطي داخل الحزب ولدى عامة المواطنين، كما أنك حرصت دائما على أن يستثمر المناضلون والمواطنون ما سمحت به 17 سنة من الهامش الديمقراطي على علاته لتعميق وعيهم الديمقراطي ولتدريبهم على ممارسة الوظيفة الديمقراطية

ولو داخل مؤسسات مغشوشة، فلم تخف في أي وقت من الأوقات أن طريق الديمقراطية طويل وعسير، ويتطلب تنمية روح المواطنة.

واليوم قد وصلت موجة الديمقراطية العارمة إلى شواطئ أقطار المغرب العربي، يجد الشعب المغربي نفسه قادرا على استيعابها وجاهزا لممارستها ممارسة صحيحة ونموذجية قد يكون لها أبلغ الأثر على جيراننا وأشقائنا.

تلك هي النتيجة الكبرى والتاريخية التي أفرزتها مدرسة عبد الرحيم بوعبيد، مدرسة الصمود الشجاع للدفاع عن القيم، مدرسة تكوين المواطن الصالح المتفاني في خدمة الصالح العام من خلال مؤسسات دستورية حقيقية وسليمة...

قسما يا أخي عبد الرحيم، إننا لجهادك لمواصلون وبما ضحيت من أجله لمتشبثون ولتراثك النضالي لحافظون.

رحمك الله وأسكنك فسيح جناته ومع الشهداء والصديقين، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات

بعد تنصيب «اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات»، اعتمدت هذه الأخيرة قرارات حاسمة بالنسبة لاستمرار مشاركتنا في أعمالها من جهة، ولاستمرار مواصلتنا للاستعداد والتحضير لمراحل معركة الإصلاح السياسي المرتقبة، من جهة أخرى. ولقد قدمت تقييمنا لوضعية اللجنة تلك يوم 27 يونيو 1992، من خلال النقط الآتية:

أولا: إن القانون رقم 12/92 تضمن في مشروعه عددا من مطالبنا التي كانت تقدمت بها المعارضة ضمن مقترحات قوانينها.

ثانيا: إن التعديل الذي تقدمت به الحكومة لهذا القانون، تضمن هو الآخر عددا من الاقتراحات التي دافعت عنها المعارضة أثناء اجتماعات لجنة التحكيم.

ثالثا: إننا لم نشارك لا في مناقشة هذا القانون ولا في التصويت عليه في جميع أطواره بمجلس النواب للأسباب التالية:

لكونه لم يتضمن كل مطالبنا.

لأن الحكومة لم تحترم مسطرة التراضي التي أقرها الخطاب الملكي المذاع يوم 29 أبريل 1992.

لأننا كنا وما زلنا ننتظر تلبية طلبنا الرامي إلى إقامة «هيأة وطنية للسهر على نزاهة الانتخابات»، عندما عقدت اللجنة الوطنية أول اجتماع لها يوم 29 يونيو1992، افتتحنا مداولاتها بالتذكير بتجربة اللجنة الأولى (لجنة التحكيم)، وبما اعتراها من سوء تفاهم حول منهج عملها وتأويل نتائجها وحقيقة اختصاصاتها، ثم أعلنا عن رغبتنا في أن يكون لنا جميعا تصور واضح لاختصاصات هذه اللجنة وطريقة عملها وتحديد علاقاتها مع اللجان الإقليمية، خصوصا وأننا لم نحصل على السند القانوني الذي سيساعد على تدقيق كل هذه الجوانب، لأننا لم نكن نتوفر إلا على التصريحات الملكية وعلى مادار من حوارات مع جلالة الملك ومستشاره وعلى مضمون المذكرات التي كنا رفعناها إلى الديوان الملكي.

ومن جهة أخرى، طلبنا بأن يدون محضر لكل اجتماع يُعْتَمَدُ في بداية الاجتماع التالي كما طلبنا أن يعلن عن أعمال اللجنة من خلال بيان صحفي يتفق على مضمونه قبل نهاية الاجتماع.

وافقت الأطراف الأخرى على كل هذه الاقتراحات، إلا أنها حاولت في مرحلة أولى أن تتنصل من الالتزامات بوثيقة تطرح للمناقشة وتعتمد، فالتجأت إلى تكليف مقرر اللجنة بتقديم عرض شفوي ومختصر عن تصور اختصاصات اللجنة وطريقة عملها، لكننا رفضنا بحزم هذه المناورة وألححنا على ضرورة إعداد وثيقة من طرف رئاسة اللجنة، تكون أساس المناقشة وتعتمد بالتراضي، وفعلا عرض علينا في الاجتماع الثالث «مشروع ورقة» قدمنا في الاجتماع الرابع صيغة بديلة عنها.

طلبت الأطراف الأخرى مهلة لدراستها فجاءتنا في الاجتماع الخامس بصيغة لم ترضينا فتقرر تشكيل «لجنة صياغة فرعية» مُثِّلَتْ فيها جميع الأطراف، انتهت إلى صياغة ورقة مشتركة، واحتفظت ببعض النقط الأساسية التي لم يتم في شأنها تراض لعرضها على اللجنة الوطنية.

وفي اجتماعها السادس-الأخير-، يوم الثلاثاء 4 غشت 1992، اعتمدت «ورقة عمل تتعلق باختصاصات اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية المكلفة بالسهر على الانتخابات وطريقة عملها.

تمت الصياغة النهائية للورقة، واعتمدت من طرف اللجنة الوطنية وعرضت على أنظار جلالة الملك، رئيس اللجنة للتصديق عليها، وبعد ذلك نشرها وإذاعتها عن طريق جميع وسائل الإعلام وتبليغها في الحين إلى اللجان الإقليمية لتعمل بمقتضاها.

اعْتُبِر هذا القرار مكسبا إيجابيا في مسيرة مناهضة التزوير وتعبيد الطريق للحصول على أكبر قدر ممكن من الضمانات القانونية والعملية لوقاية وحماية الاختيار الحر للمواطن الناخب، من مناورات الغش والتزوير التي تتربص به، تلك المناورات التي ازدادت تقنية ومهارة وفعالية، بسبب مراكز النفوذ والوسائل المالية الطائلة التي تتمتع بها الأوساط المحافظة المعادية للإصلاح السياسي المنشود.

وكان على اللجان الإقليمية أن تضطلع بدورها، خصوصا فيما تبقى من فترة مراقبة سلامة اللوائح الانتخابية إلى غاية 17 غشت1992. كان لهذا العمل بعض الأثر، من قبيل المكسب التشريعي الذي حصلت عليه المعارضة من خلال اللجنة الوطنية.

سبق للمعارضة أن طرحت، أثناء الاجتماعين السابقين للجنة الوطنية، فضيحة التسجيل الجماعي في الرباط والدار البيضاء على الخصوص، وطالبت بفتح تحقيق في الموضوع.

وفي الاجتماع الأخير، تقدمت المعارضة باقتراح القانون المنظم لعمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية لمنع هذا التزوير المسبق، وقبلت الحكومة اقتراحنا وتم اعتماده من طرف مجلس النواب في جلسته الأخيرة، كما تقرر أن تقوم اللجان الإقليمية المعنية بفتح تحقيقات رسمية في هذا الشأن. ولقد أكدت للأجهزة الحزبية في أكثر من مناسبة جوابا على سؤال، ما هو المشكل السياسي الجوهري المطروح أمام حزبنا؟

إن الهدف الرئيسي لنضال الاتحاد منذ تأسيسه، هو الوصول إلى إصلاح سياسي يمكن الجماهير الشعبية من التعبير عن إرادتها في اختيارات تتفق وطموحاتها في تحقيق تنمية شاملة، تمكن كل مواطن من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولقد سلك الاتحاد لهذه الغاية خطة ثابتة ومصممة ترجمت في أرض الواقع إلى معارك سياسية واجتماعية، كلفته تضحيات جسيمة، معارك أخذت أشكالا متنوعة حسب ما كانت تمليه الظرفية. قام بمظاهرات وإضرابات، قام بحملات انتخابية، وشارك في استفتاءات وقاطع أخرى، كما شارك في انتخابات وقاطع أخرى، قام بحملات صحفية وبمعارك برلمانية وبتحقيق منجزات على الصعيد الجماعي حيثما تمكن من ذلك، فكانت النتيجة أن حزبنا أصبح يتوفر اليوم على تراكمات نضالية وتجارب سياسية، في حقل المعركة من أجل الديمقراطية، جعلت منه قوة ضاربة سياسية ساهمت في نضالية المجتمع المغربي إلى حد ما، حد يتميز به عن المجتمعات المجاورة ويجعله قادرا على خوض أصعب المعارك السياسية.

اللجنة الوطنية لتعديل الدستور

وانسجاما مع ذلك، رفع حزبنا في مؤتمره الرابع شعار المطالبة بتعديل الدستور، وفي مؤتمره الخامس سنة 1989 أي قبل أن تنفجر الثورة الديمقراطية العالمية بأشهر، رَقَّى مطلبه بتعديل الدستور وجعله في مقدمة أهدافه النضالية وانتقل بعد ذلك إلى توفير وسائل تحقيقه وعلى رأسها استراتيجية العمل الوحدوي، وتعبئة الجماهير المغربية من خلال الإعلان عن الإضراب العام، وملتمس الرقابة الذي تقدمت به أحزاب المعارضة، والذي كان استخلاصه كضرورة للإصلاح السياسي والتي غيرت مضمون وشكل المسرح السياسي المغربي، وكان آخرها نشر المذكرة التي رفعتها الكتلة الديمقراطية إلى جلالة الملك.

ثم إن الجهاز الإداري وأحزابه اكتسبت تجربة «نضالية» وأصبحت تتوفر على وسائل ضخمة، هذا بالإضافة إلى أنها واعية كل الوعي بخطورة الرهان وبجسامة الخسارة إذا ما فازت المعارضة.

قضية التسجيل الجماعي

سبق لنا أن قلنا أن هدفنا الجوهري هو الإصلاح السياسي، وسيشكل الدستور الجديد الشق الأول منه، لكن ليس الدستور إلا تصميما يرسم هندسة المؤسسات المنشودة.

إن بناء تلك المؤسسات يتم من خلال انتخابات، وبقدر ما تكون الانتخابات غير مغشوشة تنتج عنها مؤسسات سليمة صلبة قادرة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، فلا يكتمل الإصلاح السياسي إلا بانتخاب المؤسسات ولا تكون تلك المؤسسات سليمة وفعالة إلا إذا انتخبت بدون تزوير. من هنا كان علينا، أولا، أن نستعد لخوض تلك الانتخابات، وثانيا، أن نقاوم ونناهض عوامل التزوير بمختلف الوسائل.

مبارزة شرسة

ليس المشكل الجوهري هو هل نشارك في الانتخابات أم لا نشارك. فانطلاقا من تجربتي 83 و84 اللتين تميزتا بظاهرة التزوير الممنهج. بل المشكل الجوهري هو هل نعمل على تحقيق الإصلاح السياسي بإقامة مؤسسات سليمة ومناهضة محاولة تزويرها بجميع الوسائل؟

المقاربة الأولى، لا ننصهر في المعركة من أجل إصلاح سياسي ونكتفي بتسجيل موقف سلبي، اعتمادا وترديدا، تنديدا بتزوير دام 9 سنوات.

أما المقاربة الثانية، سندخل المعركة من أجل الإصلاح السياسي وهذا يقتضي تحضيرا إراديا لمستلزمات المعركة الانتخابية وتصميما ممنهجا لمناهضة ظاهرة التزوير بجميع الوسائل المتاحة.

ثم إن المعارك الانتخابية المرتقبة بدءا بالاستفتاء على الدستور إلى انتخاب مجلس النواب، تختلف سياسيا عن الانتخابات التي أجريت سابقا، إننا لسنا بصدد تجديد المجالس الجماعية أو مجلس النواب كما حصل في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، عندما كانت المعركة تنحصر في مبارزة شرسة بين الجهاز الإداري والمعارضة في إطار استراتيجية قمعية قصيرة النظر.

أما المعركة القادمة أضفت عليها العوامل الموضوعية المحيطة بها والظروف التاريخية الموضوعية، طابعا خاصا خارجا عن إرادة الحاكمين.

إن المأزق الاجتماعي والاقتصادي والمالي الذي انتهت إليه الحكومة بسبب اختياراتها السابقة، وتفاحش مشكل البطالة وبالأخص في أوساط الشباب وتدهور مستوى المعيشة

لأوسع الجماهير، واستفحال ظاهرة الفساد والرشوة والنتائج الاجتماعية الخطيرة الناجمة عن سنوات من التقويم الهيكلي وعزوف المستثمرين وتحفظ المخاطبين الأوروبيين وغيرها من السياسة المتبعة، والأثر السلبي الذي تركته وتتركه الانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان والأوضاع الإقليمية غير المستقرة، وصمود المعارضة طيلة 30 سنة متشبثة بمطالبها العادلة، بالإضافة إلى التغييرات التي عرفها المحيط الدولي بعد اندلاع الثورة الديمقراطية سنة 1989 في شرق أوربا وانتهاء الحرب الباردة، كل هذه العوامل جعلت من الانتخابات اختبارا للدولة المغربية، يَرْصُدُهُ المراقبون في الداخل والخارج. هذا ما يفسر إلى حد ما الوعود بنزاهة وشفافية الانتخابات والاستعداد لنوع من الحوار مع المعارضة لتوفير حد أدنى من الضمانات الانتخابية.

لكل هذه الأسباب، كان علينا أن ننظر إلى الانتخابات بمنظار جديد حاولنا أن نستثمرها لتصبح فعلا البوابة الأولى لإصلاح سياسي، حتى يساعدنا على إنقاذ بلادنا مما يهددها من أخطار جسيمة. فكان علينا إذن أن نستعد لها ونتخذ وننفذ جميع القرارات التنظيمية التي تمكننا من أن نتوفر على جميع التحضيرات المطلوبة.

ومن جهة أخرى، كان علينا أن نستعد لمعركة مناهضة التزوير انطلاقا من عمل اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية للسهر على الانتخابات باستعمال جميع الوسائل المتاحة على جميع المستويات من مستوى وزارة الداخلية والإعلام إلى مستوى أي مكتب تصويت في أقصى الأقاليم. إن الأعمال التحضيرية والمبادرات لمقاومة التزوير هي أعمال ذات طابع تنظيمي لا علاقة لها بالقرار السياسي الذي كان سببا في موضوع المشاركة أو عدمها.

ثم هناك الإشكالية الناجمة عن العمل الوحدوي الذي بدأناه أساسا مع حزب الاستقلال، والذي امتد إلى ثلاثة أحزاب أخرى. ومن شأنه أن يطرح علينا صيغة «المرشح المشترك». ومن القضايا الهامة التي تستوجب الاتفاق مع حلفائنا تحديد المرحلة التي سنطرح فيها تصفية الجو السياسي والاجتماعي، وذلك بإطلاق سراح كل المعتقلين من أجل أفكارهم أو نضالهم السياسي والاجتماعي، والسماح بعودة المغتربين إلى أرض الوطن وإعادة المطرودين إلى عملهم وهي مستلزمات ضرورية للدخول في العهد الجديد.

1992 واتخاد قرارين صعبين وجريئين

في صبيحة يوم 29غشت 1992، اتخذنا قرارين صعبين وجريئين، وهما عدم المشاركة في الاستفتاء، والمشاركة في الانتخابات الجماعية.

سبق لنا أن اتخذنا في تاريخنا النضالي مثل هذين القرارين، ولكن لم يسبق لنا أن اتخذناهما في نفس اليوم وكنا مطالبين بتنفيذهما داخل فترة زمنية قصيرة، لا تتجاوز 42 يوما، مما سبب لنا بعض المصاعب السياسية والنفسية والتنظيمية مع مناضلينا ومخاطبينا على السواء.

سبق لمنظمتنا أن اتخذت قرارات بالمقاطعة أو عدم المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كان لها وقع خاص على الحاكمين، أثار بعض التساؤلات لدى قسم من الرأي العام وحظي بتفهم القسم الأكبر منه، ومهما يكن فإن قرارنا هذا، -بالإضافة إلى ما جسمه من صورة مشرفة للممارسة الديمقراطية في حزبنا- فقد شكل رد الفعل الطبيعي والمناسب أمام تصرفات السلطات في مقاربتها للإصلاح السياسي المنشود وفي معالجتها لعمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية، طيلة شهري يوليو وغشت، ضدا لما كانت قد التزمت به من تجديد تلك اللوائح على أسس سليمة.

لقد اتضح للعيان وقتئذ أن خصوم الديمقراطية سيلجؤون إلى أسلوب جديد لتزييف الإرادة الشعبية، وذلك باستغلال التقطيع الجديد «لفبركة» دوائر انتخابية لفائدة مرشحين معنيين ولعملاء وأصحاب مصالح غير مشروعة، من خلال تنظيم إنزالات من الناخبين واعتمادا على مقتضيات قانونية مبيتة، حيث سُرب تعديل لمشروع قانون 12/92 في الوقت الذي كانت فيه المعارضة الديمقراطية تقاطع مناقشة هذا المشروع في مجلس النواب، وهذا نموذج من عدم اليقظة الذي إذا ما تم ارتكابه أثناء معركة حاسمة، يكون ثمنه مرتفعا بالنسبة للمعسكر الذي ارتكبه.

التلاميذ السحرة

إن الحاكمين، بدلا من أن يستخلصوا العبرة من الموقف الذي اتخذته أغلبية الأحزاب المكونة للكتلة الديمقراطية ويدشنوا عهد الإصلاحات السياسية المرتقب، بتنظيم استفتاء نزيه ويبرهنوا بذلك للرأي العام في الداخل والمراقبين في الخارج، على أن المغرب قد طوى صفحة النتائج من صنف 99,99%، وإنه دخل عهد الشفافية والنزاهة والمسؤولة في العمليات الانتخابية، وإنه رغم عدم مشاركة المعارضة في الاستفتاء، فإن المغرب يتوفر على أغلبية صادقت على الدستور المعدل بدلا من كل ذلك، قام التلامذة السحرة المسيطرون على الأجهزة الإدارية بتنصيب مكاتب تصويت مسخرة، في غياب أية مراقبة، عُهد إليها

بالأساس بصياغة محاضر يقول مجموعها أن ما يقرب من 100%من الناخبين صوتوا بنعم!!.

إن هذا التصرف اللامسؤول من المسؤولين الإداريين شكك في نتائج الاستفتاء داخل البلاد وخارجها، ودعم قناعات كل من أصبح متحفظا من أية انتخابات في بلادنا وخلق جوا سلبيا بالنسبة لتنفيذ قرارنا بالمشاركة في الانتخابات الجماعية.

ولكننا لم نُصَب بهذا الإحباط، بل ضاعفنا من جهودنا لتنفيذ قرار المشاركة وحاولنا أن نستثمر السلبيات الناجمة عن هذا الاستفتاء، في ضغوطها على الإدارة من خلال اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية من أجل تصحيح اللوائح استنادا إلى تعديل المادة الثالثة من قانون الانتخابات الجماعية الذي كان اعتمده مجلس النواب بالإجماع، والذي لم يطبق في الواقع، وكان مطلبنا الجوهري والمشروع يرمي إلى فتح آجال جديدة لتصحيح اللوائح الانتخابية.

ولم تجد الحكومة أية حجة مقنعة للاعتراض عليه. وكان خط مقاومتها الأخير يتلخص في الاعتبار التالي: «إن إعادة النظر في اللوائح الانتخابية بالطريقة المطلوبة سيشكك في صحة الاستفتاء لدى الرأي العام الداخلي والخارجي، لذا يرجى من أحزاب المعارضة، باسم وطنيتها أن لا تتشبث بمطلبها!!

وللخروج من المأزق، اقترحت الحكومة تشكيل لجنة بعضوية وزارتي العدل والداخلية للنظر في عدد من الملفات المقدمة أساسا من الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال.

لم يمنع هذا الحل الجزئي أحزاب المعارضة من عرض إشكالية اللوائح الانتخابية المغشوشة، في كل اجتماعات اللجنة الوطنية وتقديم أدلة على وجود كميات من البطائق الانتخابية في السوق السياسية والمطالبة باتخاذ تدابير لتطهير تلك اللوائح.

إذا كنا قد حصلنا من خلال اللجنة الوطنية على بعض المكاسب، كتنصيب «لجنة المراقبة» للحملة الانتخابية في أجهزة الإعلام المرئية والسمعية واستصدار منشورات مفصلة عن سير عمليات مكاتب التصويت والإعلان عن النتائج، فإننا لم نتمكن بسبب مواقف الأحزاب الإدارية المتحجرة إلى صيغ مرضية فيما يخص تشكيل مكاتب التصويت.

شعار الحقيقة أولا

لقد رفعنا منذ اليوم الأول لحملتنا الانتخابية الأخيرة، شعار «الحقيقة أولا!» وكان لابد أن نكشف مكمن ضعفنا لتكون الحقيقة بمثابة مرآة صافية تعكس لنا حقيقة صورتنا وأوضاعنا،

حتى نتبين ضعفنا ومكامن خللنا ونستخلص العبر بالنسبة لمستقبل حزبنا ولما ينتظره من معارك وتحديات.

لا ينكر أحد منا، أننا دخلنا المعركة متأخرين، مترددين ومتصارعين في عدد من الأقاليم في الوقت الذي كانت تحوم حول تسييرنا لجماعاتنا إشاعات لم نتمكن من دحضها، وإذا كانت الإحصائيات الرسمية قد سجلت أن الاتحاد الاشتراكي هو الحزب الذي رشح أعلى نسبة من الأطر الرفيعة، فليس معنى ذلك أن عموم مرشحينا كانوا في المستوى المطلوب لكسب المعركة في جميع مراحلها وتتوفر فيهم المعايير المقررة، صحيح أننا بذلنا مجهودا كبيرا لتغطية الدوائر القروية، بالمقارنة مع انتخابات 1983، لكن لا يمكن لحزب عتيد كحزبنا، أن يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بالنسبة لعدد مرشحيه وأصواته ومقاعده، وهو الأمر الذي شكل مفاجأة، بل خيبة بالنسبة للرأي العام المتعاطف معنا والذي لم يكن يتوقع بتاتا هذا الترتيب.

إننا متفقون جميعا على صعوبة العمل في البوادي كما أننا مقتنعون بأن الأرقام التي تتباهى بها الأحزاب الأخرى أرقام ليس لها أي فضل فيها، لكن لا يمكن فهم ضعف نمو حزبنا، طيلة العقد المنصرم في حين أنه تمكن من الانبعاث والانتشار في نواحي صعبة بفضل نشاط والتزام مناضلينا في تلك النواحي.

إذا ما استعرضنا الظروف التي مرت فيها حملتنا الانتخابية، لابد أن نسجل أنها كانت أنشط في المدن الصغرى. كما لابد لنا من أن نسجل أننا، باستثناء بعض الحالات المحدودة، لم نتمكن من تنظيم تجمعات ضخمة على غرار تلك التي كان يعرفها اتحادنا في مثل هذه المناسبة، والتجمعات التي تمكنا من تنظيمها، افتقرت إلى حسن التنظيم وحسن الإخراج.

إن أسباب كل هذه السلبيات عديدة ومتنوعة، ومن المفيد استحضارها وتحليلها، ويبقى السبب الرئيسي هو ضعف تنظيمنا وعمق الصراعات في صفوفنا حتى أدى الأمر إلى حرمان اتحاديين من أصوات اتحادية.

هناك أسباب أقل خطورة، ولكنها أثرت على فعالية حملتنا وعلى النتائج التي حصلنا عليها. من بينها عدم تركيزنا على الخصوصيات المحلية وعدم تطوير أساليبنا في العمل والاتصال. اتَّكَلَ العديد من الإخوان المرشحين على سمعة حزبهم ورصيده بدلا من أن يقوموا بجهد شخصي للتعريف بشخصيتهم وبفعالية الطاقم المكون من شركائهم. يقال أن مرشحين من الأحزاب الإدارية أو من اللامنتمين كانوا أكثر فعالية في اعتمادهم على لجن المساندة وشباب الحي.

أما شبابنا، فقد تعبأ أثناء الحملة الانتخابية وكان دوره أقوى في التجمعات ورفع الشعارات وتنظيم المسيرات. هناك نقطة ضعف أساسية في تنظيمنا، لم نتغلب عليها بعد، وهي انعدام شبكة الاتصال النسائية، حيث أن كلنا يعلم الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة المغربية في كل الانتخابات، لكونها تشكل نصف الهيأة الناخبة الذي يركز عليه أعوان السلطة وأرباب المصالح. إن المركزيات النقابية هي الأجهزة المؤهلة في المرحلة الراهنة لتوعية القطاع النسوي، لأن المرأة تلتحق أكثر فأكثر بسوق العمل، وبالمناسبة، لابد أن أعبر عن اعتزازنا بفوز 18 من أخواتنا في الانتخابات الجماعية، وبذلك احتل حزبنا المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المستشارات.

وطُرِحَ السؤال المركزي: ماذا حصل يوم الاقتراع؟ هل تصرفت السلطة الإدارية كما تصرفت سنة 1983؟ هل التزمت بكل ما جاء في التعليمات التي اعتمدتها اللجنة الوطنية؟ هل قامت اللجن الإقليمية بالدور المنوط بها؟.

ليس من السهل الإجابة بكيفية مدققة عن كل هذه الأسئلة، ولكن كان إمكاننا أن نستخلص أجوبة عامة على ضوء ما توصلنا به من معلومات.

كنا نتمنى أن تنتصر الديمقراطية

الحقيقة الأولى التي تم وضعها نصب أعيننا هي أننا لم نكن ننتظر من الإدارة أن تنظم انتخابات نزيهة كما سبق الوعد بها. لم نكن ننتظر من الإدارة أن تلتزم باحترام كل ما دونته في قوانينها ومراسيمها ومنشوراتها. كان اعتمادنا، بالأساس على مدى استعدادنا لإرغامها على احترام تلك المقتضيات، بفضل تعبئتنا وحضورنا وقدرتنا على مناهضة جميع المحاولات والمناورات الرامية إلى تزوير الإرادة الشعبية، وبالفعل كلما كانت مقاومة وتحرك فعال وصمود من طرف مناضلينا كما حصل في أكادير وتارودانت والرباط على سبيل المثال لا الحصر، تراجعت الإدارة عن مراميها وتركت الأمور تسير سيرا شبه عادي.

هذه المرة، تمكن معظم المراقبين، ممثلي المرشحين أن يضطلعوا بمهماتهم الرئيسية، ولو أنهم لم يتمكنوا على العموم من إجبار رؤساء المكاتب على التأكد من هوية الناخبين، كما هو وارد في القانون ومفصل في المنشورات المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية، إلا أن ما حصل في عمالة عين السبع، الحي المحمدي لم يتكرر بنفس الفظاعة في باقي العمالات والأقاليم. إن العامل الجديد والفظيع والذي ظهر منذ مرحلة التسجيل على اللوائح الانتخابية هو ظاهرة استعمال المال لشراء أصوات الناخبين وعلى رؤوس الإشهاد. إن الموقف السلبي الذي التزمته

السلطات من هذه الأعمال المنافية للأخلاق والقانون، على طول البلاد وعرضها، منذ بداية التسجيل إلى التصويت لفائدة مكاتب المجالس المنتخبة، لا يمكن إلا أن يحملها مسؤولية التواطؤ السلبي على أقل تقدير. كنا نتمنى أن تنتصر الديمقراطية في بلادنا لأول مرة، وأن تتمكن أجيال الشباب من ممارسة أهم حق من حقوقها السياسية، حتى تساهم بحماس في تنمية بلادها عن طريق حل مشاكلها المزمنة وإذا بنا نفاجأ «بأوسخ» عملية عرفتها بلادنا، دبرها وأشرف عليها التحالف المصلحي الاستغلالي لتدمير قيم المواطنة الشريفة وتيئيس أجيالنا الصاعدة.

لقد طرحت أحزاب المعارضة مشكل استعمال المال في الانتخابات عدة مرات على اللجنة الوطنية وآخرها في مطالبة الحكومة باتخاذ تدابير في هذا الشأن، لقد حصلنا على وعد بتطبيق قانون «من أين لك هذا» على المستشارين الجدد وما زلنا نطالب بفتح تحقيق في الموضوع.

ماذا كانت النتائج بالنسبة لحزبنا؟ فقدنا خمسة من القلاع الثمانية التي كانت مصدر إشعاعنا منذ 1983. ولولا المكاسب التي حصلنا عليها في بعض البلديات المتوسطة، وعدد متواضع من الجماعات القروية، لكنا تكبدنا فشلا مزعجا. ومما هون من فشلنا عدم فوز منافسينا فوزا بينا رغم تفوقهم علينا بعدد أصواتهم ومقاعدهم. وبخصوص الأرقام، كان يتعين علينا أن ندرسها بإمعان وأن نستخرج منها كل ما تتضمنه من معاني ودلالات. فإذا قارنا مثلا ما بين نتائجها سنة 1983، ونتائجها في 1992 نجد أن عدد المقاعد التي حصلنا عليها يكاد يكون ثلاثة أضعاف ما حصلنا عليه في 83، ويمكن تفسير ذلك، أولا بالتزوير الذي كنا ضحيته في 1983، وثانيا بمضاعفة عدد المرشحين الذين قدمناهم هذه المرة، ومهما كانت المصداقية التي يمكن أن نوليها للإحصائيات الرسمية، فمن الواضح أن عدد ناخبي الاتحاد الاشتراكي لم يسجل النمو المعقول والمتوقع طيلة التسع سنوات المنصرمة، إذا ما أدخلنا في عين الاعتبار النمو الديمغرافي وامتداد تغطيتنا للدوائر الانتخابية الأخيرة.

إن النتائج التي أحرزنا عليها لا تتناسب والتعاطف الواسع الذي يتمتع به حزبنا لدى الجماهير الشعبية، كما لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال، حصيلة جهاد أكثر من ثلث قرن، جهاد من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ضد الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، جهاد واكبته تضحيات مريرة ونضالات قاسية أثبتنا من خلالها وجاهة اختياراتنا وحَاكَمْنَا بفضلها السياسة التي آلت بالمغرب إلى ما هو عليه اليوم.

وكان، لابد لنا أن نقف وقفة مع أنفسنا وأن نشخص أمراضنا ونتخذ التدابير اللازمة للعلاج. الحقيقة المرة هي، أننا المسؤولون عما حصَّلنا عليه من نتائج، السلبية منها والإيجابية، يجب علينا أن نعترف بها وأن نتحمل مسؤوليتها ولا نحمل غيرنا ما حصل لنا.

هناك بالفعل إيجابيات، يرجع الفضل فيها إلى كل المناضلين البارزين منهم والمجهولين، الذين رغم كل هذه الظروف الصعبة التي أشرنا إليها، كان لهم عطاء مكثف ومتواصل طيلة هذه المعركة القاسية ودعوة الإخوان الذين قصروا أو أخطأوا أن يستعدوا للقيام بنقدهم الذاتي، بعد أن انتصبت المجالس، وانتخبت مكاتبها، بعضها في ظروف غير مشرفة، مما يؤكد للرأي العام الشكوك التي تحوم حول هذه المؤسسات، يتعين علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نحصن مستشارينا سواء كانوا مسؤولين عن تسيير المجالس الجديدة أو كانوا لا يشكلون

إلا أقلية فيها، وذلك بتنظيم علاقاتهم مع الأجهزة الحزبية، أفقيا وعموديا، على أسس جديدة وواضحة. فبالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة لجنة المؤسسات واختصاصاتها، فكر المكتب السياسي في تفرعها إلى لجن جهوية، تسهيلا وتعميقا للتواصل.

إن المؤشرات التي انكشفت أثناء تجديد المجالس الجماعية لا تبعث على الارتياح وكانت تنبئ بالمزيد من الفساد والتلاعب بأموال وممتلكات الجماعات على حساب خدمات ومصالح المواطنين، فبعد مناهضتنا لتزوير انتخابات المجالس، علينا أن نشمر على سواعدنا لمقاومة الفساد في تسيير تلك المجالس كيفما كان مصدره. فلقد أظهر انتخاب بعض مكاتب المجالس أن كل التناقضات تنمحي أمام التحالف ضد الاتحاد الاشتراكي، مما يدل على أن حزبنا هو القوة الوحيدة التي يخشاها الانتفاعيون والاستغلاليون.

وكان من القرارات التي اتخذناها بالاشتراك مع قيادة حزب الاستقلال، في إطار التنسيق والعمل الوحدوي القائم بيننا على الصعيد الثنائي وعلى مستوى الكتلة الديمقراطية، أن يشكل المستشارون الاتحاديون والاستقلاليون فريقا مشتركا في كل مجلس، سواء كان هذا الفريق مسؤولا عن تسيير الجماعة أو كان يشكل أقلية في ذلك المجلس، كما قررنا أن توزع المسؤوليات داخل هذا الفريق حسب وزن كل حزب. الرئاسة للحزب الذي له أكبر عدد من المستشارين. وتوزيع نيابات الرئيس بين الحزبين حسب كل حالة.

إن هذا القرار، سيضع حدا للنكسات التي عانينا منها بعد انتخابات 1976 و1983 وللصراع الطويل بين الحزبين الذي لم يكن دائما في مصالح نمو جماعاتنا. وكان أملنا أن تسفر هذه التجربة الجديدة عن انطلاق دينامية قوية تضاعف من فعالية المعارضة الديمقراطية على الصعيدين المحلي والوطني.

إصرار على عدم احترام قواعد اللعب

وإذا كان مراقبو الحياة السياسة في بلادنا لم يعيروا هذا الحدث ما يستحقه من اهتمام، فلربما بسبب الظاهرة الفسيفسائية التي طبعت تشكيل معظم المجالس الجماعية، ولأن بعض العناصر الاستقلالية لم تنضبط لهذا القرار، فعلى مناضلينا أن يستوعبوا ويستعدوا ليستخلصوا منه كل العواقب السياسية الإيجابية، وخصوصا بالنسبة للمعارك التي تنتظرنا وعلى رأسها معركة الانتخابات التشريعية.

دقت طبول هذه المعركة وانطلقت فعلا مع الانتخابات الجماعية، لأن المستشارين الجماعيين هم المشاركون الأساسيون في انتخاب ثلث مجلس النواب، وكان علينا أن ندخل

في حساباتنا أن العدد المرتفع من المقاعد الذي «غنمته» الأحزاب الإدارية، يجعلها الآن تمتلك حصة لا تقل عن أغلبية ثلث مقاعد المجلس (مجلس النواب المقبل)، الأمر الذي سيجعل الحصول على أغلبية أعضاء المجلس في متناولها.

من الواضح أن هذا الوضع كان يفرض على المعارضة أن تدخل المعركة متكتلة بترشيحات مشتركة، وعلى أساس برنامج سياسي مشترك. إن الإعداد لهذه المعركة، الأولى من نوعها في تاريخ حزبنا وبلادنا، كان يتطلب عملا مكثفا على مستوى تنظيماتنا الحزبية المعنية، كما يتطلب جهدا موازيا في شكل حوار معمق وتفاوض حازم وبناء مع حلفائنا، مع كل حلفائنا المعنيين في الكتلة الديمقراطية.

إنّ ما كشفت عنه الانتخابات الجماعية من مخاطر تهدد مؤسساتنا ومجتمعنا، بالإضافة إلى ما هو مطروح على بلادنا من مشاكل عويصة وتحديات مصيرية، كل ذلك كان يفرض علينا أن نلبي نداء الوطن.

لقد تبلور في السنتين المنصرمتين توافق وطني حول الحقيقة التالية: «لا مخرج لبلادنا من مأزقها إلا إذا توفرت على جهاز تنفيذي فاعل منبثق ومراقب من مجلس ذي مصداقية سياسية واختصاصات حقيقية».

إن التعديلات الدستورية التي دخلت حيز التنفيذ، تسمح بقيام هذه المعادلة، إذا خلصت النيات وتظافرت الجهود. وكان علينا أن نعمل من جهتنا على تحقيقها بخوض المعركة التشريعية بحزم وعزم، مسترشدين بما تراكم لدينا من تجارب، البعيدة منها والقريبة.

هناك تحفظ لا يمكن للمرء إلا أن يتفهمه، وهو أن قواعد اللعبة غير مضمون احترامها من طرف المسؤولين عن حمايتها، كما أثبتت ذلك التجارب السابقة. إلا أن نفس تلك التجارب كانت تؤكد أنه في الإمكان مناهضة التزوير والحد من التزييف إذا ما حصلت تحركات على عدد من الثغرات ولازالت هناك ممارسات لم نتمكن من التغلب عليها، وكان يجب أن نواصل النضال والمقاومة في هذا الباب حتى تتحسن ظروف الاقتراع في جميع مراحلها.

إننا لا نعتبر أن الجهد الذي بذل على صعيد اللجنة الوطنية ولجانها الفرعية وأجهزة الإعلام كان بدون جدوى، صحيح إن مناهضة التزوير لا تتم لا بوعد ولا بتصريح ولا بقرار، إنها نتيجة تسلسل معارك متلاحقة على مختلف الأصعدة وعلى مجموع التراب الوطني، إنها تتوقف أيضا على مدى تربية المواطن وسلوكاته، تتوقف أيضا على صلابة المناضلين

وجرأتهم، إنها تتوقف في النهاية وفي الحقيقة على وجود هيأة دستورية أو قانونية ذات تكوين مستقل عن الإدارة مهمتها حماية تطبيق القانون الانتخابي من كل التجاوزات كيفما كان مصدرها.

أصبحت مثل هذه الهيأة موجودة حتى في الدول العريقة في ممارسة الديمقراطية كفرنسا وإسبانيا، كما انتشرت في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية والتي عانت من التزوير والتعسف الإداري، كتركيا والبرازيل وغيرهما من دول أمريكا اللاتينية. كانت مذكرة الكتلة الديمقراطية حول الإصلاح الدستوري، تضمنت اقتراحا محددا في هذا الشأن.

وكانت المشاكل التي اعترضتنا، والتي بدون حلها، لن تستقيم أية استشارة انتخابية تتلخص في مشكلتين: الأولى تتعلق بكمية البطائق غير المشروعة المتوفرة في السوق السياسية، نتيجة التلاعب الذي شاب عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية، في شهري يوليوز وغشت، والثانية تتعلق بتركيبة مكاتب التصويت التي لازالت خاضعة لإرادة رجال السلطة. وكان المطروح علينا، إذن هو استئناف المعركة داخل اللجنة الوطنية لإيجاد حل يخفف على الأقل من الأخطار المترتبة عن هاتين الإشكاليتين.

صعوبة الإصلاح

كانت سنة 1992 حَبْلى بالعديد من الأحداث والامتحانات الصعبة، ففي بداية السنة وبالضبط يوم 8 يناير 1992، انتقل إلى عفو الله أخي ورفيق دربي ومهندس النضال الديمقراطي عبد الرحيم بوعبيد، وقد حملني إخواني وأخواتي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مهمة خلافته على رأس الاتحاد، في الوقت الذي كانت فيه أوضاعي الصحية تحتم علي الخلود إلى التقاعد وعدم الإجهاد.

وشهدت هذه السنة والسنة التي ستليها العديد من الاستحقاقات، منها الاستفتاء على الدستور الجديد والانتخابات المحلية البلدية والقروية، ثم الانتخابات التشريعية على مرحلتين، ثلثي مجلس النواب بالانتخاب المباشر، والثلث المنتقى بالانتخاب غيرالمباشر.

لقد تطرقت فيما سبق للمواقف المعبر عنها أثناء كل هذه الاستحقاقات من حيث تحليل النتائج التي حصل عليها حزب الاتحاد. كما تناولت أيضا دور الإدارة في إفساد هذه الأسس الضرورية لبناء سليم للديمقراطية في بلادنا، من خلال عمليات التزوير، وتشويه الإرادة الشعبية، والدور الذي لعبته جيوب المقاومة في نسف كل محاولة تستهدف الانتقال الديمقراطي، بالرغم من أن ملك البلاد دعا في العديد من الخطب إلى احترام رأي المواطن للتعبير بكل حرية في اختيار من يمثله.

برزت من جهة أخرى، النزعة الذاتية والمصلحة الشخصية لدى مجموعة من العناصر داخل حزبنا، وانشغل البعض بالركض وراءها، عوض خوض المعارك الانتخابية بنفس الروح النضالية الاتحادية التي تعودنا عليها، بنكران للذات وتفضيل المصلحة العامة فوق أية مصلحة أخرى.

بذلت مجهودا كبيرا من أجل الاتفاق على المرشح المشترك بين مكونات الكتلة الديمقراطية الخمس: الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والاتحاد الوطني وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل، ولم نتمكن للأسف من الوصول إلى اتفاق يشمل المكونات الخمس للكتلة الديموقراطية، رغم الجهود والتنازلات المبذولة.

وبصعوبة أيضا، توصلنا مع إخواننا في حزب الاستقلال إلى المرشح المشترك، رغم تشبث المرشحين، ولا أقول المناضلين من كلا الطرفين بالانفراد بالترشيح، وأذكر الصراع

الذي حدث في فاس في ترشيح من نصيب الاتحاد الاشتراكي، وتشبث الإخوة في حزب الاستقلال به. وقررتُ التنازل لهم شريطة ترشيح عنصر نسوي في هذه الدائرة، وأن نتجند جميعا لإنجاحها، وقد كان من نصيب السيدة سميريس بناني بينما نجحت في مدينة الدار البيضاء الأخت بديعة الصقلي عن الاتحاد الاشتراكي حيث سيلج العنصر النسوي لأول مرة للبرلمان المغربي.

رغم ما شاب هذه الاستحقاقات من تزوير واستعمال الأموال لشراء الأصوات في واضحة النهار وعلى مرأى ومسمع السلطات دون أن تحرك ساكنا، رغم كل هذا، أسفرت نتائج انتخاب ثلثي أعضاء مجلس النواب بواسطة الاقتراع المباشرة، عن احتلال الاتحاد الاشتراكي للمرتبة الأولى ب 42 عضوا وجاء حزب الاستقلال ثانيا ب 38 عضوا أي ما مجموعه 90 مقعدا.

بعد الانتخابات غير المباشرة لتحديد الثلث المتبقي لمجلس النواب، والذي يتم انتخابهم من طرف المجالس الجماعية والغرف المهنية، فإن الحزب الإداري الذي كان يحتل المرتبة الخامسة ب 27 نائبا، أصبح يحتل المرتبة الأولى ب 60 مقعدا، في حين تراجع الاتحاد الاشتراكي إلى المرتبة الخامسة.

قضينا أياما وليال في عقد العديد من الاجتماعات مع مختلف السلطات، من أجل وضع مساطر وآليات تتكون من لجان للسهر على سلامة الانتخابات وحمايتها من الغش والتزوير، والتزام الجميع بتنفيذ التعليمات الملكية الصادرة في هذا الاتجاه والمُعَبِّرْ عليها في الخطب الملكية.

عندما حان وقت الانتخابات، كان بمثابة امتحان للنوايا، فاتضح كأن شيئا لم يتغير، وعادت حليمة إلى عادتها القديمة، فتصرفت كل السلطات، بما فيها أم الوزارات بتجاهل التوجيهات الملكية، ولم يعد أمامي إلا أن أعبر عن غضبي وسخطي، وأعلن نفاذ صبري، أمام هذا المشهد الغريب واللامسؤول، والعابئ بمستقبل البلاد والعباد. فقررت حينئذ تقديم استقالتي من الكتابة العامة للاتحاد الاشتراكي والذهاب إلى «كان» بفرنسا، احتجاجا على كل ما جرى. رغم أن صاحب الجلالة سبق أن بعث قبل شهور من تاريخ الاستقالة بمستشاره الخاص السيد ادريس السلاوي، الذي أبلغني أن جلالته في إطار التوجهات الجديدة لرسم مستقبل البلاد بدخول القرن الواحد والعشرين، وإتمام المسلسل الديمقراطي وفتح باب التناوب أمام المعارضة لتساهم في تسيير الشأن العام. أخبرني مبعوث جلالة الملك بأنه يريدني، شخصيا لتحمل مسؤولية الوزارة الأولى وتدشين العهد الجديد، فطلبت منه أن يشكر صاحب الجلالة على هذا التوجه السليم، أما فيما يخصني شخصيا، فرجوته أن يبلغه أن وضعيتي الصحية لا تسمح لي على الإطلاق بتحمل مثل هذه المسؤولية. لكن حزبنا، كما جرت العادة، لن يتردد في تلبية أية دعوة فيها المصلحة العليا لبلادنا. وبعد فترة، جاءني نفس المبعوث، بجواب الملك: «يقول لك جلالة الملك، هو أيضا مريض، وهذا قدرنا أن نتقاسم معا نحن المرضى عبء هذه المسؤولية».

استقالة الاحتجاج

« قمت بتقديم استقالتي من مسؤولية الكاتب الأول للحزب يوم 19 شتنبر 1993 إلى المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ولتجنب كل تأويل من شأنه الاساءة إلى السير الحسن لحزبي تركت لإخواتي في المكتب السياسي صلاحية إعلان الخبر وتفسيره إن اقتضى الحال. وفي هذه الظروف الجد مؤلمة بالنسبة لي، أريد التأكيد لمجموع أعضاء أسرتي السياسية على عطفي وتضامني»

في الأيام الأولى لاستقالتي أرسل إلي الملك الحسن الثاني مستشاره السيد محمد عواد، في محاولة لإقناعي التراجع عن القرار الذي اتخذته.

صادف تاريخ تقديم استقالتي، قيام الملك بزيارة رسمية إلى البرتغال، وهو يدرك مدى الصداقة التي تربطني بالرئيس البرتغالي «ماريو سواريس»، وطلب منه الاتصال بي لتليين موقفي. هذا بالإضافة إلى العديد من الوفود من داخل الحزب وخارجه، سياسيون ونقابيون ومن مختلف الهيئات والقطاعات المختلفة ومحامون وأدباء ومهندسون وممثلو المجتمع المدني، عبروا عن تضامنهم ورغبتهم في العودة عن الاستقالة.

لكن الندم الوحيد الذي خَلَّفَتْهُ لدي هذه الاستقالة، هو أنني غادرت المغرب دون إتمام المهمة التي بدأتها من أجل عودة الفقيه محمد البصري إلى أرض الوطن.

جاءني الجنرال عبد الحق القادري، مدير الاستخبارات الخارجية، مبعوثا من طرف جلالة الملك، وأخبرني أن الفقيه محمد البصري في السنوات الأخيرة يربط علاقات مع سفرائنا في بعض العواصم كالقاهرة وبغداد، ويتساءل جلالته إن كانت لديه رغبة في العودة إلى أرض الوطن، فنحن على استعداد للترحيب به.

كانت هذه مناسبة سانحة لوضع حد لغربة العزيز أخي الفقيه محمد البصري، وبدأت في ربط الاتصال به، دون أن أتمكن من حسم الموضوع. غير أن عودة الفقيه إلى المغرب كان ضمن العناصر التي لعبت دورا حاسما في رجوعي إلى المغرب فيما بعد.

في نهاية يناير 1994، تلقَّيْتُ دعوة من ملتقى الجالية المغربية بأوربا، لحضور ندوة «الاختفاء القسري بالمغرب»، التي انعقدت بمدينة «أميان» بشمال فرنسا. اعتذرت عن الحضور وأرسلت إليهم كلمة حول الاختفاء القسري في المغرب، وضرورة وضع حد لكل الانتهاكات التي تمس

حقوق الإنسان، والتزام الدولة المغربية واحترامها لمقتضيات العهود والصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وفي 9 يوليوز 1994 بمناسبة عيد الشباب، أعلن جلالة الملك عن العفو العام بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، وبهذه المناسبة أرسلت تهنئة نشرتها جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، أشيد فيه بالقرار التاريخي واعتبرته يوما أغر بالنسبة للشعب المغربي.

بيان المكتب السياسي

خلف موقف الأخ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي القاضي بتخليه عن مهمة الكتابة الأولى للحزب اهتماما واسعا في جميع المحافل السياسية والأوساط الحزبية الاتحادية وغير الاتحادية. ومنذ ذيوع الخبر الذي رددته العديد من وسائل الإعلام والاتصالات بالجريدة وبمقر الحزب لا تنقطع استفسارا عن الموقف وأسبابه ومغزاه. ومع أن الموقف واضح كل الوضوح، من خلال البلاغ المنشور في صحافة الحزب وجرائد وطنية أخرى إلا أن بعض الوسائل الإعلامية المعروفة بعدائها الدفين للاتحاد الاشتراكي قفزت عن الأسباب ومغزى الموقف، وحاولت إعطاءه تأويلا أبعد ما يكون عن الحقيقة. والواقع أن الأخ عبد الرحمان قدم استقالته من الكتابة الأولى للحزب في الاجتماع الذي عقده المكتب السياسي يوم 19 شتنبر، احتجاجا منه على التشويه الذي لحق مسلسل الإصلاح السياسي والعمليات الانتخابية منذ أكتوبر 92.

وقد تفهم المكتب السياسي بتقديرات اعتبارات موقف الأخ الكاتب الأول، إلا أنه رفض بإجماع قبول الاستقالة وتمسك بالأخ اليوسفي كاتبا أول للحزب. ولأن الأخ عبد الرحمان لم يتخل سوى عن الكتابة الأولى وليس عن عضوية المكتب السياسي فقد ظل يحضر الاجتماعات التي عقدها المكتب السياسي إلى حين سفره إلى الخارج يوم الأحد 26 شتنبر، وقد علمنا من أوساط المكتب السياسي أن هذا الأخير حدد موعد اجتماع اللجنة المركزية وجدول أعمالها ومحتوى التقرير الذي سيعرض عليها بحضور الأخ عبد الرحمان اليوسفي وبمشاركته وباتفاق معه وذلك قبل سفره. ومن المحتمل جدا أن يتطرق عرض المكتب السياسي إلى الأسباب السياسية التي حملت الأخ عبد الرحمان على موقفه وهي أسباب ذات طبيعة سياسية احتجاجية وليست تعبيرا عن أية أزمة تنظيمية موجودة داخل الاتحاد الاشتراكي، كما ادعت إحدى الجرائد الخضراء.

لقاءات الكتلة في باريس

ثم جاءت اللقاءات في إطار الكتلة، التي كانت تعقد بمنزل أخونا عباس بودرقة بباريس بالضبط بمنطقة « فانف» VANVES ومنذ الاجتماع الأول أكدت لهم أنني قدمت الاستقالة باسمكم جميعا. لأن ما حدث في الانتخابات غير المباشرة لثلث أعضاء مجلس النواب من تزوير وغش، هوضرب لكل المجهود الجبار الذي بدلناه ككتلة من أجل تحقيق انتخابات نزيهة من شأنها فتح الطريق أمام ديمقراطية حقيقية، فعوض الاقتداء بالممارسات الفضلى، تم التشبث بالعادات السيئة التي تشوه وجه بلادنا. وقد دعمت بدون تحفظ دخول أحزاب الكتلة في تكوين حكومة تناوب، التي مما لاشك فيه سَتُسْهِمُ في وضع حد لعمليات الغش وتزوير إرادة الناخب.

كان يحضر هذه اللقاءات كل من الأساتذة امحمد بوستة ومحمد بن سعيد أيت إيدر، ومحمد اليازغي ومحمد الاموي والفقيه محمد البصري بالإضافة إلى الأخوين محمد باهي وبودرقة. وهذه مناسبة للإجابة على سؤال طرح علي عدة مرات من بعضهم، ونقلته وقتها إلى منسق هذه الاجتماعات ومُسْتَضِيفُهَا بودرقة، وكان الجواب مايلي:

قبل عقد اللقاء الأول اتصل امحمد بوستة ببودرقة، وطلب منه عقد لقاء مع الفقيه محمد البصري، وبالفعل دعاهم سي امحمد بوستة لتناول الغذاء بأحد المطاعم، الذي كان يرتاده في الأربعينيات من القرن الماضي عندما كان يتابع دراسته بباريس، وهو غير بعيد عن «بانتيون» PANTHEON بالحي اللاتيني.

طبعا تشعب الحديث حول الأوضاع السياسية في المغرب وفي المنطقة، ولكن كان أساس اللقاء هو التعاون جميعا من أجل إقناع اليوسفي بالعودة لممارسة مهامه السياسية في إطار الكتلة الديمقراطية، لأن جلالة الملك لديه رغبة في ربح الوقت، ويبدو أن حضور الفقيه كان من باب العلاقة الوطيدة والاحترام المتبادل بين الفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي. والنقطة الثانية التي أثيرت هو مكان هادئ يسمح للنقاش خارج صالات المطاعم، واقترح الفقيه البصري أن يكون بمنزل بودرقة.

خلق قرار العفو العام الذي أصدره جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني، انفراجا داخل المجتمع المغربي، بعد إطلاق المعتقلين السياسيين، وحل مشاكل الجوازات بالنسبة للمنفيين واللاجئين في الخارج، وحصل الفقيه البصري في إطار مبادرة تجمع المنفيين المغاربة بالخارج هو أيضا على جواز سفره المغربي، مباشرة من طرف السفير المغربي بباريس الدكتور محمد برادة وليس من طرف القنصلية كما جرت العادة. فتم عقد بعض اللقاءات مع عناصر حزبية لتحضير العودة وفتح صفحة جديدة للنضال الديمقراطي، حيث التقيت بالفقيه البصري بباريس وتم الاتفاق أن يلتحق هو أيضا بأرض الوطن بعض مضي ستة أشهر من دخولي.

ذكرته بسابقة بيننا عند اعتقال عبد الرحيم بوعبيد سنة 1981 إثر الموقف الذي اتخذه ضد قبول الاستفتاء في أقاليما الجنوبية، فاتفقنا أن نستغل هذا الحدث وندخل جميعا لدعم موقف زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أخونا عبد الرحيم بوعبيد، ولكن في الصباح هاتفني واعتذر عن الدخول.

هذه المرة وفّى بالتزامه حين عاد يوم 10 يونيه 1995، وكان آخر عمل قام به قبل أن يلتحق بالمطار، هو حضور الذكرى الاربعينية لاغتيال المواطن المغربي إبراهيم بوعرام الذي قامت عناصر من حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف الفرنسي بإلقائه في نهر «السين» وسط باريس يوم فاتح ماي 1995. وقد نظم المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي استقبالا شعبيا كبيرا يليق بالفقيه البصري، حضرته جموع من المناضلين وقادة المقاومة وجيش التحرير وممثلوا الأحزاب الوطنية والمجتمع المدني.

قررنا في الحزب تنظيم ذكرى مرور أربعين سنة على أحداث 20 غشت 1955، التي نظمتها حينها المقاومة المغربية بتنسيق مع جبهة التحرير الجزائرية، في اطار العمل المشترك ضد الاستعمار الفرنسي في كلا البلدين، وذلك تخليدا للذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس، حيث اندلعت مظاهرات صاخبة في كل من خريبكة وواد زم والخميسات وغيرها في المغرب، كما هو الحال في عدة مناطق جزائرية كانت أقواها انتفاضة مدينة سكيكيدة التي ذهب ضحيتها عشرات من الضحايا.

تقرر إحياء هذه الذكرى بالمدينة العمالية المغربية، مدينة خريبكة، أمام تجمع جماهيري حاشد، وألقيت كلمة في هذا التجمع، من ضمن ما قلت فيها: «إننا على استعداد لمناقشة مفهوم «المشروعية الشعبية» كمظلة لكل الأحزاب السياسية المغربية، شريطة ان تحرر صناديق

الاقتراع من تلاعب المتلاعبين وفساد المهربين، وهي دعوة إلى إرادة شجاعة في التغيير، إرادة تأخذ بعين الاعتبار، أننا على أبواب القرن الواحد والعشرين بمستجداته وحَتْمِياَتِه».. وقد بلغني فيما بعد أن جلالة الملك تتبع أطوار هذا المهرجان كاملة.

مساء نفس اليوم ألقى جلالة الملك رحمه الله، على عادته في ذكرى يوم 20 غشت، ذكرى ثورة الملك والشعب، خطابا أعلن فيه أنه سيتم تنظيم استفتاء على دستور جديد، وسيتم الاستماع إلى كل الأطراف.

مذكرة الكتلة وتهمة تغيير نظام الحكم

هكذا انطلق مسلسل جديد قدمت فيه الكتلة الديمقراطية في أبريل 1996 مذكرة إلى جلالة الملك تتضمن مطالبها والتعديلات المقترحة للدستور الجديد. غير أنه فوجئنا بإرجاع هذه المذكرة من طرف الديوان الملكي بحجة أنها تحاول تغيير النظام وليس تقديم إصلاحات. ومن ضمن هذه المطالب التي عبرت عنها الكتلة:

أن الحكومة المعنية من طرف جلالة الملك تستمد قوتها من الأغلبية البرلمانية.

تقوية مركز الوزير الأول ومنحه القدرة على إنجاز الإصلاحات.

أن يتقدم الوزير الأول المعين من طرف جلالة الملك إلى البرلمان ليعرض عليه البرنامج الحكومي واعتماده من طرف الأغلبية.

بالنسبة للبرلمان طالبنا بإلغاء الثلث الذي يُنْتخب بالاقتراع غير المباشر.

بالنسبة لحقوق الإنسان طالبنا أن ينص الدستور على حظر التعذيب وعلى المساواة بين الرجل والمرأة... إلخ.

هذه هي بعض المطالب التي اعتبرها بعض جيوب المقاومة ومناهضة أية خطوة للتغيير والتقدم إلى الأمام، أنها محاولة لتغيير النظام وليس إدخال تعديلات على المؤسسات الدستورية وكل هذه المطالب وغيرها تم إدماجها في الدستور الجديد لسنة 2011.

المهم، عند عرض مشروع الدستور 1996 على الاستفتاء، اتخذ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قرارا تاريخيا منذ تأسيسه ليقول «نعم» للدستور الجديد، باعتباره خطوة نحو ما هو أكمل، نظرا لظروف العفو والانفراج السياسي، بإلغاء العديد من القوانين المجحفة كقانون 1935 كل من شأنه.

الإعلان عن مذكرة الكتلة الديمقراطية

استمرت أحزاب الكتلة الديمقراطية في إعداد نفسها للمشاورات المعلنة بشأن الإصلاحات الدستورية والسياسية، وذلك بدراسة المواد المحتمل أن تكون موضوع التعديلات الدستورية مع الأخذ في عين الاعتبار ما سيترتب عنها من آثار على الآليات الدستورية الأساسية، حتى تصبح هذه الأخيرة قادرة على معالجة الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها بلادنا.

بالتالي، استلهاما من سوابق معروفة، وتسهيلا لانطلاق مسلسل التشاور أدى اجتهاد الكتلة الديمقراطية، بطريقة جماعية، إلى صياغة مذكرة في هذا الشأن، رفعناها إلى جلالة الملك يوم 25 أبريل 1996، وكان قد أحيط أعضاء اللجنة المركزية علما بمضمون تلك المذكرة في الوقت المناسب كما تم نشرها للعموم بعد أزيد من 40 يوما مرت على تقديمها، أي يوم 7 يونيو 1996.

وإذا كانت الكتلة الديمقراطية قد احترمت أصول اللياقة بعد تسليم المذكرة، فإنها فوجئت بحملة مباغتة في بعض وسائل الإعلام، كان الهدف منها انتقاد مبادرتنا ونقد فحواها واتهام أصحابها بالتطاول على الصلاحيات الدستورية للملك، وذلك اعتمادا على نص أحد المشاريع التمهيدية للمذكرة، كانت قد تمكنت تلك الأجهزة من الحصول عليه.

لكننا سجلنا بعد ذلك صدور ردود فعل محترمة، انبثقت عن المجتمع المدني. فمنها من عبر عن تأييده وارتياحه لموقفنا، ومنها ما اعتبر أننا لم نذهب إلى الحد المطلوب، كما سجلت بعض الشخصيات تحفظاتها حول بعض الفقرات من الوثيقة.

إنني أعتبر مجموع هذا النقاش، مهما كانت دوافع ونوايا بعض المشاركين فيه، إيجابيا، ساعد على توعية الرأي العام الوطني بالنسبة للإشكالية الدستورية، التي نعتبرها بحق إحدى الإشكاليات المصيرية الأساسية والتي انشغل بها الشعب المغربي منذ بداية القرن.

تمحورت المؤاخذات على مذكرتنا حول ثلاثة عناصر أساسية:

الانتقاد الأول: حول المطلب القاضي بجعل قانون «العفو الشامل» من اختصاص السلطة التشريعية. لقد اعتبره المنتقدون مساسا بالصلاحية الملكية المنصوص عليها في الفصل الرابع والثلاثين: «يمارس الملك حق العفو». وفي الواقع ليست هناك إمكانية الخلط بين مفهومين متابينين بين «حق العفو» و»قانون العفو الشامل» الموجود في جميع الاختصاصات البرلمانية.

وهذا القانون كثيرا ما تلجأ إليه الحكومات لاعتبارات سياسية أو اقتصادية، لإلغاء مجموعة كبيرة من العقوبات تتعلق بدفع الضرائب أو البناء العشوائي بدون ترخيص... إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب المغربي سبق له أن اعتمد مثل هذه القوانين، رغم كونها غير منصوص عليها في الدستور.

الانتقاد الثاني: انصب على الاقتراح الرامي إلى النص على بعض حقوق الإنسان مثل منع التعذيب والمعاملة القاسية أو غَيْر الإنسانية أو المهنية.»كل متهم بريء إلى أن تثبت إدانته وله الحق في محاكمة عادلة وفي ضمان حقوق الدفاع» ويستنتج المنتقدون أن النص على هذه الحقوق في الدستور، يمس بسمعة المغرب ويشكك في نزاهة القضاء. إنه بحق انتقاد غريب يستعصي على الإنسان فهمه، إن الحقوق المشار إليها مندمجة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب ودخل إلى حيز التنفيذ يوم 3 غشت 1979، ذلك اليوم الذي جَعَلْنَا وجَعَلَتْ الحكومة منه «اليوم الوطني لحقوق الإنسان». ثم إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي تفحص التقارير الدورية التي تتقدم بها الحكومات لاستعراض مدى تطبيقها لمقتضيات العهد المذكور، تُسَائِلُ في كل مناسبة وفد المغرب: «لماذا لا ينص دستور المغرب على حظر التعذيب وعلى المساواة بين الرجل والمرأة»، إلى غير ذلك من الثغرات الموجودة في دستورنا.

فدوافعنا، عند صياغة المذكرة،كانت ترمي إلى تقديم صورة مشرفة لبلادنا العزيزة علينا، خصوصا بعدما أصبح المغرب شريكا في الفضاء الأورو- المتوسطي، بعد مؤتمر برشلونة الذي نص بيانه الختامي على كل هذه الحقوق. ثم إننا لا نخفي على حكامنا أن مناهضة التعذيب في بلادنا، مازالت تحتاج إلى نصوص صارمة وواضحة لردع الجلادين.

الانتقاد الثالث يتعلق بمركز الوزير الأول: فمن المسلمات المجمع عليها منذ ملتمس الرقابة سنة 1990 أن المؤسستين التشريعية والتنفيذية لم تكونا في المستوى المناسب لمواجهة مشاكل تسيير البلاد، فتقرر بعد المراجعة الدستورية لسنة 1992 أن الحكومة المعينة من طرف جلالة الملك ستستمد قوتها وفعاليتها من الأغلبية البرلمانية. لكن التجارب الحكومية التي عاشها المغرب منذ 1993، أبرزت للعيان ضعف مركز الوزير الأول في الحكومات الثلاث التي نصبت في عهد دستور 1992، وذلك لأسباب واضحة يعرفها الجميع.

إننا مقتنعون، على غرار غيرنا، بأن التغلب على المشاكل المستعصية التي تعاني منها بلادنا، والقدرة على إنجاز الإصلاحات الجذرية والعميقة التي نحن في حاجة إليها، والأهلية

لمواجهة مراكز معارضة الإصلاح المُسْتَأْسِدَةُ، كل ذلك يتطلب جهازا تنفيذيا قويا ومنسجما يديره وزير أول له سلطة ونفوذ على زملائه، يتمتع بسلطة متفوقة على سلطهم. إن هذا الوضع الذي نقترحه يتناسب في الواقع مع الممارسات الحكومية التقليدية في التراث السياسي للدولة، حيث كان السلطان يستعين بالصدر الأعظم في إدارة شؤون البلاد، وكان الصدر الأعظم متفوق في سلطاته على باقي الوزراء.

لهذه الغاية، اقترحنا أن يتقدم الوزير الأول المعين من طرف جلالة الملك إلى مجلس النواب ليعرض عليه برنامج الحكومة التي يستعد لتشكيلها، بالاتفاق مع جلالته ومع حلفائه الذين يكونون الأغلبية البرلمانية، وبعد حصوله على اعتماد ذلك البرنامج بأغلبية الأصوات، ينصرف لاقتراح أسماء الوزراء على جلالة الملك.

صحيح أن هذه الصيغة جديدة، ومن الطبيعي أن نبحث عن صيغة ملائمة ما دامت الصيغ الأخرى جربت منذ 35 سنة ولم تسفر عن جهاز تنفيذي بمعنى الكلمة. وربما كانت المرحلة التي عشناها إلى يومنا هذا تقتضي ذلك. لكن، ومنذ 1990، حصل توافق وطني على ضرورة تطوير وتمتين المؤسستين الدستوريتين القابلتين للتغيير، وهما الحكومة والبرلمان.

فيما يخص البرلمان سجلنا، ونسجل من جديد، ارتياحنا لتلبية أحد مطالبنا الدستورية الرئيسية وهي إلغاء انتخاب ثلث مجلس النواب بالاقتراع غير المباشر. كما نعتقد أن مكونات هذا الثلث التي تشتمل على فعاليات محلية واقتصادية واجتماعية ستصبح من مكونات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنصوص عليه في دستور 1992، لكننا رحبنا بالاقتراح الملكي القاضي بإقامة غرفة ثانية والتي ربما ستكون لها نفس المكونات بالإضافة إلى ارتباطها بالمجالس الجهوية التي ستخرج هي الأخرى إلى النور. إننا نعتبر المجالس الجهوية مكسبا مهما ضمن مسلسل اللامركزية، وقد انكب خبراء ونواب على دراسة مختلف الصيغ التي يمكن أن تكتسيها الغرفة الثانية والمجلس الجهوي.

لكن المشكل المركزي، سواء تعلق الأمر بمجلس النواب أو بالغرفة الثانية أو بالمجلس الجهوي، يبقى هو الطريقة التي سيتم بها انتخاب هذه المؤسسات، وكل المؤسسات في المستقبل. إننا حينما نتحدث عن طريقة الانتخاب، لا نعني نوع الاقتراع (الأحادي في دورة واحدة أو في دورتين أو النسبية..إلخ) وإنما نعني نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية، من مرحلة التسجيل في اللوائح الانتخابية الجديدة إلى الإعلان عن النتائج النهائية لمختلف الانتخابات.

لقد أعطينا لهذا الموضوع ما يستحقه من عناية داخل حزبنا وبالتنسيق مع حلفائنا عندما فوجئنا بقرار إلغاء اللوائح الانتخابية وفتح التسجيل في لوائح جديدة طبقا لمقتضيات قانون 12/92. اعترضنا فورا على هذا الأسلوب المتسرع، وطالبنا، بناء على سابقة 1992 بأن تعتمد النصوص المتعلقة بالانتخابات على أساس توافق مدعم بضمانات، لأن عمليات التسجيل لم يسبق لها أن خضعت لأية مراقبة من أي نوع، وهكذا تم تعديل مشروع القانون المنظم لعمليات التسجيل، ونظمت اجتماعات تشاورية بين الكتلة ووزير الدولة في الداخلية، أسفرت عن تنصيب آليات معينة لمتابعة فترة التسجيل في اللوائح الانتخابية منها، لجنة تقنية على المستوى الوطني تجتمع في وزارة الداخلية تفرعت عنها لجنة للإعلام ولجنة للمعلوميات، ثم لجن إقليمية للسهر على سلامة التسجيل، شبيهة باللجان الإقليمية التي كانت متفرعة عن اللجنة الوطنية للسهر على نزاهة الانتخابات في استحقاقات 1992 و1993. لقد التجأنا لبعث هذه الأجهزة، نظرا لضغط الوقت وانطلاق فترة التسجيل قبل أن نستعد لها.

إننا نأسف لعزوف المواطنين عن تقييد أسمائهم في اللوائح الانتخابية ونعتقد أن المسؤولية عن ذلك مزدوجة: مسؤولية السلطات التي بسبب تدخلاتها في جميع الانتخابات السابقة، جعلت المواطنين، والذين رغم تعطشهم للديمقراطية، لا يؤمنون باحتمال أي تغيير حقيقي.

ثم إن الأحزاب السياسية التي من مسؤولياتها تأطير المواطنين، لم تبذل على ما يظهر، الجهد الكافي لإقناع المواطنين بهذا العمل الذي هو من صميم واجبات المواطنة، ولا ندري هل الإخوة النواب المستشارين قاموا بدورهم بمجهود في هذا المضمار.

إن مرحلة التسجيل في اللوائح وما يترتب عنها من إعداد بطاقات الناخبين مرحلة جوهرية، تكيف مسار ومصير كل المسلسل الانتخابي. لذلك، ناشدنا، آنذاك، الجميع أن يتجندوا لمواكبة ما تبقى من مراحل عمليات التسجيل، ليستعملوا كل الإمكانيات التي يوفرها لهم القانون 12/92، والمنشور الوزاري والآليات التي نُصِّبَتْ، وصحافة الحزب والكتلة، ليحدوا من حجم السلبيات المتوقعة حتى تتوفر بلادنا على ساكنة ناخبة أكثر تطابقا مع الحقيقة الديمغرافية واستعدادا لحماية العمليات الانتخابية القادمة، و في هذا الإطار، تقدمت الكتلة الديمقراطية بمقترح قانون يتعلق بتنظيم الانتخابات الجماعية ومراجعة اللوائح الانتخابية وإجراء العمليات الانتخابية ومعاقبة المخالفات المرتكبة بمناسبتها.

المفتاح الذهبي

الأهم والجديد في مقترح القانون هذا، والذي نشرته صحافتنا، هو ما يتعلق بالهيآت المكلفة بالإشراف على الانتخابات، جاء في المادة 5 «تتولى تنظيم وإجراء انتخابات مجالس

الجماعات الحضرية والقروية لجنة وطنية دائمة للانتخابات تعمل تحت إشرافها لجان إقليمية ولجان محلية». وجاء في المادة السادسة «تتكون اللجنة الوطنية الدائمة للانتخابات من وزير الداخلية والوزير المكلف بحقوق الإنسان، ورؤساء الأحزاب وممثليهم، وعضو من الهيأة القضائية، يختار عن طريق القرعة من بين أعضاء الغرف بالمجلس الأعلى، وعضو من هيأة التعليم العالي، يختار عن طريق القرعة من بين أعضاء شعب القانون العام بكليات الحقوق».

فالجديد إذن، هو أن المؤسسات الوطنية الإقليمية والمحلية للسهر على الانتخابات لم تعد هيآت شكلية صورية بدون صلاحيات نافذة ولا أساس قانوني ولا حول لها ولا قوة، كما شاهدناه وعشناه أثناء الاستحقاقات الأخيرة.

الجديد هو أن تلك الهيآت أدمجت في صلب القانون المنظم للانتخابات، وأصبحت تشارك الأجهزة الإدارية في تدبير وإجراء ومراقبة العمليات الانتخابية في جميع مراحلها ،كما هو الحال في العديد من أقطار العالم. وقد استلهمنا مقترحنا من النموذج الإسباني مع تحويره ليتطابق وينسجم مع الواقع المغربي، ومستوى الإمكانيات المغربية. فعلى الكتلة الديمقراطية، بل وعلى مكونات الرأي العام المغربي، أن تستوعب هذا المقترح وتتبين محاسنه وتقتنع بضروريته ووجاهته، حتى يصبح مطلبا ملحا من لدن عموم المواطنين، بل مساعدا على معالجة ظاهرة العزوف السائدة بالنسبة للانتخابات، وحتى يسترجع الأمل في التغيير ويتم تحميس الناخبين بالنسبة للاستحقاقات القادمة.

لم نكن نتوقع أن الحكومة والأحزاب الإدارية ستستقبل مقترحنا بارتياح، لكنها المسؤولية، إذا هم فِعْلا قرروا طي صفحة الانتخابات على الطريقة المعهودة وقرروا المضي قدما، بدون رجعة، نحو الانتخابات الشفافة والنزيهة، كي تسفر صناديق الاقتراع عن صورة أصيلة للخريطة السياسية المغربية وتصبح كافة الأحزاب تتمتع بالمشروعية الديمقراطية، وتعطى للجماهير الشعبية إمكانية اختيار ممثليهم بحرية وتكليفهم بولاية واضحة، ويتمكن المرشحون من التعاقد مع ناخبيهم على أساس الوضوح والمصارحة في جو رياضي وطبيعي. فإذا كان المسؤولون يتمنون هذا، فلا مفر من إيجاد توافق حول لب مقترحنا وحول ما يقتضيه من ميكانيزمات، قادرة على إجراء ومراقبة العمليات الانتخابية وتزكية نتائجه النهائية.

إننا شرحنا بما فيه الكفاية أن المفتاح الذهبي لإنجاح الإصلاحات الدستورية والسياسية للوصول إلى أي نوع من التناوب الديمقراطي، هو تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة بواسطة جهاز يتوفر على الآليات والوسائل الكمينة بضمان الشفافية والنزاهة.

كنا نأمل أن الانتخابات الجماعية التي ستجرى عام 1997 تختلف كلية عن الانتخابات الجماعية التي سبق لنا أن خضناها في سنوات 1960 و1976 و1983 و1992، حيث كنا نطمح في تلك المناسبات أن يتدرب مناضلونا على الأسلوب الديمقراطي وأن يتمرنوا على تسيير الشؤون الجماعية وأن يترجموا من خلال تدبيرهم هذه القيم والأهداف والوسائل التي يتميز بها حزبهم.

بالإضافة إلى ذلك، كان كل حزب يخوض معركته على انفراد ويتنافس مع كل الأحزاب الأخرى، سواء كانت قريبة منه أو منافسة له. أضف الى ذلك ظاهرة المرشحين غير المنتمين التي كانت ترفع عدد المرشحين في كل دائرة إلى ما يقرب 15 مرشحا، فكانت النتيجة أن المجالس غالبا ما تكون مُفَتَّتَة ولا تتوفر على طاقم منسجم، يستطيع أن يُسَيِّرَ الجماعة بانسجام وفعالية أو يقوم بمعارضة نقدية بناءة يستفيد منها السكان.

فهذه الانتخابات الجماعية، تشكل أول معركة سياسية من مسلسل المعارك السبعة التي نتطلع إلى خوضها، في أفق الحصول على التناوب الديمقراطي. ذلك التناوب الذي أجمع المواطنون والمراقبون على أنه يشكل المخرج الضروري والوحيد من الحالة الصعبة التي تعاني منها بلادنا.

ومع ذلك، يبقى هذا الرهان صعب التحقيق، نظرا للسلبيات الحقيقية التي تعترض طريقه، بدءا من نفوذ «مراكز مقاومة الإصلاح» وانتهاء بتشكك وضعف حماس قطاعات واسعة من الشباب. في حين أن الشباب هو صاحب المصلحة الأولى، وهو الذي يتوفر على وسيلة حقيقية ومؤكدة للتأثير على النتائج بحكم وزنه في الساكنة الانتخابية.

لذلك، فإن الاختيار الذي كان مطروحا هذه المرة على الناخبين لا يقتصر على اختيار المستشارين الذين ستتكون منهم مجالس الجماعات الحضرية والقروية، كما جرت العادة في الانتخابات السابقة، بل يتجاوز الاعتبارات المحلية ويرقى إلى القيام بعمل سياسي ستترتب عنه نتائج متعددة.

فالناخب عندما سيصوت على المرشح الجماعي الذي اختاره، سيصوت في الواقع، في نفس الوقت على التغيير أو عدم التغيير، لأن المستشارين الجماعيين الذين سينتخبون سيضطلعون بأدوار سياسية هامة، حيث سيشاركون في الانتخابات غير المباشرة للمجالس

الإقليمية والمجالس الجهوية، كما سيشاركون في انتخاب مجلس المستشارين، أي الغرفة البرلمانية الثانية التي لها اختصاصات تكاد تكون متساوية مع اختصاصات مجلس النواب.

كان لابد أن نبذل جهدا لتفسير هذه الإشكالية المركزية لعموم المواطنين ونجعلهم يدركون خطورة تصويتهم هذه المرة. فإما أنهم سيصوتون لتبقى الجماعات على حالها، مفتتة وغير منسجمة وعاجزة، على أن يتوفر لديها طاقم قادر على تدبير شؤونها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أن تبقى أحوال البلاد على ما هي عليه منذ عشرات السنين، مُدِيرةً ظهرها إلى كل تغيير حقيقي.

فإذا كانت هذه هي رغبتهم فما عليهم إلا أن يستمروا في عاداتهم السابقة. أما إذا كانوا يريدون تغيير الحالة السائدة في البلاد والعمل على إصلاح ما يجب إصلاحه ومعالجة المعضلات الكبرى التي يعاني منها الشعب وبالأخص في العالم القروي، فعليهم أن يصوتوا على «المرشح المشترك» الذي ستقترحه الكتلة الديمقراطية في مجموع الدوائر الانتخابية.

أجل إن ما يميز هذه الانتخابات الجماعية، هو أن الكتلة قررت أن تعرض على الناخبين مرشحا مشتركا، يستند إلى برنامج مشترك وسيترتب عن ذلك بالطبع تسيير مشترك.

إن هذا القرار التاريخي الذي اتخذته الكتلة الديمقراطية، شكل بحق تحولا ثوريا في الحياة السياسية المغربية، فبالإضافة إلى كونه سَيُنَزِّل روح العمل الوحدوي إلى القواعد ويساعد على انطلاق تعبئة عارمة حول أهداف الكتلة، وعلى رأسها تحقيق التناوب الديمقراطي، سَيُدْخِلُ تغييرا نوعيا على أسلوب شؤون المواطنين في الجماعات الحضرية والقروية، حيث ستعطَى الأولوية لمصالح السكان وستتوارى النزاعات والصراعات الشخصية والحزبية التي كانت تسمم الأجواء في الجماعات وتعرقل حسن سيرها.

إن منهجية اختيار المرشح المشترك تتيح إمكانية ترشيح الكفاءات التي تحتاج إليها الجماعات سواء كانت تلك الكفاءات حزبية أو غير حزبية، لأننا مطالبون بأن نظهر للمواطنين عربوننا محليا، على ما ننوي القيام به على المستوى الوطني، أي تسيير البلاد إذا ما فزنا بالتناوب، بالكفاءات القادرة على حل مشاكلهم.

إننا عندما قررنا مبدأ «الترشيح المشترك»، أرفقناه بمعايير تطبيقه بالواقعية والجرأة على مرجعيات موضوعية تساعد المتحاورين على الاتفاق بسرعة على تغطية كل الدوائر، ولولا هذه المعايير لكان من المستحيل دراسة كل حالة لتغطية ما يزيد عن 25.000 دائرة انتخابية. إن المعايير التي اقترحناها واتفقنا عليها، لا ندعي أنها عادلة مائة في المائة، أو أنها تصحح النتائج السابقة أو يراد منها إنصاف زيد أو عمر. إنها معايير منطقية متوازنة وموضوعية، تساعد على الانطلاقة في العمل البنيوي وتعطي الأولوية لتلك الأغلبية الساحقة من الدوائر «بالمجان» لأحزاب الطرف الأخر.

كان علينا أن ندرك أن الترشيح المشترك سيساعدنا على فك الحصار المضروب على البوادي، وسيمكن الكتلة من أن تُرَغِّبَ الجماهير في منحها أصواتها، خصوصا بعد الضمانات التي أُعلن عنها رسميا، والتي من المفروض أن تترك الناخبين يصوتون بحرية في المدن والبوادي على السواء.

إننا نتفهم بعض ردود الفعل التي كانت لعدد من المناضلين من جميع الأحزاب، سواء من طرف الذين كانوا يفضلون الإبقاء على الترشيح الحزبي المنفرد في كل الدوائر، وبالأخص في الحضرية. أي أولئك الذين، وإن كانوا قد قبلوا مبدأ «الترشيح المشترك»، فإنهم يرغبون في تحصين، وأحيانا في ترسيم مواقع حزبهم، وذلك بناء على تأويلات جديدة ومختلفة لا تتسم دائما بالجدية والصواب.

وكنت أعلن وأؤكد لمناضلي الاتحاد الاشتراكي وحتى لإخواننا المنتمين لأحزاب الكتلة أننا نتمنى بصدق تنامي كل الأحزاب الحليفة وتقويتها. لأننا لا ننظر إلى نمو حزب ما وانتشار إشعاعه كخسارة بالنسبة لحزبنا، بل إن مصلحة المعسكر الديمقراطي في بلادنا، وفي ظروفنا تلك، تقتضي (بل تستوجب)، انتعاش وانتشار وتقوية جميع الأحزاب الديمقراطية بدون استثناء، وأن يكون ذلك على حساب المعسكر الآخر المناهض بالأساس، وبتسييس القطاعات الواسعة من الرأي العام التي ما زالت بعيدة عن الالتزام السياسي.

صحيح كلنا في حاجة إلى استقطاب شرائح هامة من المواطنين وخصوصا من الشباب والنساء، لكن إن ترعرع حزب ما لا يعني أن ذلك الترعرع تم على حساب حزب حليف. ثم إننا في هذه المعركة التاريخية، من أجل ربح رهان صعب المنال، نطمح إلى تأييد جميع القوى المعارضة في هذه البلاد، وإننا لننتظر بأمل أن تتخذ الأحزاب وغيرها من القوى الاجتماعية التي قاطعت الانتخابات إلى حد الساعة لأسباب لا يمكن الطعن فيها، كنا نتمنى أن تتخذ هذه الأحزاب وهذه القوى، على ضوء الوضعية الجديدة، ونظرا لأهمية الرهان المطروح بالنسبة للجميع، أن تتخذ المواقف المناسبة التي من شأنها أن تساعد على هزم القوى المناهضة للتغيير، والتي تعمل جادة لإبقاء ما كان على ما كان، للاستمرار في استغلال خيرات البلاد وحرمان أغلبية الجماهير من حقوقها المشروعة في العيش الكريم.

الانضباط الديمقراطي

إن الظروف الخطيرة التي تجتازها بلادنا وصعوبة الرهان المطروح حينها، كانت تفرض علينا أن ننفتح على جميع القوى الشريفة، لأن هدفنا لا ينحصر في تحقيق مكسب لحزبنا أو لكتلتنا، بل لبلادنا ولشعبنا المتعطش إلى التغيير والإنصاف والمتطلع إلى الاهتمام بشؤونه الحيوية ومصالحه المصيرية. وكنا نتمنى أن تسمح هذه المعركة الفاصلة في تاريخ المغرب، بإدخال مفاهيم جديدة، وأساليب عمل جديدة وأنماط تعامل حضارية.

ففي فرنسا مثلا، توجد ممارسة سياسية تقليدية تمارسها أحزاب اليسار تُدعى «الانضباط الجمهوري»، مفادها أن الأحزاب اليسارية، كالحزب الراديكالي الاشتراكي والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والتيارات المتياسرة، تلتزم بميثاق ضمني، حيث تصوت في الدورة الأولى على مرشحها، وفي الدورة الثانية تصوت كلها لصالح المرشح المتقدم منها في الأصوات. فإذا كانت مثل هذه الأحزاب التي تفرق بينها عدة عوامل، تستطيع أن تلتزم تلقائيا بهذا النوع من الانضباط الانتخابي، كيف لا تستطيع أحزاب الكتلة الديمقراطية، بل وحتى الأحزاب والقوى المنتمية إلى المعارضة الديمقراطية في بلادنا أن تطبق نفس الانضباط الذي أسميته :»الانضباط الديمقراطي«.

لاشك أن لحظة الحوار حول فوائد «الترشيح المشترك»، ومستلزماته المنهجية، وخطورة نتائجه على الصعيدين الكتلوي والوطني، جرت في مختلف مكاتب أحزابنا وفي كل الأقاليم، وأنها فتحت باب مباحثات حادة حول معايير تطبيق قرار «المرشح المشترك»،وكنت أتوجه إلى أولئك المناضلين على اختلاف انتماءاتهم وحساسياتهم لأقول لهم بأخوة ومسؤولية، إنه يتعين عليهم أن يضعوا، قبل كل شيء، نصب أعينهم، أن الهدف الرئيسي الذي نطمح إليه جميعا هو كسب رهان التناوب الديمقراطي لإنقاذ بلادنا العزيزة.

إن الغاية من هذه المعركة الأولى ليس أن نتناحر حول بعض الدوائر في هذه البلدية أو تلك، بل هي تغطية جميع الدوائر في البوادي وفي الحواضر في أسرع وقت ممكن بمرشحين مشتركين من أحزابنا، ومن خارج أحزابنا. المهم أن يكون هؤلاء المرشحون والمرشحات (وأؤكد بصفة خاصة على كلمة «مرشحات»)، قادرين على الحصول على ثقة أغلب الناخبين والناخبات، وأن يكونوا ملتزمين وملتزمات ببرنامج الكتلة الجماعي المشترك، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الوطني.

قد يقال أحيانا أن المناضلين الأطر، أو بعضهم على الأقل، هم الذين يتلكؤون في تنفيذ التعليمات المركزية.. قد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما، لكن قناعتي أن المناضلين في القاعدة هم أقرب إلى شعور عامة المواطنين وتوجه الرأي العام.

وبالتالي لا يمكن أن يكونوا إلاَّ مؤيدين ومتحمسين لفكرة «المرشح المشترك» التي ابتهج لها شعبنا، كما سبق له أن عبر عن ارتياحه غداة تأسيس الكتلة الديمقراطية. وكنت أخشى ما أخشاه هو أن يكون بعض القياديين من أحزابنا على مختلف المستويات، هم الذين يتسببون في تعقيد الأمور، لأن قدر بعضهم هو تعقيد الأشياء، اعتقادا منهم أن مثل هذه السلوكات هي التي ستساعدهم على الاحتفاظ بمواقعهم وعلى تقويتها.

إن العقلية المحافظة السلبية هي التي أدت ببلادنا إلى ما هي عليه. أما مستقبلها، فيتوقف على الثقة في الحركة والتقدم والإبداع. وكنت أعول على شيم الشباب، فعليهم المعول، وإليهم سيرجع الفضل في تحضير الظروف التي ستساعده على بناء مستقبله الذي لا ينفصل على مستقبل البلاد.

نقد ذاتي لأداء حزبنا

إن ما كان مطلوبا منا أن نفكر فيه ونعالجه، يتجاوز حدود التقييم للانتخابات الجماعية والإعداد للاستحقاقات القادمة. لقد سبق لنا، أن قمنا بهذا النوع من التمرين في عدة مناسبات دون أن نستخلص منه الدروس الضرورية والكافية.

إن التحليل التي كتبته منذ 1992، لايزال صالحا للاستعمال في تقييم اليوم، وهو يؤكد صحة المقولة العلمية الشهيرة: «نفس الأسباب تعطي نفس النتائج». بل إنها تدل على أن الأزمة التي نشكو منها ليست أزمة ظرفية، كما أنها تؤكد حقيقة دامغة، وهي أن أداءنا لم يتغير بل إنه تدهور وبلغ حدا جد مقلق. إن المقارنة بين نتائج 1992 ونتائج 1997، تتلخص أساسا في العنصر الذي استأثر باهتمام الملاحظين والمواطنين وهو ترتيبنا بالنسبة لعدد الأصوات والمقاعد المحصل عليها، لقد بقيت مرتبتنا على ما كانت عليه سنة 1992، أي المرتبة ما قبل الأخيرة مع الأخذ في الاعتبار أن الحزب الذي يلينا هذه المرة هو حزب إداري حديث لم يزد عمره عن سنة واحدة.

أما العنصر الثاني الذي طبع أداءنا الأخير فهو الانحسار البين الذي طرأ على مواقعنا في عدة جماعات حضرية أساسية مثل أكادير وآسفي والدار البيضاء والمحمدية والرباط والقنيطرة وتازة. وفي المقابل، أينما كان إخواننا نشيطين وفاعلين، فقد حالفهم النصر كما حصل في جرسيف، وفاس وتطوان، والقصر الكبير وميسور، وتادلة وتارودانت. وفيما يخص عدد الأخوات الفائزات فلم نسجل إلا تقدما طفيفا، حيث تحول العدد من 18 إلى 23. وكان في الاعتبار، أن نحيي الانتصار المتميز الذي كان من نصيب الأخت رقية الهبيل، التي هزمت رئيس جماعة قروية في منطقة ليس سهلا أن تفوز فيها النساء. إن عدد الجماعات الحضرية والقروية التي أصبح يسيرها رؤساء اتحاديون، قد تضاعف بالنسبة لنتائج 1992، لكن بقي العدد ضعيفا على كل حال.

إن التقييم الحقيقي والمفيد للنتائج المحصلة، كان يجب أن يتم على الصعيد المحلي جماعة جماعة، لنستخلص جميعا الدروس الواجب استخلاصها ابتداء من حالة التقطيع، مرورا باللوائح الانتخابية، والترشيحات ومكاتب التصويت، وسلوك المنافسين من خصوم وحلفاء.

إن الكمية الجديدة والمتواضعة من الجماعات التي أصبحنا مسؤولين عنها، ستضاعف من مشاكلنا لأننا لم نتوفق في تدبير الإشكالية الجماعية منذ 1976. فبدلا من أن تصبح الجماعات

مدارس في الممارسة الديمقراطية وأن تكون في حدود ما تسمح به الوصاية الإدارية الثقيلة إطارا للتطبيق وللتعريف باختياراتنا وبالقيم الاتحادية، وتساعد على انتشار وتجذير الإشعاع الحزبي، الأمر الذي كان سيمكننا من توسيع وتطوير وتقوية تنظيماتنا على الصعيد الجماعي.

وبدلا من كل ذلك، تميزت العشرون سنة المنصرمة، بانفجار خلافات وصراعات مختلفة الأشكال والأنماط طالت العلاقات بين مجالس الجماعات والمسؤولين في التنظيمات الحزبية على مختلف المستويات، وهكذا تحول ما كنا نعتقده مكسبا ديمقراطيا ونضاليا إلى مصدر تعقيدات وأزمات شلت التنظيم الحزبي في العديد من الأقاليم، وأساءت إلى سمعة بعض الجماعات لدى عموم المواطنين.

منذ بداية التجربة الجماعية وقيادة الاتحاد واعية بضرورة تتبع هذا الميدان الجديد الذي أصبح له تأثير على مصداقية الحزب وفعاليته، فكونت لجنة وطنية مهمتها تأهيل المستشارين ومساعدتهم في أداء مهمتها، ومراقبة تسيير الجماعات التي يديرها اتحاديون والمساهمة في حل ما يمكن أن يطرأ من مشاكل.

لاشك أن هذه اللجنة بذلت جهدا حقيقيا، لكنها أيضا لم تستطيع أن تعالج كل المشاكل كما يدل على ذلك واقع الأشياء الذي نعرفه جميعا. وكنا نرى أن انتخابات المجالس الجهوية في المستقبل والاختصاصات الهامة التي ستضطلع بها هذه المجالس إلى جانب المجالس الإقليمية، والجماعات الحضرية والقروية، كل هذه النشاطات اللامركزية ذات الصلة بحياة المواطنين اليومية، تفرض على الاتحاديين أن يتتبعوها بل أن يشاركوا في أعمالها.

اعتبرنا أن التنظيم الجهوي سيشكل تحولا في المسار التنموي لبلادنا، فدعونا مناضلينا أن ينفتحوا أكثر على الثقافة التنموية، حتى تصبح تنظيماتهم مؤهلة لرصد أداء الجماعات المحلية على اختلاف درجاتها، وللتأثير عليه والمشاركة فيه. إن هذا الوضع المؤسساتي الجديد، يستوجب ليس فقط توسيع هيكلة ووظيفة للجنتنا الوطنية المعنية بالمؤسسات المنتخبة، مراجعة للهيكلة التنظيمية الحزبية.

حرب المواقع، الحسابات الضيقة وبروز الحلقية

إذا كانت بعض الجوانب الإشكالية ذات الصلة بالجماعات المحلية من الأسباب الرئيسية التي أضعفت انسجام وتماسك تنظيماتنا، فليست هي العامل الوحيد الذي غذى وعمم التأزم في منظمتنا. إن حرب المواقع والحسابات الآنية وبروز «ظاهرة الحلقية» في صفوفنا، وانعدام الانضباط، وتفاقم التسيب، إضافة إلى التقوقع والانغلاق، ونبذ الحوار الأخوي مع الشباب والنساء، إلى غير ذلك من الانزلاقات التي تتنافى مع الالتزام النضالي والقيم الاتحادية، جزء مركزي من تلك الأزمة.

فكل هذه السلبيات، كان لها أثرها على دينامية الحزب وأدائه ومردوديته وإشعاعه. أمام هذه الأوضاع المزرية، كون المكتب السياسي فريقا عاملا أسندت إليه مهمتان:

الأولى، إعداد مشروع تصور لمعالجة الإشكالية التنظيمية.

والثانية الانكباب على حل الأزمات المشتعلة في مختلف الأقاليم في انتظار المعالجة الشاملة.

من الغريب أن قيادات أحزاب الكتلة وقواعدها لم تكن منشغلة بما يمكن أن يحدث ولا بالانعكاسات المحتملة على مصير الرهان المطروح لفكرة «الترشيح المشترك». ولعل قيادة الاتحاد الاشتراكي هي الوحيدة التي كانت مدركة لضرورة القيام بما من شأنه أن يقوي حظوظ تحقيق التناوب، فاقترحت الترشيح الكتلوي المشترك، في جميع أو أغلب الدوائر الجماعية، باعتباره الوسيلة الوحيدة والناجعة للتغلب على وضعية «الأقلية الدائمة» المفروضة على أحزاب المعارضة في كل الانتخابات الجماعية، نتيجة للمخطط الإداري المحكم، القائم على الإفراط في التقسيم، سواء بالنسبة لعدد الجماعات أو لعدد الدوائر على السواء.

لقد كان من المؤسف أن تكون الشرائح الأكثر تَسْيِيساً في مجتمعنا، والمفروض فيها أنها تُحركها دوافع نضالية ووطنية، هي التي تمسكت بسلوكات ومواقف أجهضت الفكرة من أساسها، بل تعبأت لخوض معركة الانتخابات بعقلية على نقيض ما كان يجب أن يكون. لقد كان التخلي عن مشروع الترشيح المشترك، أول عمل سلبي سجلته الكتلة على نفسها في هذه المعركة، مما أثار خيبة الرأي العام المتعاطف معنا وأعطى الإشارة للحملة التي انطلقت من معسكر الخصوم ضدنا.

إن الرسالة الموجعة الأولى التي تلقيناها مساء الجمعة 13 يونيو 1997 الإعلان عن نتائج الانتخابات، كانت صادرة عن «مراكز مناهضة التغيير»، التي عبأت كل وسائلها لقطع الطريق على المسلسل الهادف إلى التناوب الديمقراطي، حماية لمصالحها ورغبة في إبقاء ما كان على ما كان.

إن المواقع التي دافعت ومازالت تدافع عنها هذه الأوساط، ليست بحجم عضوية في مكتب فرع أو إقليم أو جماعة حضرية، كما كان هو الشغل الشاغل لعدد من مناضلينا ومناضلي حلفائنا، سامحهم الله أجمعين، بل إنها تتجسد في مصالح وتراكمات اقتصادية ضخمة كُدِّسَت طيلة ال 37 سنة المنصرمة، والتي تشكل إلى حد ما أحد الأسباب لما آلت إليه بلادنا.

إن هذه المراكز التي تعودت على ما تعودت عليه، لا تعبأ لا بمصلحة البلاد ولا بما يمكن أن تعطى من تطمينات على مصالحها المكتسبة. فمنذ أن بدأ الحديث عن التناوب وهي تحضر نفسها بوعي وجدية لكل الاحتمالات. ومما زاد ويزيد في فعاليتها أنها تتوفر على شركاء

وامتدادات وشبكات، ضمن بضع الأجهزة الفاعلة. لذلك، لم تغب عنها، كما غابت عن العديد من أعضاء أحزاب الكتلة، الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها الانتخابات الجماعية.

فبالإضافة إلى ما تشكله الجماعات، بالنسبة إليها، من مصادر الاستغلال والارتشاء والاستغناء (وإلا كيف تفسر المبالغ المالية المفرطة التي استثمرت للفوز بالمقاعد وبرئاسة ومكاتب المجالس بعد ذلك)، فإنها تشكل القاعدة الأساسية لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، تلك الغرفة البرلمانية المسماة بالثانية، والتي تتوفر في الواقع على اختصاصات مماثلة لاختصاصات مجلس النواب، ومن بينها إمكانية إسقاط الحكومة المنبثقة من أغلبية الغرفة الأولى.

فالنتائج المعلن عنها مساء 13 يونيو 1997، تعني أن القوى المحافظة أصبحت مسيطرة على أغلب الجماعات الحضرية والقروية، وضمنت لنفسها، إمكانية إسقاط الحكومة المقبلة أيا كانت.

هل كنا واعين كل الوعي بكل هذا، وهل اتخذنا (وبجد) العدة الكافية لتلافي تحقيقه؟

كانت الرسالة لا تقل وجعا عن الأولى، وكانت صادرة عن السلطات العمومية، ومفادها أن المعارضة التي كانت دائما تعلل فشلها في الانتخابات باتهام الجهاز الإداري بالتزوير، ها هي تحصل على نفس النتائج، بعدما اتخذت جميع التدابير بالتوافق لتأمين شفافية الانتخابات، تلك الشفافية التي ترمز إليها الصناديق الزجاجية.

الاصرار على التناوب الديمقراطي

علينا أن نعطي لهذا الجانب من إشكالية الانتخابات ما يستحقه من التوضيح. فبعد الأزمة التي ترتبت عن انتخابات 1993، والعدول عما سمي ب «التناوب التوافقي»، اعتمدنا مع حلفائنا خطا سياسيا هدفه الحصول على تعديلات دستورية وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة، وذلك من أجل الوصول إلى تناوب ديمقراطي، عن طريق صناديق الاقتراع. كما طالبنا، ولُبِّي طلبنا، بأن تتم إعادة النظر في النصوص القانونية والآليات الرسمية التي تحكم مجموع العمليات الانتخابية، وذلك من خلال حوار مع السلطات العمومية وعلى أساس التراضي، فتركز اهتمامنا بالأساس على إقامة لوائح انتخابية جديدة وعلى تطهيرها من مختلف الشوائب التي طالتها في مختلف المراحل، واعتمدنا بالأساس على خبرة إخواننا المعلوماتيين الذين تمكنوا بعد ما يقرب من 11 شهرا من النقاش والتفاوض والاختبار، من التأثير نسبيا على أداء الحاسوب المركزي للداخلية، إلى أن وصل هامش الأخطاء نسبة محدودة.

وكان المكسب الذي سجلناه أن اعتمدت بطاقة الهوية الوطنية وكُثِّفَتْ لهذه الغاية حملة تعميم تلك البطاقة. بالإضافة إلى ذلك، سعينا ليتوصل المناضلون من المسؤولين في جماعاتهم بصور اللوائح الانتخابية، وكانت النتيجة متفاوتة، حسب تقاعس المسؤولين وإلحاح المناضلين.

وأثناء تلك الفترة اشتغلنا على تعديل صيغ متعددة للمدونة الانتخابية وللنص المنظم للجنة الوطنية واللجان الإقليمية لتتبع الانتخابات وللتصريح المشترك. فقد كنا، نعتبرها أساسية، ولم نفلح في الحصول على اتفاق في شأنها، ففرضت وجهات نظر للحاكمين في شأنها فرضا. وكانت مطالبنا الأساسية محصورة في ثلاث:

أولها، تتعلق بطريقة الاقتراع. اقترحنا اعتماد النسبية في البلديات، خصوصا وأن الندوات الجماعيةقد كانت أوصت بها، ووعدها وزير الداخلية سنة 1992، لكن طلبنا قوبل بالرفض بدون نقاش.

فيما كان مطلبنا الثاني يتعلق بتعويض بطائق التصويت الملونة التي تفتح المجال لشراء الأصوات بالبطاقة المنفردة التي تتضمن أسماء ورموز كل المرشحين والمعمول بها في العديد من الدول الديمقراطية.

وتعلق المطلب الثالث برشم أصبع المصوت، بمداد غير قابل للزوال بسرعة.

وكنا ضحية غبن كبير نتيجة لتحايل إداري مكن من تمرير التقطيع، من الواضح أنه كان غير متوازن.

لقد تعمدت الإدارة الشروع في التسجيل في اللوائح الانتخابية، دون أن تعرض التقطيع على الدرس والموافقة. وحينما أثير انتباهنا إلى هذه الثغرة، مرتين في يناير وفي مارس 1997، ورغم حصول عدد من اللجن الإقليمية على موافقة العمال على تصحيح التقطيع، لم يتم تنفيذ ذلك، خصوصا بعدما أعلن عن موعد إجراء الانتخابات الجماعية !.

مؤاخذتنا على توقيع التصريح المشترك وتزوير بطاقات الناخبين

من الانتقادات التي ترددت هنا وهناك، مؤاخذتنا على توقيع التصريح المشترك، فماذا تضمن هذا التصريح، الذي ووجهنا بنقد بسببه؟ أليس ما يلي:

التذكير بالالتزام الملكي، وجرد لما تم إنجازه من نصوص وآليات.

أن الأحزاب ستنوه بالسهر على التطبيق السليم لجميع القوانين وكل القرارات والإجراءات المتفق عليها بالتراضي.

أن الأحزاب ستنوه بنزاهة الانتخابات وسلامة المؤسسات الناتجة عنها، إذا طبقت جميع القوانين والإجراءات بصفة سليمة ونزيهة تنفيذا للرغبة السامية.

لكن ماذا حصل على أرض الواقع قبل 13 يونيو وأثناء يوم 13 يونيو ذاك من سنة 1997؟

لقد كان أول موقف علني اتخذناه للتعبير عن انشغالنا أمام بعض المؤشرات التي لم تكن تبعث على الارتياح، تقييمنا بمناسبة لقاء أجري مع المحامين بمراكش، للبيانات الأولى التي أصدرتها اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات، حيث تحفظنا على أسلوب التزكية الذي طال اللوائح الانتخابية والتقطيع.

وقبل فترة الترشيحات بأسابيع، لاحظنا، كما لاحظ غيرنا، أن بعض ممثلي وأعوان السلطة كانوا يوجهون ويشجعون بعض الترشيحات في آفاق الحصول على تشتيت معين للأصوات، وتحويل مجالس الجماعات إلى فسيفساء لأغراض واضحة.

قبل يوم الاقتراع بمدة وجيزة، فوجئنا بوجود فائض من بطاقات الناخبين تتداولها بعض الأيادي في العديد من الأقاليم، واكتشفنا باستغراب أنها صنعت بإضافة صفر أو صفرين إلى رقم البطاقة الوطنية أو بتغيير تنقيط الأحرف المكونة لاسم الناخب. من المرجح أن هذه «الفبركة»، لا يمكن أن تتم إلا عن طريق من لهم صلاحية مسك تسجيلات الناخبين عن طريق الحاسوب. لقد طالبنا بفتح تحقيق أمام اللجنة الوطنية، واقترحنا إشراك لجنة المعلوماتيين، ولم نُبَلَّغْ بالطريقة التي سيحل بها هذا المشكل بالنسبة للانتخابات القادمة.

استمرار التزوير رغم التوقيع المشترك

أما الخطيئة الثالثة التي ارتكبتها الإدارة، فهي بقاؤها مكتوفة الأيدي، متفرجة أمام استعمال المال والضغط والعنف على الناخبين واستمرار الحملات الانتخابية على مقربة من مكاتب التصويت، مما شكل انتهاكا سافرا لما التزمت به، بمقتضى التصريح المشترك. أما المتابعات والمحاكمات، فقد طالت فقط المناضلين والمواطنين الشرفاء الذين أَمْلَى عليهم ضميرهم تغيير المنكر والدفاع عن قيم المواطنة وحرمة الديمقراطية، فاستحقوا بذلك تقدير واحترام وتضامن إخوانهم ومواطنيهم.

الرسالة الثالثة، التي قرأناها بعد 13 يونيو، بشأن وجهات نظر وارتسامات عموم المواطنين، كانت في شكل تساؤلات مهمة: هل مازالت الكتلة الديمقراطية قائمة؟ هل مازال هناك أمل في الوصول إلى التناوب الديمقراطي؟ لماذا خيب الاتحاديون الآمال المعقودة على اتحادهم؟

أكيد إننا نعتز بمساهمة الاتحاد الاشتراكي في قيام الكتلة الديمقراطية، ونسجل بافتخار المكانة المرموقة التي أصبحت تحتلها أحزاب المعارضة البرلمانية، في المشهد السياسي العام بفضل أداء الكتلة الديمقراطية. لقد اعتبر الاتحاد الاشتراكي، أن استراتيجية العمل الوحدوي على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاجتماعي ضرورة لا غنى عنها لمواجهة المعضلات الكبرى المطروحة على الجماهير المغربية، وأن العمل الوحدوي هو نضال مرير تعترضه عقبات ويكلف تضحيات ويستوجب أخلاقيات.

إنه الذراع الصلب لمقاومة هجمة التقسيم والتفتيت والتهميش والتيئيس، والوسيلة الفعالة لبناء صرح قطب سياسي قادر على تعبئة الرأي العام والفوز في المعارك السياسية المصيرية، والعمل من أجل إنقاذ البلاد والنهوض بها إلى ما تصبو إليه من تنمية شاملة.

لذلك، أكدنا على أننا سنواصل نضالنا من أجل تحقيق هدفنا، ذلك الهدف الذي تطمح إلى تحقيقه أغلبية الشعب المغربي وهو الشروع في تغيير أحوال البلاد ومعالجة إشكالياتها الأساسية، من خلال جهاز تنفيذي ناجح مستند إلى أغلبية موثوق بها، تفرزها، إن شاء الله، صناديق الاقتراع. إن ما حصل يوم 13 يونيو،لم يثبط عزيمتنا ولم يدفعنا إلى التشاؤم، بل قوى إرادتنا وزاد في تصميمنا لمواجهة مراكز مناهضة الإصلاح التي كشرت عن أنيابها من جديد.

حين استقبل الملك للثلاث الكبار

وصلنا إلى المرحلة الأخيرة والحاسمة من المسلسل الذي انطلق منذ 26 شهرا، بالإعلان يوم 20 غشت 1995، عن القرار القاضي بتعديل دستور 4 شتنبر 1992، وعن القرار الضمني بإجراء انتخابات قبل أوانها، تطال كل المؤسسات الدستورية المنتخبة، حتى يتم من خلالها تشكيل غرفتي البرلمان الجديد. إن هذا المسلسل، انطلق في الواقع منذ شهر يونيو 1991، الذي استقبل فيه الملك الحسن الثاني رحمه الله، الراحلون الثلاثة الكبار عبد الرحيم بوعبيد وعلي يعتة وامحمد بوستة ، ذلك الاستقبال الذي تم غداة مناقشة ملتمس الرقابة الذي كانت تقدمت به أحزاب المعارضة أمام مجلس النواب.

وهي المناقشة التي كانت بمثابة محاكمة نهائية للاختيارات الحكومية، والتي أسفرت عن ضرورة مراجعة سياسية. وكان جلالة الملك، رحمه الله، قد عبر لقادة المعارضة عن عزمه على إجراء الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أصبحت تقتضيها أوضاع البلاد. تلك الإصلاحات التي من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة أمام الشعب المغربي، ومن ضمنها إمكانية تحقيق تناوب سياسي على مستوى الجهاز التنفيذي.

كان من المفروض أن تتحقق هذه الأمنية الملكية والرغبة الشعبية في أعقاب اعتماد دستور 4 شتنبر 1992 وانتخاب الجماعات المحلية في أكتوبر 1992 ومجلس النواب في يونيو وشتنبر 1993. لكن الوقائع المؤسفة التي مازالت عالقة في جميع الأذهان، والتي لا داعي لتفصيل القول فيها هنا، أجلت تحقيق ما كنا نصبو إليه ومططت مرحلة الانتظار والترقب، حيث مرت من عمرنا جميعا، أكثر من ست سنوات ضائعة، مع ما نجم عن ذلك بالنسبة لبلادنا من كلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وزمنية مرتفعة، زادت من تحكم وتعقيد المعضلات الكبرى المطروحة على مغربنا العزيز.

استحضرت هذه العناصر، قصد التشديد على خطورة الموعد المضروب ليوم 14 نونبر 1997 حينها، ولإبراز أهمية التطورات التي عشناها منذ 1991 والتي تعطي لذلك اليوم مدلولا مصيريا قل نظيره في تاريخنا المعاصر.

كانت المسؤولية هذه المرة جسيمة وجسيمة جدا. وكان المنتظر من مرشحي أحزاب الكتلة الديمقراطية، هو الانتصار على مرشحي الأحزاب التي تشكلت منها الحكومات المتعاقبة إلى حدود ذلك التاريخ، وتكوين الأغلبية التي ستمكن الكتلة الديمقراطية من تحقيق التناوب

الديمقراطي. ذلك التناوب الذي يتوقف عليه فتح عهد جديد في مسار بلادنا، والذي سيمكننا من المساهمة في محاولة لإصلاح أوضاع وطننا لفائدة أجيال شبابنا الحالمة والصاعدة.

الفشل في فرض المرشح المشترك

أجل، كنا نطمح إلى خوض هذه المعركة الصعبة تحت راية واحدة، راية الكتلة الثنائية التي كنا حققناها مع إخوة في حزب الاستقلال، بمناسبة الانتخابات التشريعية في يونيو 1993. لكن المحاولتان اللتان قمنا بهما، سواء بمناسبة الانتخابات الجماعية أو الانتخابات التشريعية، لم تسفرا عن أية نتيجة إيجابية، لأسباب نعرفها جميعا، لكوننا عشناها في مختلف مراحلها.

وإننا إذ نأسف بصدق لهذا الفشل المر الذي لم نتمكن جميعا من تجنبه، لاعتبارات موضوعية قاهرة ولإكراهات قاسية، استحال التغلب عليها فَفَرَضَت نفسها علينا، لأنها كانت قبل كل شيء، أقوى من إرادة كل الأطراف. وقلنا إننا إذ نأسف لكل ذلك، نعلن عن إرادتنا الواضحة في استبعاد كل السلبيات الكبيرة والصغيرة التي قد يتسبب فيها انخراطنا في الحملة الانتخابية على انفراد، حينها.

مؤكدين أن تناقضنا الأساسي هو مع المعسكر الذي شكل الحكومات المتعاقبة والمسؤول عن الأوضاع التي بلغها المغرب. ذلك المعسكر الذي سنركز عليه حملتنا، لنبرز نتائج تسييره وعواقب تدبيره وسلبيات أدائه، كما سنواجهه أمام الرأي العام ببرنامجنا وباقتراحاتنا وبتراكمات نضالنا وبمصداقية مواقفنا وبعناصر هويتنا، القائمة على تمسكنا بقيم الحرية والمساواة والعدالة والتضامن وبرصيدنا النضالي لدى الجماهير الشعبية، التي تدرك إدراك اليقين أننا نشكل منذ أربعة عقود، البديل الحق والطبيعي للتجارب السابقة.

كنا سنتقدم أمام الناخبين والناخبات مرفوعي الرأس في شخص مرشحاتنا ومرشحينا الشرفاء، الملتزمين بتراث الاتحاد النضالي، ومنفتحين في نفس الوقت على مختلف الشرائح الاجتماعية المستضعفة منها والفاعلة على السواء، مسلحين ببرنامج واقعي وواضح قابل للتنفيذ حظي باهتمام وإغناء من طرف عينات اجتماعية، من أهل الرأي والاختصاص. إن ما سيطبع حملتنا على الخصوص، هو برنامجها كما دل على ذلك الواقع الإيجابي الذي كان محط نقاش في ندوات مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد وفي أوساط الرأي العام الوطني.

كان التعريف المكثف ببرنامجنا، لا يتعارض مع إيداع التصريح المشترك المعتمد من طرف أحزاب الكتلة الديمقراطية، والذي يجسد وحدة توجهاتنا البرنامجية، ويؤكد على استمرار كتلتنا وعلى عزمها على الاضطلاع بالمسؤولية المشتركة في المرحلة القادمة. كان علينا أن نتبين من هو الخصم الحقيقي، وأن لا نشتت جهدنا وأن لا نعدد الجبهات.

إن مناهضي الإصلاح والمتمسكين بالأوضاع والمستفيدين من احتكار السلطة، طيلة الأربع عقود المنصرمة حينها، وعلى جميع المستويات، والداعين لإبقاء ما كان على ما كان، قد أظهروا بما فيه الكفاية أثناء الانتخابات الجماعية، دفاعهم المستميت والشرس عن مواقعهم وامتيازاتهم حيث تمكنوا بفضل مساندة حلفائهم في بعض مراكز السلطة، وعزوف البعض الآخر على فرض احترام القانون وزجر منتهكيه. إن مناهضي الإصلاح أولئك، مستغلي خيرات البلاد، قد تمكنوا من تحصين مواقعهم بمناسبة كل الاستحقاقات السابقة والأخيرة على الخصوص. ولم يترددوا في تلويث الحياة السياسية باستعمال العنف والمال واستغلال ضائقة المعوزين.

فكنا ندرك أن المعركة ستكون جد صعبة، وأن الخصوم قد أقاموا الدليل على أنهم لا يحترمون لا الضوابط السامية، فألحقوا بسمعة الوطن ضربة عانينا من آثارها، كما أنهم تسببوا في إحباط قطاعات واسعة من المواطنين وفي إشاعة واسعة لمشاعر اليأس والتشكيك.

لقد استهللت تلك القراءة، بالتأكيد على مسؤولية التنظيمات الحزبية من جهة، وعلى جماهير الناخبين، وخاصة منهم أجيال الشباب، من جهة أخرى، مؤكدا للإخوة المناضلين والمسؤولين على مستوى الأقاليم والفروع والقطاعات، أن يستخلصوا العبرة مما حصل في الانتخابات الجماعية وأن يتركوا جانبا، إلى وقت آخر، كل الاعتبارات الذاتية وشبه الموضوعية التي برزت هناك، أثناء التحضير لتلك الانتخابات التشريعية، وعليهم أن يعطوا الأسبقية لمصير البلاد لتمكين حزبهم من أن يكون حاضرا ومستعدا وقويا لدى موعده مع التاريخ. وعلى المواطنين أيضا، والشباب منهم على الخصوص، أن يدركوا خطورة الموقف الذي سيتخذونه يوم الاقتراع.

فهل سيساعدون أنفسهم ويهتمون بمستقبل أولادهم؟ هل سيستثمرون هذه الفرصة الذهبية المتاحة لهم للتأثير على سير الأحداث والمساهمة في فتح أفق جديد، أفق التجديد والإصلاح والخروج من الأزمة المزمنة؟ أم سيخاطرون مع ما سيترتب عن ذلك؟ هذا هو التحدي الذي كان ينتظرنا وينتظر الشعب المغربي بكل مكوناته.

الفصل الخامس
رئاسة الحكومة

ادريس جطو مبعوث الملك

بداية 1998، اتصل بي وزير المالية آنذاك السيد ادريس جطو، وأخبرني أن صاحب الجلالة الحسن الثاني هو الذي كلفه بلقائي، وأنه جاء بعد العرض الذي قدمه السيد جطو لجلالته حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة للمغرب وآفاق المستقبل التي تنتظر بلادنا، وأمره جلالته أن يعرض عليه نفس العرض لنناقشه معا. ولقد دام ذلك اللقاء حوالي أربع ساعات استمعت فيها إلى عرض السيد الوزير الذي ملخصه، أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية، فإن المغرب يمكن الخروج بسلام إذا اتخذ العديد من الإجراءات الضرورية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

كما أخبرني السيد جطو أن صاحب الجلالة، اضطر لإلغاء مسلسل التناوب الذي أطلق سنة 1994، لإيمانه بأن التناوب الحقيقي لا يمكن ان يكون إلا مع من كانوا في المعارضة طيلة العقود الماضية، وبالضبط مع شخص عبد الرحمان اليوسفي.

التعيين الملكي وتمرين تشكيل الحكومة

استقبلني المرحوم الحسن الثاني بالقصر الملكي بالرباط، يوم الأربعاء 4 فبراير 1998 ، ليعينني وزيرا أولا. وأكد لي قائلا: «إنني أقدر فيك كفاءتك وإخلاصك، وأعرف جيدا، منذ الاستقلال أنك لا تركض وراء المناصب بل تنفر منها باستمرار. ولكننا مقبلون جميعا على مرحلة تتطلب بذل الكثير من الجهد والعطاء من أجل الدفع ببلادنا إلى الأمام، حتى نكون مستعدين لولوج القرن الواحد والعشرين.

وأنا على استعداد أن أضمن لك الأغلبية لمدة أربع سنوات، ولك أن تختار فريقك الحكومي كما تشاء. غير أنه ونظرا لأن مجلس الأمن اتخذ قرارا بإجراء استفتاء في الصحراء قبل نهاية هذه السنة (أي 1998)، فإننا في هذه الحالة سنكون في حاجة لخبرة وزير الداخلية الحالي إدريس البصري، الذي أشرف على إدارة ملف أقاليمنا الجنوبية منذ خمسة عشرة سنة، كما سأطلب من رئيس الحكومة الحالي السيد الفيلالي أن يتولى وزارة الشؤون الخارجية التي أشرف عليها منذ سنوات لنفس الأسباب، أما باقي الوزراء فأنا أنتظر اقتراحاتك».

رحبت ببقاء الوزيرين المذكورين. ولم يثر معي، جلالته، مطلقا، ما اصطلح عليه بوزراء السيادة، فاستقر رأيي، على اقتراح استمرار السيدين عمر عزيمان وزيرا للعدل والمرحوم العلوي المدغري وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية.

شكرت صاحب الجلالة على هذه الثقة وأكدت له استعدادي لتحمل هذه المسؤولية، وأن مناصب الوزارة لا تهمنا في حد ذاتها، بل الأساس هو مصلحة الوحدة الوطنية ومصلحة الشعب المغربي، وضع بلادنا على سكة التقدم، وشكرته على استعداده لضمان الأغلبية للحكومة المقبلة لمدة أربع سنوات.

غير أنني أكدت، أنه لدينا التزام مع أعضاء الكتلة الديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار تشكيل أغلبية داخل مجلس النواب من الأحزاب التي صوتت لعبد الواحد الراضي رئيسا لهذا المجلس، وعلينا الاستمرار في هذا التمرين الديمقراطي الذي أفرز أغلبية ومعارضة داخل مجلس النواب. وأكدت لجلالته أننا سنكون خلفه من أجل إخراج بلادنا إلى ما نتمناه جميعا لتلبية طموحات الشعب المغربي.

طلب مني صاحب الجلالة أن آخذ الوقت الكافي لتشكيل الحكومة وعبر لي عن استعداده للقاء معي كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وقبل وداعه ونحن واقفان في مكتبه، اقترح علي

جلالته أن نلتزم معا أمام القرآن الكريم الموجود على مكتبه، «على أن نعمل معا لمصلحة البلاد وأن نقدم الدعم لبعضنا البعض»، وتلا هذه العبارات ورددتها بعده، وكان هذا القسم بمثابة عهد التزمنا به لخدمة البلاد والعباد، بكل تفان وإخلاص. كان قسما فعليا، بشأن التعاضد سويا لفائدة حاضر ومستقبل المغرب. أما القسم الرسمي بروتوكوليا كما تقتضيه تقاليد التنصيب الرسمي، فقد أديته يوم التنصيب مع كافة الوزراء الجدد.

عند خروجي من مكتب الملك، التقيت في بهو القصر السيد إدريس جطو الذي كان آنذاك وزيرا للمالية، وكان أول المهنئين.

والحق، وأنا أمام ضميري، أصبحت مرتاحا عندما انتهت الاتصالات التي تلت تكليفي برئاسة حكومة التناوب، يوم 4 فبراير 1998. ولم يكن مصدر هذا الارتياح عدد المقاعد الذي حصلنا عليها، مع حلفائنا في الكتلة الديمقراطية، رغم أنها تعبر عن حقيقة الخريطة السياسية في المغرب، بل لقد كان ما لمسته في جلالته من عزم أكيد على إنجاح تجربة التناوب، كان هذا هو مصدر الارتياح.

فلقد حباني بالضمانات السياسية والأخلاقية التي من شأنها أن تعطل المعول السلبي، لما اتسمت به الانتخابات ونتائجها ومما اشتكى منه الجميع، وأكثر من ذلك لمست، فيه ما يبعث الثقة والاطمئنان في النفس، أن هناك قرارا حقيقيا من جلالته بالدخول في عملية إصلاح شاملة، تتدارك ما فات وتؤسس لما هو آت.

وإن الواجب يفرض علي اليوم، أن أؤكد أنه كان قد قرر بصفة لا رجعة فيها تدشين عهد جديد، بإعطاء « التناوب» مضمونا مؤسساتيا، وتجاوبا من جلالته مع رغبة الرأي العام الوطني في رؤية بوادر التغيير بشكل ملموس.

لن أتردد قط في الإشادة بالتصور الجديد الذي أعطاه جلالته لبنية حكومة التناوب، والذي ارتفع بمنصب الوزير الأول إلى طموح مستوى المؤسسة التي تعمل جنبا إلى جنب مع جلالته في إطار مسؤولياتها الخاصة والتي تجعل من الحكومة ككل، سلطة تنفيذية تشكل مع البرلمان والقضاء، قوام دستورية الحكم في بلادنا.

كانت فلسفة جلالته في هذا المجال تقوم على خلق سوابق وتقاليد جديدة، تتراكم، لتصبح بالتدريج عنصرا في بنية الدولة ككل.

لقد كانت ثقة كبيرة وواعدة من ملك قرر أن يجعل من شعار «التناوب» لا مجرد تناوب أشخاص أو أحزاب، بل بداية مسيرة جديدة خصها جلالته بقسم خاص، قسم يوم 4 فبراير

1998، مسيرة إقرار وضعية مكان أخرى، وضعية ديمقراطية تعتمد على برامج التنمية الشاملة بوتائر سريعة متوازنة.

هكذا، فالتناوب كما فهمناه وقبلنا تحمل المسؤولية الحكومية في إطاره ومن أجل إنجازه، هو التناوب بين وضعيتين، وضعية الأربعين سنة السابقة له، ووضعية بديلة يتم بناؤها بدعم من الملك ودعم من الشعب ومساندة برلمانية كافية، ووضعية دولة الحق والقانون والمؤسسات، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية مبنية على أساس التوازن في الحكم والقرار.

لتشكيل الحكومة، كان علي أن أنتظر ما سيسفر عليه مؤتمر حزب الاستقلال الذي سبق أن عقد مؤتمرا استثنائيا بعد الإعلان على نتائج الانتخابات التشريعية التي وضعته في الصف الخامس، حيث حصل على 32 نائبا برلمانيا في الوقت التي احتل فيها المراتب الأولى في الانتخابات المحلية، البلدية والقروية، واعتبر حزب الاستقلال أنه كان ضحية للتزوير واتخذ في هذا المؤتمر الاستثنائي، قرارا بعدم المشاركة في جميع المؤسسات التي ستسفر عنها هذه الانتخابات.

وكان يلزمني فتح الحوار مع قيادته الذي توج بتمكيني من أخذ الكلمة في مؤتمره العادي لتجديد هياكله وانتخاب أمين عام جديد والمشاركة في الحكومة في إطار مراجعة موقفه السابق، وكان ذلك حدثا سياسيا هاما.

كان علي أيضا فتح مفاوضات مع الأحزاب التي برزت كأغلبية في انتخاب عبد الواحد الراضي رئيسا للبرلمان، الذي رشحته فرق الكتلة الديمقراطية كمرشح، مشترك، لينافس مرشح الأغلبية السابقة السيد امحند العنصر.

أسفرت نتائج التصويت على فوز عبد الواحد الراضي كمرشح الكتلة الديمقراطية ب 182 صوتا، إذ بالإضافة إلى أصوات نواب الكتلة، صوت برلمانيو أحزاب أخرى، وهي التجمع الوطني للأحرار برئاسة أحمد عصمان، والحركة الشعبية الوطنية برئاسة المحجوبي أحرضان.

أثناء فترة الاستشارات الطويلة، اجتمعت مع المرحوم الحسن الثاني حوالي أربع مرات، كنت أنوي في البداية تأسيس حكومة لا يتجاوز أعضائها 18 إلى 20 وزيرا، تشتغل على قطاعات كبرى. غير أن تعدد أحزاب الأغلبية، السبعة، وانفتاح شهية الإستوزار لدى الجميع حالت دون ذلك.

تم تنصيب الحكومة الرابعة والعشرين من طرف صاحب الجلالة يوم 14 مارس 1998، ولا أزال أذكر الكلمة التي ألقاها يوم تنصيب حكومة التناوب التوافقي، ومن بين ما ورد فيها:

«وإننا بهذه المناسبة نريد أن ننوه باللياقة والجد اللذين تحلى بهما وزيرنا الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي في تكوين هذا الطاقم الحكومي. فقد كنا نتابع خلال مذاكرتنا معه مجهوداته لانتقاء أفراد الحكومة. وها نحن اليوم نتوجه إلى أفراد الحكومة لنقول لهم: مرحبا بكم أولا، وثانيا عليكم أن تكونوا منسجمين متضامنين، فإذا كان الوزير الأول دستوريا هو المسؤول عن تنسيق أعمالكم وتسيير الإدارة، فمن جهتكم أنتم عليكم أن تساندوه وأن تعلموا أنكم رغم مشاربكم السياسية، تعملون لبلد واحد ولشعب واحد موحد ولمصير واحد كيفما كان مآله، ونرجو من الله أن يكون مآله حسنا طيبا غنيا ثريا سيرجع فضله إليكم إن شاء الله.»

« إننا سنقف دائما معكم وبجانبكم وأؤكد مرة أخرى للسيد الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي ما قلته له في أول لقاء معه.. إنني منطقي مع نفسي، وفي كل الأحوال، ووطني مع نفسي وهو كذلك منطقي ووطني مع نفسه، فليكن، ولتكونوا جميعا وليكن هو بالخصوص، على يقين من أنه سيجد فينا الدعم لخطاه والتأييد لمسعاه، ونرجو لكم من الله- سبحانه وتعالى- التوفيق والسداد والنجاح.»

منذ هذا التاريخ، كنت أجتمع مع جلالته على الأقل مرة في الأسبوع، وفي بعض الحالات كنا نجتمع عدة مرات في الأسبوع، ونلتقي كل أسبوع لتحضير جدول أعمال الاجتماع الحكومي الأسبوعي، كما كنا نعقد اجتماعا خاصا لتدبير جدول اجتماعات المجالس الوزارية. هذا بالإضافة إلى الاجتماعات الطارئة كلما اقتضت الضرورة ذلك، سواء فيما يخص القضايا الوطنية أو الدولية، التي نتبادل خلالها الآراء قبل اتخاذ القرارات الضرورية.

بقاء وزير الداخلية في الحكومة، هذه القضية أسالت مدادا كثيرا، ولكننا أثبتنا أنها رغم أهميتها، ليست الأهم.

لقد لجأنا إلى دبلوماسيتنا ولباقتنا ومرونتنا في هذا المجال ، حتى يتم التعبير عن الأشياء بشكل جيد دون أن تكون جارحة، وعلينا أن نتذكر بأن جلالة الملك أراد التغيير واتفق مع برنامجنا الحكومي دون تحفظ، فهؤلاء الوزراء منتدبون من طرف جلالته وعليهم أن يطبقوا تعليماته التي تتطابق تماما مع التصريح الحكومي.

ضمت هذه الحكومة عددا من الوزراء صحفيين، وقد علق أحد الزملاء على هذه الظاهرة: «أننا سعداء جدا لأن العالم العربي بعد حكم الجنرالات جاء دور الصحفيين ليكونوا في الحكم، كما أنهم نشطاء في حقوق الإنسان».

في رسالة إلى أعضاء الحكومة 26 ماي 1998

التصريح بممتلكات الوزراء والقضاء على أشكال التبذير

إن تعيين صاحب الجلالة أيده الله ونصره لأول حكومة للتناوب يعتبر لحظة تاريخية هامة في مسلسل الإصلاحات التي بدأها جلالة الملك منذ سنة 1992، وهو يستجيب إلى تطلعات الشعب المغربي الذي رحب بهذا التعيين بكثير من الأمل، ويجب علينا أن نبذل أقصى ما يمكن لنكون في مستوى الثقة المولوية، وفي مستوى طموحات السكان عن طريق وضع سياسات للتغيير.

ويجب أن يسير التغيير في اتجاه تعميق المسلسل الديمقراطي، وتعزيز دولة القانون، ومحاربة البطالة وكذا تحسين المستوى المعيشي. وينبغي أن يتبلور هذا التغيير بالدرجة الأولى، بتطهير البيئة المؤسساتية، بواسطة إصلاح الإدارة والعدل. كما ينبغي أن يبرز تسريع مشروع التنمية الاجتماعية، وتقوية تنافسية لاقتصادنا وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستديم كفيل بإحداث مناصب الشغل والإنصاف في مجال توزيع المجهودات وثمار النمو بين الفئات الاجتماعية وبين الجهات والأجيال.

ولهذه الغاية يتعين على الحكومة أن تكون قريبة من المواطنين بصفة دائمة بإعطاء الأولوية لكل من يمسهم عن قرب، وبأن تكون دائما في الاستماع إليهم، شاعرة بمشاغلهم اليومية.

وسأسهر شخصيا على أن تترجم مبادرات الحكومة سريعا إلى أعمال فعلية وفعالة لخدمة مواطنينا.

بناء أعراف جديدة للعمل الحكومي

وتقتضي هذه المبادرة توطيد الثقة بين الشعب والحكومة. ومن أجل ذلك يتعين على الحكومة أن تؤسس عملها على أخلاقيات مستمدة من قيم النزاهة والاستقامة، والكفاءة والاستحقاق، والوضوح والشفافية، واحترام القانون وروح المسؤولية، والحوار والتشاور، والعدالة والتضامن.

وتماشيا مع هذه الأخلاقيات، أدعو السادة أعضاء الحكومة إلى الاحترام الدقيق لمقتضيات الظهير الشريف رقم 143/92/1 الصادر في 7 دجنبر 1992 بإقرار تصريح بالشرف بشأن ممتلكاتهم، وبالسهر على القضاء على كل أشكال التبذير في مجال تسيير مهامهم.

إنكم مقبلون في الآجال القريبة على تشكيل دواوينكم، طبقا لأحكام الظهير الشريف رقم 1.74.331 الصادر في 23 أبريل 1975 كما تم تغييره وتتميمه.

وإنني لأدعوكم إلى الالتزام بهذا الظهير الشريف وانتقاء رئيس الديوان والمستشارين التقنيين من بين أطر عليا مشهود لها بالكفاءة والمروءة.

وإن أعضاء الحكومة لمدعوون إلى الاعتماد على الموارد البشرية العديدة الجيدة والموجودة في إداراتنا العمومية. ويتعين عليهم أن يعملوا على استثمار هذا الرأسمال البشري بتحسين ظروف عمله في حدود الإمكان.كما يتعين عليهم تحميل المسؤولية لأطر الإدارة بإشراكهم في إعداد القرار وتحفيزهم بتقدير قيم الكفاءة والفعالية والنزاهة.

وهذا بالذات هو المعنى الحقيقي للميثاق من أجل التغيير الذي سيكون أساس مأمورية حكومتنا، طبقا لإرادة صاحب الجلالة أيده الله ولأماني الشعب المغربي.

التضامن الحكومي:

السيدات والسادة الوزراء،

إن حكومتنا منبثقة من تحالف عريض حدد لنفسه أهدافا مشتركة، وإن المكونات التي تشكله ستتصرف بانسجام جماعي وتضامني، «تعملون لبلد واحد ولشعب واحد موحد» كما أكد ذلك صاحب الجلالة حفظه الله بمناسبة تعيين الحكومة.

ومن هذا المنطلق، فإن أعضاء الحكومة مدعوون إلى تجاوز الحسابات الانتمائية من أجل العمل جميعا على تحقيق البرنامج الذي سيلزم المسؤولية الجماعية للحكومة.

وإن نجاح هذه المهمة لرهين بدرجة كبيرة بقدرتنا على الحفاظ على التضامن الحكومي وتقويته. وسأحرص شخصيا وبحزم في جو من التشاور، على ألا ينال أي شيء من تماسك الحكومة وانسجام عملها.

ويتعين في أول الأمر على الحكومة أن تتعبأ للدفاع عن وحدتنا الترابية وإحباط كل المناورات التي تستهدف النيل من قضيتنا الوطنية.

غير أن مهمة الحكومة تأتي في ظرفية وطنية ودولية جد صعبة. وفي هذا الإطار سيتقدم كل من السيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بعرض لإبراز مختلف جوانب هذه الظرفية.

على كل حال علينا أن نوسع هامش إمكانياتنا بتدبير عمومي فعال، وبتعبئة كل القوات الحية في بلادنا في إطار مقاربة تشاركية. ويتطلب هذا المنظور مساهمة أقوى للفاعلين

الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين، عن طريق إشراك مؤسساتي أكبر يشجع على الحوار والتشاور، كما يستهدف إشراك المجتمع المدني بكيفية ملموسة في هذا التوجه.

كما يجب أن تطبع هذه المقاربة علاقاتنا مع البرلمان. وفي هذا الإطار يتعين على الحكومة أن تنظم هذه العلاقات طبقا للتعديلات الدستورية التي أقرت إحداث البرلمان بغرفتيه، كما عليها أن تسهر على تقوية الحوار والتشاور مع كل مكونات الغرفتين. وسيتولى الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تقديم عرض في هذا الشأن.

تنظيم العمل الحكومي:

السيدات والسادة الوزراء،

طبقا لأحكام المادة الستين من الدستور، يتعين على الحكومة أن تهيئ التصريح الذي سيقدم من لدن الوزير الأول أمام كل من غرفتي البرلمان. وسيعرض هذا التصريح التوجهات الكبرى للعمل الذي تقترح الحكومة القيام به في مختلف قطاعات النشاط الوطني. وسيشكل التصريح إطارا مرجعيا لكل القطاعات الوزارية خلال الأشهر المقبلة ويحدد أولويات الحكومة.

وحتى يتسنى تنظيم العمل الحكومي وعقلنته، فإن هذه التوجهات ينبغي أن تتبلور في مخططات قطاعية. ولذا يتعين على كل وزير، بتنسيق مع السادة الوزراء وكتاب الدولة المنتدبين لديه، تحضير مخطط عمل لوزارته على المدى القريب والمتوسط وتوجيهه إلى الوزير الأول.

وسيعهد إلى السادة أعضاء الحكومة، كل في مجال اختصاصاته، وضع البرنامج المحدد حيز التطبيق، وهم مدعوون إلى التنسيق فيما بينهم حول كل الملفات ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الإطار يتعين عليهم التحاور فيما بينهم وتسوية المشاكل المحتملة، ولا يلجأ إلى تحكيم الوزير الأول إلا في آخر المطاف وعند الاقتضاء.

وسيتم هذا التحكيم في نطاق الاحترام الدقيق لمعايير التناسق والانسجام وبمراعاة أولويات البرنامج الحكومي وسأسهر على تأمين التنسيق اللازم لإنجاز مهمتنا تيسيرا للعمل الحكومي وضمانا لفعاليته.

ولهذه الغاية ستنظم على صعيد الوزارة الأولى وبكيفية دورية، اجتماعات مع الكتاب العامين لبعض القطاعات من أجل ضبط مدى تقدم تنفيذ مخططات العمل.

ومن جهة أخرى، ونظرا للأهمية القصوى التي يجب أن نوليها لصورة الحكومة داخل الرأي العام، فإنني أولي قيمة كبرى لكي أكون محيطا بمشاريعكم في مجال التواصل حتى يتسنى لنا جميعا بصفة تشاورية ضمان تناسق أقوى وفعالية أمثل في هذا المجال.

إن مجالس الحكومة تعتبر مجالا متميزا للعمل الحكومي. فهي من جهة، مناسبة لإطلاع السادة أعضاء الحكومة على وضعية قطاع معين وعلى الأعمال المنجزة فيه، ولدراسة مشاريع القوانين أو المراسيم المعروضة عليه من جهة أخرى.

وسيحدد جدول أعمال المجالس من لدن الوزير الأول أخذا بعين الاعتبار للأولويات المحددة في مخطط عمل الحكومة.

إن اجتماعات مجلس الحكومة لمن شأنها تمكين السادة الوزراء من التشاور حول القضايا الكبرى التي تدخل في نطاق اختصاصاتهم. إلا أن ذلك يتطلب أن تنظم هذه الاجتماعات بكيفية فعالة.

ولهذا أنتظر من السادة الوزراء أن يسهروا على أن تكون هذه الاجتماعات مسبوقة، على صعيد كل وزارة، بعمل تحضيري للملفات، أعلق أكبر الأهمية على جودة تحضيرها، ويتعين أن تشتمل هذه الملفات على مشاريع النصوص مصحوبة بمذكرات تقديمية واضحة وشاملة، وبمجموع الإجراءات المرافقة، وكذا بتقويم لانعكاسها، خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

وستقوم الأمانة العامة للحكومة بدراسة النصوص التشريعية والتنظيمية باعتبارها مكلفة بالنظر في تطابقها القانوني وانسجامها مع النصوص الأخرى الموجودة، قبل تقديمها إلى مجلس الحكومة.

السيدات والسادة الوزراء،

إن المهمة التي أناطنا بها صاحب الجلالة أيده الله، طبقا لإرادة جلالته في إدخال بلادنا في عهد جديد، واستجابة لتطلعات الشعب، تحملنا مسؤولية جسيمة لا يجهل أحد ثقلها ونبلها، وينبغي أن نكون في مستوى هذه الثقة.

وبفضل دعم صاحب الجلالة ومساندة البرلمان وكذا مستوى نضج الشعب المغربي، سأعمل في إطار التضامن والمسؤولية الجماعية للحكومة، على بذل كل ما في وسعي لتأمين نجاحنا جميعا في هذه المهمة.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جيوب المقاومة

بخصوص ما أطلقت عليه «جيوب المقاومة» فإنه من الصعب تصوير هذه الجيوب تصويرا دقيقا. لكن الجميع يدرك أن من تمكن من بناء مصالح أثناء العهود السابقة، أو لايزال، ويرى في التغيير والتجديد تهديدا لمركزه الاقتصادي أو مركزه السياسي، سيكون منخرطا في بنية هذه الجيوب.

الواضح أن المصالح المتراكمة لابد أن تجعل نوعا من البشر يستفيد من هذا الإرث، فنحن لا نستغرب أن تلك الجيوب موجودة ولها أثر سياسي، واشتغلت وحاولت وضع كل العراقيل ، ولكنها لم تفلح في إفشال تجربة التناوب التوافقي .

فمنذ أن اختار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نهج النضال الديمقراطي، والمشاركة في جميع الاستحقاقات المحلية والتشريعية، كان إدريس البصري يهيمن على ما أطلق عليه «أم الوزارات»، أي وزارة الداخلية، التي كانت لها اليد الطولى في تزوير الانتخابات وفي صنع أحزاب إدارية قبل أي استحقاق لتحتل المراتب الأولى فيه.

كان قدرنا في المعارضة، هو مقاومة هذا الأسلوب والتصدي له. وبفضل صمود وتضحيات المناضلين، تمكنا من الاستمرار في مواجهة هذا النهج الذي وقف سدا منيعا أمام تقدم المغرب وحال دون بناء إنسان مغربي متحرر من القيود، يسعى للعيش في مغرب ديمقراطي بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

عندما اقترح علي المرحوم الملك الحسن الثاني، الاحتفاظ بإدريس البصري كوزير للداخلية في حكومة التناوب التوافقي لأن مجلس الأمن كان ينوي إجراء الاستفتاء في أقاليمنا الجنوبية، سنة 1998، ولكونه كان ماسكا بهذا الملف لأزيد من 15 سنة، فضلت أن يكون ضمن الطاقم الحكومي، بدل أن يلتحق بالديوان الملكي، ويصبح إذاك في موقع لن يتردد في استغلاله من أجل وضع عراقيل من شأنها تعقيد طرق الاتصال بجلالة الملك، وبالتالي عرقلة النشاط الحكومي.

كان قراري أن بقاءه داخل التشكيلة الحكومية، يمنحنا فرصا أكثر لمواجهة أي محاولة من شأنها التأثير على البرنامج الحكومي. وهذا ما حصل فعلا، بحيث لم يعد يقوم بنفس الدور الأساسي والرئيسي الذي كان يعتقد أنه الوحيد القادر على إنجازه.

لم يعد سرا أنه في الحكومات السابقة، لم يكن الوزير الأول يتجرأ على افتتاح أشغال أي مجلس حكومي إلا بعد حضور وزير الدولة في الداخلية، وكان يسري نفس الأمر في المجالس الأخرى، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كان عضوا فيه، كانوا ينتظرونه، بالساعات إلى حين وصوله لافتتاح أشغال الجلسة.

ورغم التعليمات التي أُصْدِرت إليه من طرف جلالة الملك الحسن الثاني رحمه اله، بعد تعييني وزيرا أولا، بواجب الدعم من أجل إنجاح هذه التجربة، إلا أنه وكما يقال، الطبع يغلب التطبع.

التجسس على الاستشارات وقضايا أخرى

عندما بَدَأْتُ الاستشارات الأولى لتكوين حكومة التناوب التوافقي وَفَّرَ لي الإخوان في الحزب شقة في حي أكدال بالرباط، لعقد اللقاءات الأولى المتعلقة بالمشاوراتَ. بعد ذلك بمدة، سرعان ما سنكتشف، أنه تم زرع أجهزة للتجسس وأخرى لتسجيل محتوى هذه المشاورات داخل الشقة، وبالنتيجة تم التخلي عنها واللجوء إلى أماكن أخرى متعددة لنفس الغرض.

كانت المعركة حول الإعلام من أشرس المعارك التي تمت فيها المواجهة مع البصري، وقد عانى المرحوم الأستاذ محمد العربي المساري من جراء ذلك، لدرجة أنه قدم لي استقالته مرتين، وقد تراجع عنهما بعد النقاش معه، وقد حاولت حثه على الاستمرار في مواجهة جيوب المقاومة، لأننا لم نأت من أجل المناصب، بل جئنا من أجل الإصلاح، وهو أمر جد صعب ومساره وعر ويتطلب جهدا وصبرا لا يَنْضُبان.

وبأن هذه المعارك عشناها من موقع المعارضة، أما الآن، ونحن في موقع المسؤولية، فإنه من المفروض علينا أن نضاعف الجهد وألا نستسلم. وبعد أخذ ورد، استطعنا في الأخير في المجال السمعي البصري ان نضع حدا لاحتكار الدولة لهذا القطاع منذ 1924 وقد تحقق تحريره بعدما صدر ظهير تشكيل الهيأة العليا ومختلف المشاريع والقوانين التي تولت تدبير الإذاعة والتلفزة من خلال عدة أوراش. ليتم تحرير الإعلام من هيمنة ما كان يطلق عليه «أم الوزارات».

بعد أن أصدرت الحكومة قانون الصفقات العمومية، الذي يفسح المجال أمام جميع المقاولات الوطنية والأجنبية للتنافس على المشاريع المعروضة، تصدت له جيوب المقاومه، لأن الصفقات العمومية كانت توزع على البعض دون الآخر.

هكذا عندما قررنا فتح باب المنافسة فيما يخص خوصصة الخط الثاني للهاتف النقال أمام جميع الشركات، أبدى إدريس البصري اعتراضه على فتح العرض أمام كل الشركات، متخوفا من خطورة نجاح إحدى الشركات التي تنتمي لإحدى الدول المتخلفة تكنولوجيا، في الحصول على العرض، وهو الأمر الذي قد تكون لديه عواقب سلبية على الاقتصاد الوطني. ويرى أنه من الأفضل في هذه الحالة، اللجوء إلى الشركات المعروفة عالميا والتي لها الريادة في هذا المجال والتعاقد معها مباشرة بدون فتح مناقصة أمام الجميع.

وأتذكر أن المرحوم الحسن الثاني، في إحدى اجتماعاتنا الأسبوعية، أثار انتباهي إلى مخاطر فتح المناقصة أمام الجميع، ولكنني طمأنته بأن دفتر التحملات تضمن كل الشروط الضرورية التي تُلْزِم كل المتنافسين، وبأن الهدف من هذه العملية هو تطبيق قانون الصفقات العمومية، وفتح التنافس أمام الجميع بكل شفافية، مما سيضع حداً للأساليب السابقة التي تدفع الشركات الراغبة في الاستثمار في بلادنا، إلى البحث عن الوسطاء والسقوط في المماطلات الإدارية وغيرها من العراقيل التي لا تشجع الرأسمال الأجنبي على المجيء إلى المغرب.

وهذا ما حدث بالضبط، حيث تمت المنافسة حول هذا العرض بكل شفافية، وجلبت هذه العملية مليار ومئة مليون دولار للمغرب، وأعطت مزيدا من المصداقية وحفزت العديد من المستثمرين على الاستثمار في بلادنا.

بل إنه بفضل هذه الصفقة، تم تأسيس صندوق الحسن الثاني، الذي تدارس معي بشأنه المرحوم الملك الحسن الثاني، عندما زارني في مستشفى ابن سينا صيف 1999، كما خص خطاب عيد الشباب 9 يوليوز 1999 لهذه الصفقة ، وخُصِّصَ مبلغ 700 مليون دولار كله لميزانية الاستثمار والدعم الاجتماعي.

عند دراسة صندوق المقاصة، اتضح ان الدعم المخصص للسكر، تستفيد منه العديد من الشركات التجارية التي تستهلك مئات الأطنان من السكر المدعم، في حين أن دعم هذه المادة موجه بالأساس الى المواطن المغربي الذي يستهلك السكر كجزء من غذائه اليومي مع الشاي، خاصة في العالم القروي وكان يجب أن يقتصر هذا الدعم على المستهلك العادي فقط.

اتخذنا قرار رفع هذا الدعم عن الشركات الكبرى التي تستهلك كميات هائلة من مادة السكر في صناعة المشروبات الغازية وصناعة الحلويات. اعتبر وزير الدولة في الداخلية أن من شأن هذا القرار المس مباشرة بالأمن العام، من خلال رد فعل مرتقب من طرف هذه

الشركات وهو الزيادة في أسعار المواد، وهو ما قد يشكل خطرا على الأمن العام في كل الجهات، التي ستكون فرصة لتفجير السخط وخروج الناس للاحتجاج عبر مظاهرات ضد هذا الإجراء، وقد تكون عواقبها وخيمة.

أثناء اللقاء الأسبوعي للمغفور له الحسن الثاني وبحضور الأستاذ أحمد الحليمي الذي كان مسؤولا عن هذا الملف، أثار انتباهنا إلى كون الحكومة لازالت في بداياتها الأولى، وقد يكون من شأن قرار رفع الدعم عن السكر بالنسبة لهذه الشركات، التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين مما قد ينتج عنه عواقب وخيمة نحن في غنى عنها. وشرحنا لجلالته، أن المغربي البسيط والذي يتناول طعامه مصحوبا بالشاي، لن يمسه القرار ولا حتى مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، وأن القرار سيطبق فقط على الشركات الكبرى، ومنها العالمية التي تستهلك كميات كبرى من السكر. وفعلا، تم اتخاذ القرار دون حتى أن يشعر المواطن العادي والطبقة المتوسطة بآثاره، ودون أن يهتم الإعلام بذلك القرار.

عرقلة مؤتمر منظمة العفو

دأبت منظمة العفو الدولية على إصدار تقارير سنوية، حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب، وكانت تشن في كل المحافل الدولية حملة ضدنا، على غرار باقي الدول في العالم التي لا تحترم حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا. وقبل مجيء حكومة التناوب، تم تفعيل العديد من القرارات التي سبق أن اتخذت في السنوات السابقة منذ التسعينيات، وكان أهمها إطلاق سراح المختطفين وصدور العفو العام، وانخراط المغرب في التوقيع على العديد من الصكوك والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

في ظل هذه الظروف، حاولنا إقناع هذه المنظمة الدولية بتنظيم مؤتمرها السنوي في المغرب، وجاء رئيسها آنذاك السيد « بيير ساني» Pierre Sane، الذي قاد هذه المنظمة من سنة 1992 إلى غاية 2001، إلى الرباط من أجل التحضير لهذا الحدث، الذي له رمزية، باعتبار أنه عندما تعقد هذه المنظمة مؤتمرها في دولة ما، فهو بمثابة شهادة دولية أن هذا البلد وضع قطار حقوق الإنسان على السكة الصحيحة.

في تلك الأثناء قام وزير الداخلية بتقديم تسجيل صوتي للملك الحسن الثاني، لحوار شخصي بين السيد «ساني» رئيس المنظمة مع أحد مناضلي اليسار المغربي، بحيث تم استدراجه في حوار ليتورط السيد «ساني» بالتلفظ بكلمات تمس مقدسات هذا الوطن. وكان هذا التسجيل كافيا لتأخير عقد مؤتمر منظمة العفو الدولية في المغرب آنذاك.

التشويش على عودة السرفاتي

سرب حوار مترجم كان قد أجراه السرفاتي مع جريدة إسبانية مغمورة، إلى يومية «النهار» اللبنانية، شهرين فقط بعد تسلمي قيادة حكومة التناوب. حرص أن يقدم نسخة منه إلى جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني بعد عودته من قمة عربية بمصر، وأظنها قمة شرم الشيخ، إدريس البصري، فكان رد فعل جلالته عنيفا.

لقد عمل الراحل البصري دوما على عرقلة أي مبادرة لإيجاد حل نهائي لملفات حقوق الإنسان بالمغرب. ومما قاله السرفاتي في ذلك الحوار، إطلاقه تعبيرا استعاره من أحد كتاب الأروغواي، يصف فيه المغرب ب «الديموكتاتورية». ولقد استغل ذلك الحوار بطريقة مغرضة. بينما، الحقيقة أنه في أغلب مواقفه ظل متشبثا بمبادئه، مهما تطورت مواقفه السياسية خاصة فيما يتعلق بالقضية الوطنية..

كنت حريصا من جهتي على إنهاء ملف حقوق الإنسان وضمنه ملف المنفيين، لما فيه مصلحة صورة بلدنا ومصداقيتها في مختلف جهات العالم، وبالعلاقة من المؤسسات الدولية المؤثرة في صناعة القرار السياسي والإقتصادي الدولي.

وفي بداية العهد الجديد لمحمد السادس في شهر شتنبر 1999، عاد ابراهام السرفاتي إلى وطنه، بعيدا عن أعين البصري الذي كان لا يزال وزيرا للداخلية، ولكنه تلقى الخبر كباقي المغاربة عبر وسائل الإعلام ساعة قبل نزول الطائرة بمطار الرباط وعلى متنها ابراهام السرفاتي وزوجته.

الإصرار على الاجتماع مع الولاة والعمال

كانت هناك أيضا معركة الاجتماع مع الولاة والعمال مع الوزير الأول (وهو أمر يحدث لأول مرة)، حيث أبدى ادريس البصري مقاومة شرسة، للحيلولة دون اجتماعي مع أطر القطاع الذي يترأسه السيد وزير الداخلية.

لكن، وبعد إصرار مني، كوني رئيس الإدارة المغربية، مما يُخَوِّلُ لي الحق في الاجتماع مع من أشاء من أطر الدولة المغربية، وبالأخص، تلك التي لها احتكاك مباشر مع الساكنة في مختلف أرجاء البلاد، ولكونها لا تمثل فقط وزارة الداخلية بل تمثل كل القطاعات الحكومية بدون استثناء. في الأخير، تم اللقاء مع السادة الولاة والعمال وألقيت بالمناسبة الكلمة التالية :

حكومتنا مسنودة بثقة الملك، مهمتنا نقل المغرب إلى القرن 21

حضرات السادة الولاة والعمال،

إنني لأشعر بسعادة خاصة أن يكون لقاؤنا هذا أول لقاء للوزير الأول مع ولاة وعمال المملكة في ظل حكومة التناوب التي أرادها صاحب الجلالة حفظه الله عنوانا للتغيير وتدشين مرحلة متقدمة في مسلسل دمقرطة بلادنا وهي على أبواب القرن الواحد والعشرين.

وقد جاء هذا اللقاء في وقته المناسب بعدما فرغت الحكومة من وضع برامجها واكتملت لديها معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والإداري وكذلك مناهج ومخططات الاصلاحات الضرورية التي تتطلبها طبيعة المرحلة والتي تجلت أهم محطاتها في التصريح الحكومي والقانون المالي وصياغة البرنامج الحكومي القصير المدى وفي وضع توجهات المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وفي مناظرة الجماعات المحلية ومناظرة التشغيل اللتين انعقدتا بأمر ورعاية وتوجيه من صاحب الجلالة نصره الله.

وها نحن اليوم نستطيع أكثر من أي وقت مضى أن نتداول فيما بيننا بكيفية عملية وفيما تفرضه الظرفية من مسؤولية الانجاز والتنفيذ على مختلف مستويات الدولة الجهوية والإقليمية والمحلية.

السادة الولاة والعمال،

إنكم تعلمون أن التصريح الحكومي الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه في أبريل 1998 قد حدد الاختيارات والتوجهات والأولويات التي اعتمدتها حكومة صاحب الجلالة والذي عكس برنامجا واسعا وطموحا يستهدف خمسة محاور للإصلاح مرتبط بعضها ببعض، وهي إصلاح الإدارة المغربية من خلال ميثاق حسن التدبير، تحديث وتخليق النظام القضائي، خلق شروط نمو مرتفع ودائم من شأنه أن يوفر أكبر عدد من مناصب الشغل، وذلك في إطار احترام التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية للبلاد.

العمل على إقرار توازن في التوزيع بين الجهات الجغرافية والفئات الاجتماعية، وذلك في إطار ميثاق التضامن الاجتماعي.

وأخيرا إقامة نظام تعليمي عصري مندمج وعادل وناجح من شأنه أن يوفر شروط ولوج المغرب لمجتمع الإعلاميات والمعرفة كما تفرضه متطلبات القرن الواحد والعشرين.

ولقد اتجهت الحكومة بالرغم من الإكراهات المالية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا تخفى عليكم وضيق هامش التصرف الناجم عنها إلى اتخاذ التدابير في القانون المالي التي من شأنها أن تضع موضع التنفيذ عددا من هذه الاختيارات الواردة في التصريح الحكومي، وبالخصوص التي تهم تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتوسيع مجالات التنمية الاجتماعية والجهوية والتقليص من الفوارق بين البوادي والحواضر في ميادين التعليم والخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية، والانفتاح على التقنيات ووسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة والتركيز على إصلاح أجهزة العدالة، والإدارة، واعتماد منهجية التشاور والحوار مع مختلف الفرقاء في الإدارة والمجتمع، غايتنا من ذلك أن تكون عملية التغيير التي يريدها صاحب الجلالة والتي تجاوب معها تجاوبا عميقا الرأي العام الوطني والدولي مشروعا وطنيا جماعيا يشارك في إنجاحه كل ذوي النيات الحسنة والغيرة الوطنية.

على أننا نعلم أنه مهما يكن مستوى الإرادة والحماس على صعيد الأجهزة المركزية، فإن التغيير لن يكون إلا شعارا محدود الأثر ما لم يجد له امتدادا عمليا في أجهزة حكومية وتمثيلية تتوفر على نفس الإرادة والحماس على صعيد الجهة، والإقليم، والجماعة التي لها ارتباط يومي بحياة وعيش المواطنين.

أيها السادة الولاة والعمال إنكم أدرى من غيركم بما يوليه دستور المملكة من عناية خاصة للاختيارات التي تستهدف تقوية اللامركزية وترسيخ مبادئ الديمقراطية المحلية وتنظيم العلاقة بين الجماعات المنتخبة وسلطات العمالة والإقليم والجهة.

إن أحداث الجهات بمقتضى الدستور يعطي مفهوما متطورا ومنفتحا لنظام اللامركزية وعدم التمركز حيث يوسع من إمكانية إشراك مجموع الهيئات المنتخبة داخل الجهة في مجلس موحد ينسق ويضع المخطط الجهوي الذي يستجيب لحاجيات ومتطلبات السكان ويخلق نوعا من التضامن والتكافل المنظم بين الجماعات والأقاليم.

ويبرز الدستور من جهة أخرى دور العمال في العمالات والأقاليم والجهات على أنهم يمثلون الدولة ويسهرون على تنفيذ القوانين كما يحملهم المسؤولية عن تطبيق قرارات الحكومة. وهكذا، فإن العامل الذي يعينه صاحب الجلالة لتقلد هذه المهمة السامية أضحى في إقليمه أو عمالته الساهر الأمين على رعاية وتثبيت هذا البناء الضخم المركب هو الدولة بجميع ما تحمله من جهد للأجيال المتعاقبة ومن قيم حضارية متطورة حافظت على التضامن والتماسك بين مكونات الوطن في ظل ملكية متفتحة مناضلة تعيش مع الشعب وتجسد وحدته وقوته.

كل هذا بالطبع لابد أن يتم بتنسيق وتعاون مع الجماعات المحلية التي يجب أن توفر لها الدولة المزيد من الدعم لتقوى من مكانة ومركز الجماعة باعتبارها محور التقدم والتنمية والعمود الفقري الذي تنبني عليه سياسة اللامركزية وعدم التمركز.

وبالمناسبة، أريد التأكيد هنا أن الحكومة وبتعليمات وتوجيهات سامية ودائمة من صاحب الجلالة نصره الله حريصة أشد الحرص على أن تعكس مجالس هذه الجماعات الإرادة الحقيقية للسكان وتستجيب في مخططاتها وتدبيرها إلى مطالبهم وحاجياتهم الملحة.

السادة الولاة والعمال،

إنني أود بهذه المناسبة أن أغتنم الفرصة للتحدث عن ميثاق حسن التدبير الذي سبق للحكومة أن أعلنته في برنامجها والذي يشكل مخططا هاما لإصلاح الإدارة وعصرنتها، إذ يستهدف في آن واحد معالجة المشاكل الهيكلية لإدارتنا ومواجهة حازمة لمواطن الخلل التي تعوق عملها اليومي وتسيء لسمعتها لدى المواطن، مما يساهم في بعض الأحيان في تثبيط العزائم لدى عدد من الموظفين النزهاء والمستثمرين الوطنيين منهم والأجانب على السواء. ولهذا الغرض، فإن الإدارات الترابية مدعوة إلى التشبع بأهداف ميثاق حسن التدبير وتقييم الأدوار الأساسية التي تؤول إليها في تنفيذه والسير به في هذا الاتجاه بكيفية منهجية ومنظمة، إن الهدف الأول لميثاق حسن التدبير هو تعزيز روح المسؤولية والتشبث بالقيم الأساسية للمرفق العمومي، وهو يرمي إلى إعطاء صورة جديدة للإدارة ترتكز على احترام القانون والصالح العام وتهتم بالفعالية والحزم في تنفيذ السياسات العامة.

إن الميثاق نداء حار إلى كل العاملين بالإدارة مها كانت درجتهم أو مستوى مسؤوليتهم من أجل تحقيق القفزة الضرورية التي ينتظرها المواطنون والمقاولات. وبالفعل، فإن الحكومة بتوجهيها النداء، أيها السادة الولاة والعمال، من أجل التعبئة حول ميثاق حسن التدبير واعية بالأهمية التي تكتسيها إقامة علاقات من الثقة بين الإدارة الترابية والمواطن وتقليص العوامل التي تعوق الاستثمار والعمل الاجتماعي والتدبير العمومي. ولهذا الغرض، فإن القيام بعمل منهجي وفي العمق داخل الجماعات المحلية وعلى أساس من الوعي الجماعي بوجوب احترام المبادئ المشتركة لحسن التدبير ضروري لتعبئة الطاقات وخلق ظروف ملائمة لتحقيق تغيير عميق في الجهاز الإداري في أجل معين. وميثاق حسن التدبير إذ يؤكد على وجوب احترام الإدارة للقواعد الأخلاقية والمعنوية وحرصها على ترشيد استعمال الأموال العمومية وإرساء سياسة سليمة للتواصل مع المواطنين إنما يقصد بذلك تحديد المجالات

الأساسية للتغيير التي يجب أن تقود أعمال التجديد وإجراءات التصحيح التي يطلب من كل الإدارات إدماجها في مسلسل تسييرها من أجل ملاءمتها بكيفية أفضل مع متطلبات شركائها ومع مستلزمات التنمية على صعيد كل الأقاليم وجهات المملكة. وهكذا فإنه من ضمن الآليات التي يعتمدها هذا الميثاق للسهر على التتبع والتفعيل والتنسيق هناك اللجان الجهوية التي ستسهر على تطبيق مقتضياته كما سيمكن هذا الميثاق اللجان الإستراتيجية لإصلاح الإدارة التي يترأسها الوزير الأول من تتبع مراحل تطبيق ميثاق حسن التدبير على صعيد كل جهة على أساس التقارير الدورية التي يتعين على اللجان الجهوية أن توافيها بها بانتظام.

أيها السادة،

وهكذا ترون أن اجتماعنا هذا والاجتماعات التي ستتلوه، إن شاء الله، ستكون في الحقيقة أيام عمل نتدارس فيها عددا من القضايا ذات الأسبقية في السياسة الحكومية وفي اهتمام وتطلعات مواطنينا الذين يتطلعون إلى إنجازات ملموسة وفعالة تحسن من ظروف عيشهم وترسخ فيه الأمل والتفاؤل في المستقبل.

وإن شبيبتنا التي هي سواعد وموهبة وطننا تنتظر منا المزيد من الجهد والاجتهاد كي نسير لها العيش الكريم ونتيح لها فرصة الخلق والإبداع والإنتاج.

حضرات السادة

لقد كانت المناظرة الأولى للتشغيل التي افتتحتها وتابع أشغالها صاحب الجلالة نصره الله فرصة التقت فيها جميع الفعاليات ومكونات مجتمعنا في كل قطاعات الإنتاج لتدارس المشاكل والحلول الناجعة لمواجهة تحديات البطالة وفقدان مناصب الشغل وارتباط كل ذلك بإمكانياتنا الذاتية وبما يعرفه العالم من تطور في ظل العولمة واشتداد المنافسة والاتفاقات والمعاهدات التي تربط بلدنا مع غيرنا من الدول.

ويحق لنا أن نفخر بمستوى النقاش وبروح المسؤولية والوطنية، التي طبعت أعمال هذه المناظرة والتي كانت ثمرة يانعة للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الذي أكد في خطابه السامي مايلي: «أما بالنسبة لنا، فإنه يتعين وضع مشروع اجتماعي شامل ينطلق من رؤية مستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تلك الانطلاقة التي يتطلبها المغرب، أي مشروع قادر على خلق مواطنين متعلمين ومكونين تكوينا جيدا متشبثين في نفس الوقت بالقيم

الثابتة لبلدهم وفي مقدمتها اعتبار الشراكة والتضامن في سبيل الرفع من مستوى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية أن نجعل من هذا كله واجبا وطنيا لا يجوز التهاون فيه.

«وهذا ما يتطلب التعبئة الشاملة والمتضامنة لمختلف الفاعلين في الدولة والمجتمع من حكومة وبرلمان وسلطات وجماعات محلية وقطاعات للتكوين عمومية أو خاصة أو أرباب صناعة ورؤساء مؤسسات وخريجين من مؤسسات التكوين المهني وهيئات وطنية عاملة في حقول التأهيل والإدماج أي تعبئة كل مكونات المجتمع المدني محليا وجهويا ووطنيا». انتهى النطق الملكي الكريم.

وهكذا جاءت نتائج المناظرة كما كان منتظرا منها وفية للتوجيهات الملكية السامية ورسمت الخطوط العريضة لبرنامج شمولي من شأنه أن يؤسس لعقد وطني للتشغيل، وأنني أؤكد من جديد بأن الحكومة ستعمل على ترجمة هذه النتائج إلى اجراءات عملية قابلة للانجاز في إطار البرنامج على المدى القصير وفي المخطط الخماسي الذي شرعت اللجنة المختصة في تحضيره، ويطيب لي بهذه المناسبة أن أنوه بالدور الذي اضطلعت به عدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للإسهام في برنامج تشغيل الشباب عبر وكالة التنمية الاجتماعية والتي تتميز بدورها في تشجيع النشاطات ذات المردودية والتي تهم الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا، وما الاتفاقات التي وقعها السيد وزير التنمية الاجتماعية والتشغيل بمناسبة هذه المناظرة سوى نموذج من نماذج المشاركة الفعالة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في بلورة التكافل الاجتماعي والتضامن الذي يعتبر من سمات وفضائل المجتمع المغربي.

وهذا ما يشجعنا على الحث على هذه المبادرات في جميع الأقاليم والجهات واعتماد أسلوب التشاور والحوار وإشراك جميع الفعاليات في هذا المشروع الاجتماعي الهام. وأن جميع الإدارات والسلطات العمومية ومدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل إنجاح مخطط التنمية الاجتماعية ومكافحة ظاهرة البطالة في جميع الأوساط والدفع بحركة التنمية المحلية التي تشكل مجالا خصبا لخلق مناصب شغل إضافية. ذلك أن الحكومة انسجاما مع المسار الذي سطره صاحب الجلالة نصره الله في مجال اللامركزية واللاتمركز لتجعل من الشراكة الجهوية والجمعوية اختيارا استراتيجيا من أجل التشغيل.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على وضع الآليات الملائمة لتعبئة كل الفعاليات والشركاء المحليين والجهويين من سلطات وهيئات منتخبة ومنظمات مهنية وشبابية ومكونات المجتمع المدني لتجسيد توصيات الندوة على أرض الواقع.

وإنكم أيها السادة والولاة والعمال لمدعوون لتوفير الشروط الضرورية والمناخ الملائم لتطبيق الإجراءات والتدابير التي أسفرت عنها الندوة لإنعاش التشغيل وتسهيل اندماج الشباب في الحياة العملية.

إن العهد الذي قطعناه على أنفسنا والحماس الذي يغمر جميع أفراد هذه الحكومة والثقة والدعم الذي يوفره لها صاحب الجلالة حفظه الله، وثقة الشعب المغربي، بجميع قواته الحية والفاعلة ومكونات المجتمع المدني المتحمس لإنجاح هذه التجربة، كل هذا يزيدنا يقينا وإيمانا بأنه لابد من مواجهة التحديات والاستمرار في نهج سياسة تستجيب لطموحات شعبنا الذي يستحق كل خير وتضحية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة الصالح العام لنكون عند حسن ظن صاحب الجلالة الحسن الثاني حفظه الله وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل سيدي محمد وصنوه السعيد المولى الرشيد وسائر أفراد الأسرة العلوية المجيدة إنه سميع الدعاء.

25 دجنبر 1998

الاتفاق مع الملك في المشفى على صندوق الحسن الثاني

كنت أشعر في كل لحظة بحرص صاحب الجلالة على تتبعه لحالتي الصحية. وكانت ثقتي عادة كبيرة في الأطباء ومهنيتهم، إلا أنني شعرت أن الأطباء الذين سهروا على علاجي كانوا يبذلون جهودا مضاعفة، إن لم أقل استثنائية، أولا بحكم ضميرهم المهني، ثم بحكم شعورهم بمراقبة وتتبع صاحب الجلالة لوضعيتي.

وقد أكد لي الطبيب المسؤول آنذاك، أن صاحب الجلالة، ومنذ أن علم بالأزمة الصحية التي ألمت بي، قام بالاتصال به هاتفيا، 12 مرة، طيلة ليلة دخولي إلى المستشفى.

قام جلالة الملك بزيارتي إلى المستشفى بشكل عادي، وصعد إلى الطابق الخامس حيث كنت أعالج، وقد تركت تلك الزيارة أثرا عميقا في نفسي. فقد أبى رحمه الله إلا أن يوثقها للتاريخ، حيث اصطحب معه مصوره الشخصي، حتى يعرف المغاربة أنه قام بزيارتي. لقد أراداها أن تكون علانية. وبعد ذلك، قام بزيارة مرافق المستشفى، واطلع عن قرب على سير الأمور به، ودخل إلى الجناح الذي سينقل إليه في ما بعد، واطلع على كل شيء به. وفي ذلك اليوم كان المرضى والأطباء والممرضون والمساعدون يشعرون بسعادة كبرى بهذه الزيارة المفاجئة.

وخلال تلك الزيارة، بعد ان اطمأن على وضعيتي الصحية، تحدث معي عن حالته الصحية، وقدمت له زوجتي التي كانت تلازمني وقتها، وعبر لها عن أسفه لكونه يتعرف عليها في تلك الظروف، حيث كان يتمنى التعرف عليها في ظروف أحسن.

وكان كعادته في غاية اللطف واللباقة. وبعد ذلك بدأ يتحدث في قضايا الدولة وأخبرني بالمكسب الكبير الذي حصل عليه المغرب بسبب سياسة الشفافية التي اتبعناها، في ما يخص المناقصة المتعلقة بالرخصة الثانية للهاتف، وكان سعيدا أيضا وفخورا بهذا المكسب، وزودني بتوجيهاته والطريقة التي يجب أن يستثمر بها هذا المكسب الذي سيساعدنا على مواجهة التحديات التي أمامنا.

وفاة الملك الحسن الثاني

نزل علي خبر نقل المرحوم الملك الحسن الثاني إلى المستشفى، قبل منتصف نهار يوم الجمعة 23 يوليوز 1999، كالصاعقة. ففي الوقت الذي كنت أنتظر توجيهات جلالته لتنظيم أعمال الأسبوع، فإذا بي أسمع أنه نقل فجأة إلى المستشفى.

لم يسعني إلا أن أسرع متوجها إلى مستشفى ابن سينا بالرباط، وعند وصولي إليه توجهت مباشرة إلى الجناح الذي كان يرقد به الملك الراحل، لكن الأطباء كانوا يحظرون الدخول إلى الغرفة التي كان يتلقى فيها العلاج. كانت الأجواء جد مؤلمة، في ذلك الجناح، غير أنها كانت مفعمة بالإيمان والدعوات ليمد الله في عمر جلالته، على الرغم من أنه كان باديا على وجوه المقربين، الذين كانوا أكثر اطلاعا على الوضع، أن الأمور تطورت بسرعة لا تصدق.

كان الجميع في حالة يرثى لها، وبعد العصر، نادى علي صاحب السمو، ولي العهد آنذاك، سيدي محمد، ليخبرني «أن سيدنا في حالة صعبة جدا، ولم يتبق لنا إلا الدعاء له».

وبعد ذلك، تلقيت مكالمة ثانية منه، ليخبرني بأن صاحب الجلالة انتقل إلى رحمة الله، وأمرني أن يتلى القرآن في وسائل الإعلام الرسمية، وأنه يُحَضِّرُ كلمة سيتوجه بها إلى الشعب المغربي.

اتصل بي مرة أخرى ليخبرني بالترتيبات الأولية، لإعداد مراسيم البيعة، والشروع بالتنسيق مع التشريفات الملكية في الاستعداد لاستقبال ضيوف المغرب، وتعبئة الهيأة الوزارية لاستقبالهم والترحيب بهم.

لقد كان يوما من الصعب تحمله ، خصوصا في تلك الساعات الطوال التي كانت مملوءة بالأمل، ومشحونة بنوع من الألم، حول هذا المصاب الجلل. كان شعورا مشتركا بالمأساة والحزن، وكانت تلك اللحظات تتطلب التجلد والصبر والرضا بقضاء الله.

كان من غريب الصدف أن المستشفى الذي توفي فيه صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني، هو نفس المستشفى الذي كنت أرقد فيه، أسبوعين خلت، بعد إصابتي بوعكة صحية خطيرة في الدماغ..

لم يخطر ببالي في أية لحظة، أي شك أو ريبة حول الطريقة التي ستنتقل بها الأمور من عهد إلى عهد، بل كان هذا الموضوع غير وارد. ففي تلك اللحظات، كان الألم لفقدان عزيزنا الكبير هو السائد والمسيطر على الأفئدة، وأنا شخصيا تأثرت كثيرا، لأنه، أقل من48 ساعة على وفاته، وأثناء حفل العشاء الذي نظمه على شرف الرئيس اليمني المرحوم علي عبد الله صالح، يوم الأربعاء 21 يوليوز 1999، أطال رحمه الله الجلوس معنا في تلك المأدبة، وكان مرحاً. بل كان جد متفائل بتطور الأمور، سواء على مستوى الوطني، كما عبر عن ذلك في خطاب عيد الشباب يوم 9 يوليوز1999، حين قال: «شعبي العزيز إن ما أقوله لك كان حلما وكان أمنية وأصبح اليوم حقيقة». كما وعد الشعب المغربي أنه سيزف إليه أخبارا سارة أيضا في خطاب 20 غشت المقبل.

كانت السعادة بادية على وجهه ، وكان يقينه أن الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستتطور إلى الأحسن. وخلال نفس المأدبة، كان مهتما بمشاكل المنطقة العربية، وسأل عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط والخليج، وتابع تقييم الرئيس اليمني للتطورات الحاصلة هناك، كما أعرب عن تفاؤله فيما يخص المغرب الكبير، والمصالحة العربية والتطورات المحتملة في القضية الفلسطينية.

وفي نفس اليوم، قبل استقبال فخامة الرئيس اليمني، نادى عَلَيَّ وعلى السيد وزير الداخلية، وعقد معنا جلسة عمل حول قضيتنا الوطنية (قضية الصحراء) وتابع معنا آخر تطورات عملية الإحصاء، وكان حريصا على معرفة التفاصيل، وتتبع آخر الإجراءات.

خلال ليلة العشاء مع الرئيس اليمني، قال لضيوفه: « اسمحوا لي، فأنا ووزيري الأول لن نأكل معكم، لأن لنا طعام حمية خاص بنا». وبالفعل تقاسمت معه طعامه الخاص.

أذكر أنه عندما تقرر استقبالنا كقادة لأحزاب الكتلة الديمقراطية بالقصر الملكي بالرباط، الذي صادف يوم فاتح ماي سنة 1992 (عيد العمال)، لمناقشة الإعداد لتشكيل لجنة التحكيم المكلفة بالتحضير لمتابعة الانتخابات، جاء مسؤول من التشريفات الملكية وأخبرهم أنه بتعليمات من صاحب الجلالة، علي وحدي أن أرافقه للصعود بالمصعد، نظرا لظروفي الصحية. وأصبحت تلك عادة، كلما ذهبت إلى القصر لمقابلة جلالة الملك.

مباشرة بعد خروجي من المصعد وجدت صاحب الجلالة في انتظاري ودعاني لأتناول معه فنجان قهوة، وسألني عن أحوالي الصحية وسنوات الغربة التي قضيتها بالمنفى، متسائلا

عن مساري الدراسي الذي تابعته بالخارج (دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية والدبلوم الدولي لحقوق الإنسان). وتبادلنا ذكرياتنا ماضينا المشترك، وقال لي جلالته «نحن مثل روافد نهر افترقا ثم التقيا من جديد، لنصب في نفس المجرى الأصل». لقد ترك لدي جلالته شعورا أنني أمام ملك كما لو أنني كنت قد اجتمعت به البارحة فقط خلال تلك الجلسة الأولى، وجعلني أحس كما لو أنني لم تفرق بيننا السبل منذ 27 سنة.

بعد ذلك قدم لي ولي العهد سيدي محمد وشقيقه الأمير مولاي رشيد، قائلا لهما: «هذا عمكما اليوسفي» وأضاف مازحا «إنه من أكبر مهربي الأسلحة، حيث كان يخفيها حتى وهو نائم على سرير المستشفى بإسبانيا ليزود بها المقاومة جيش التحرير بالمغرب». وكان ذلك أول لقاء مباشر لي مع الأميرين. بعد ذلك التحقنا بقاعة الاجتماع، علما أنه سبق واتفقنا قبل ضمن أحزاب الكتلة على أن يتناول الكلمة باسمنا جميعا أمام صاحب الجلالة، الأستاذ امحمد بوستة. وبعد أن انتهى من عرضه، التفت إلي جلالة الملك الحسن الثاني، وقال «أراك تحك ذقنك، إنني أريد أن أسمع رأيك». فقلت له، ما دام قد أذنت لي جلالتكم، فتناولت الكلمة، حيث تأكد لي مجددا أن جلالته لا يزال منصتا جيدا لمحاوريه.

أذكر أيضا، أنه في أغلب اجتماعاتنا الثنائية، كان جلالته يحرص على أن يجعل تلك اللقاءات حميمية، من خلال استحضار تفاصيل ما سبق وربطنا من اتصالات في مواجهة الإستعمار وكذا في السنوات الأولى للإستقلال. وكثيرا ما كان يستشهد بخصال وسيرة أخينا المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وكذا عدد آخر من الشخصيات الوطنية ومن جسم المقاومة جيش التحرير. بل إننا كنا نصل حتى إلى تبادل النكت الجديدة التي يبدعها المغاربة في ما بينهم حول الوزير الأول وأعضاء الحكومة وتلك التي لها علاقة بواقع المعيش اليومي للناس. فاكتشفت في جلالته جانبا آخر مرحا ومغربيا أصيلا. مثلما أنني وقفت على قوة ذاكرة جلالته، ومعرفته الدقيقة بالناس وبالشخصيات السياسية والفنية والأدبية والأكاديمية، مما يعكس أنه كان ملما بدقة بنسيج المجتمع المغربي، ومتتبعا رفيعا لكل ما يفرزه الواقع المغربي من تيارات وأفكار وشخوص.

تنظيم الجنازة

قال لي صاحب الجلالة الملك محمد بن الحسن، يوم وفاة والده المغفور له الحسن الثاني، أنه يرغب في إقامة الجنازة في اليوم التالي أي يوم السبت، وكان عدد من المستشارين يحبذون انتظار ثلاثة أيام للتحضير، لكن الملك، قرر في النهاية، أن تكون الجنازة يوم الأحد الموالي للوفاة، ولم يقبل تمديد المدة ليكون الإعداد أحسن للتشييع.

فرغبته أساسا كانت أن يدفن والده في اليوم التالي بعد الوفاة، حسب ما جرت به العادة عند المغاربة، إلا أنه قبل على مضض أن يصبر إلى يوم الأحد. اتضح للجميع حينها أنه لو أتيح لكل المغاربة حضور مراسيم التشييع، لحجوا جميعا صوب الرباط. لقد كانت المشاهد مطمئنة ومشجعة، تبين مدى قوة ووحدة هذا الشعب.

مراسم البيعة

استحسنت كثيرا الطريقة التي تمت بها البيعة، لأنها كانت حضارية، أدخلت نوعا من الأبهة على مراسيمها، وأكسبتها وزنا قانونيا وشرعيا قويا، وهذا لا يعني بالضرورة أن البيعة لو تمت بالطريقة التقليدية، لكانت ستكون ذات مغزى سياسي أقل. أنا شخصيا عشت لحظة اعتزاز تاريخية، لأنه كان لي الشرف أن أكون على رأس الموقعين على مرسوم البيعة بعد الأسرة الملكية، فهذه مفخرة لي ولحزبي ولحركتي. لقد كانت بالفعل لحظة تاريخية أخرى.

سُئِلْتُ كثيرا في الماضي، عن كيف ستكون الخلافة وكيف سيكون الأمير الوارث للملك، وهل سيكون في مستوى والده. كانت كل هذه الانشغالات لدى العديد من الصحافيين الأجانب الذين قابلتهم، وكنت بدوري دائما ما أرد عليهم بأجوبة متفائلة ويقينية بأن الانتقال سيكون طبيعيا، وفعلا فقد كان هذا الأخير أكثر من طبيعي، خاصة بالنظر إلى السرعة التي جرت فيها مراسيم الانتقال.

التقيت ولي العهد الذي سيصبح الملك محمد السادس، يوم انتقال المغفور له الملك الحسن الثاني إلى جوار ربه، قبل أن يعلن النعي للشعب المغربي. وفي كل الجلسات التي جمعتني بالملك الجديد، سواء من خلال تقديم التعازي أو أثناء مراسيم البيعة والتحضير لجنازة الملك الراحل، وجدته رجلا صابرا، رغم الألم العميق الذي كان يعتصر فؤاده. كان يشعر بالمسؤولية الكبرى التي أصبحت ملقاة على عاتقه. كما التقيته أثناء مراسيم البيعة، وكانت رغبته أن أحضر معه العشاء الرسمي، لكنني عدت إلى بيتي مباشرة بعد البيعة.

وفي اليوم التالي، التقيته مرة أخرى للتحضير للجنازة، وقد كان حريصا على تتبع برنامج وصول الضيوف واستقبالهم بما يليق بسمعة المغرب وهول المناسبة. وخلال يوم تشييع جنازة والده المغفور له الحسن الثاني، قمت بمرافقته لتقبيل وتوديع جثمان أبيه في القصر، وقد كان حريصا على أن لا أتعب، وأمر أن لا أرافق الموكب الجنائزي، حرصا على صحتي وتفاديا لحرارة الشمس وأن أنتقل مباشرة إلى مكان الدفن، إلى حين وصول الموكب. لقد كانت تلك اللحظات جد مؤثرة بالنسبة لي.

ما حدث يوم التشييع كان غير منتظر، فقد شهدنا مواكب جنائزية لرجال عظام، وعمالقة في العالم، ولا أعتقد أن المغاربة أو أن أصدقاء المغرب كانوا يبالغون، عندما قالوا أن ما شهدوه تم بصورة تلقائية، بنظام وفي غاية النضج.

ذكرى اللقاء الأول

تعرفت على صاحب الجلالة الملك محمد بن الحسن يوم فاتح ماي 1992، لما دعانا صاحب الجلالة آنذاك، الملك الراحل، لحضور أول اجتماع لأحزاب الكتلة الخاص بمناقشة عمل لجنة التحكيم للتحضير للانتخابات. وقدمني صاحب الجلالة إلى ولي العهد آنذاك وشقيقه، وأذكر أنه قدمني لهما مازحا، كما قلت سابقا، بقوله: « هذا أكبر مهربي السلاح»، وحكى لهم كيف أني وعلى الرغم من أنني كنت مريضا، إلا أنني كنت أحمل السلاح تحت لباسي في عهد المقاومة من أجل عودة الملك الشرعي للبلاد.

أذكر أن الأمير سيدي محمد قد سألني إن كانت تربطني مع صاحب الجلالة نفس علاقات الصداقة التي كانت تربطه مع عبد الرحيم بوعبيد. فأجبته: «ليس إلى هذا الحد». لأن عبد الرحيم بوعبيد كانت تربطه علاقات متينة مع صاحب الجلالة، سواء قبل الاستقلال أو بعده ، بل وتوطدت أكثر من خلال تعاملهما في إطار الحكومات المتعاقبة. أما أنا، فكانت آخر مرة التقيت فيها جلالته في نهاية شهر أبريل 1965. وبحكم الغربة والمنفى وظروفي الخاصة، لم ألتقه إلا بعد مرور 27 سنة.

الحوار مع كلينتون

قدم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد بيل كلينتون، تعازيه إلى الملك محمد السادس، في فقدان الملك الراحل الحسن الثاني، وقبل وداعه أبدى الرئيس الأمريكي، لجلالة الملك، رغبته في اللقاء مع الوزير الأول للحكومة المغربية، وأبلغني جلالة الملك بهذا الأمر.

أثمن هذا اللقاء كثيرا، فالولايات المتحدة تربطها صداقة تاريخية بالمغرب، حيث يؤكد حضور الرئيس الأمريكي جنازة جلالة الملك الراحل ولقائه مع صاحب الجلالة محمد بن الحسن بهذه المناسبة، مساندة بلده ودعمه للمغرب.

وخلال لقائي بالرئيس الأمريكي، تداولنا في العلاقات الثنائية والعمل على تطوير علاقاتنا الاقتصادية، كما أنه وبحكم أن صادراتنا إلى أمريكا كانت متواضعة، لفتنا الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في مستوى علاقاتنا الاقتصادية مع أكبر دولة في العالم، وتطرقنا للعديد من القضايا التي تشغل بَالَنَا سواء في المغرب، أو على المستوى الجهوي أو الدولي.

كان لقائي مع الرئيس الأمريكي مناسبة أيضا لشكره على وقوفه إلى جانب الشعب المغربي في هذه الظروف العصيبة، كما شكرته على الرسالة الشخصية التي بعث لي بها أثناء محنتي الصحية الأخيرة. وفي المجمل، كانت تلك الجلسة، التي استغرقت من الناحية الزمنية وقتا طويلا، ذات أهمية كبرى.

إقالة ادريس البصري

عندما قرر صاحب الجلالة، محمد السادس، وضع حد لاستمرار وزير الدولة في الداخلية، ادريس البصري، على رأس هذه الوزارة يوم 9 نونبر 1999. لم أكن متواجدا في المغرب، لأنني كنت أشارك في مؤتمر الأممية الاشتراكية المنعقد بمدينة باريس.

ويوم 7 نوفمبر 1999، جاء عندي إلى مقر انعقاد المؤتمر الأخ عباس بودرقة وأخبرني أنه تلقى مكالمة هاتفية من طرف الأستاذ أحمد الحليمي، طالبا إخباري بفتح هاتفي النقال، لأن صاحب الجلالة يرغب في الحديث معي.

وبالفعل اتصل بي صاحب الجلالة وأحاطني علما بقرار الإقالة الذي اتّخذه.

تقديم الاستقالة

جرت الانتخابات التشريعية يوم 27 سبتمبر 2002 وكانت أولى الانتخابات في عهد الملك محمد السادس، وأول انتخاب تشريعية تشرف عليها حكومة التناوب التوافقي.

ولابد أن نسجل أن المغرب استطاع أن ينجز انتخابات نزيهة غير مطعون فيها لدرجة أن بعض الجرائد مثل الجريدة الفرنسية «لوموند»، التي كانت باستمرار تنتقد التجارب المغربية، نشرت مقالا تحت عنوان كبير عن «الاستثناء المغربي» بحيث استطاع الشعب المغربي لأول مرة أن يعبر عن إرادته من خلال هذه الانتخاب بكل حرية، بالرغم من التغييرات الجدرية التي أدخلت على نمط الاقتراع الجديد باستعمال اللائحة عوض الترشيح الفردي .

تم الإعلان عن نتائج الرسمية لهذه الانتخابات التي حصل فيها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على المرتبة الأولى خمسون مقعدا، وحصل التحالف الحكومي الذي قاد تجربة التناوب التوافقي على أغلبية مريحة من المقاعد.

وبمجرد الإعلان عن هذه النتائج، التقيت صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكان حاضرا أيضا في هذا اللقاء مستشاره المرحوم عبد العزيز مزيان بلفقيه، وعرضت على صاحب الجلالة تقديم استقالتي من الوزارة الأولى، حتى يتمكن من تعيين الوزير الأول الذي سيتولى تدبير المرحلة القادمة، لأن جلالته يعلم رغبتي في إعفاء من الاستمرار في تحمل هذه المسؤولية.غير أن جلالته فضل عدم تقديم الاستقالة حاليا.

المنهجية الديمقراطية

يوم الأربعاء 9 أكتوبر 2002، ترأس صاحب الجلالة مـحمد السادس مجلسا وزاريا بمدينة مراكش، وكان آخر مجلس وزاري لحكومة التناوب التوافقي.

بعد ذلك المجلس استقبلني جلالته، وأثنى على المجهودات التي بذلتها خلال الفترة الزمنية التي قضيتها على رأس الوزارة الاولى، سواء في عهد والده المرحوم الملك الحسن الثاني، أو خلال العهد الجديد، بالرغم من الحالة الصحية التي لم تحل دون إنجاز العديد من المشاريع الكبرى التي شهدها المغرب خلال هذه الفترة.

وأضاف جلالته قائلا: «وفي العديد من المرات عبرت عن رغبتك في إعفاءك من هذه المسؤولية ، نظرا لظروفك الصحية، وقد قررت تعيين ادريس جطو على رأس الوزارة الأولى».

شكرت جلالته على تلبية هذه الرغبة، وعبرت له أن الدستور الحالي (1996) يمنحه حق تعيين من يشاء كوزير أول، ولكن المنهجية الديمقراطية تقضي بتعيين الوزير الأول، من الحزب الذي احتل المرتبة الأولى في عدد المقاعد البرلمانية، كما أسفرت عنها الانتخابات التشريعية الأخيرة وهو حزب الاتحاد.

لقد استمر حبل التواصل بيننا و لايزال، إلى غاية كتابة هذه المذكرات، حتى عندما قدمت استقالة الاعتزال نهائيا من الحزب والنشاط السياسي، حيث بعث لي جلالته برسالة شخصية عبر فيها عن مشاعره تجاه ما أسديته لبلادي طيلة مساري السياسي.

كما كان يستدعيني كلما سمحت الظروف للمشاركة في أفراح العائلة الملكية، أو بعض اللقاءات الرسمية أو مع بعض الرؤساء أو الأصدقاء المشتركين، وفي بعض الحالات مع عائلته الصغيرة.

كما عرض عَلَيَّ القيام ببعض المهام من حين لآخر، وكان يلح أن لا يكون لي أي حرج في قبول هذه المهام والاعتذار عنها، كما حدث مثلا في نهايته سنة 2003 عندما عرض علي تحمل رئاسة هيئة الإنصاف والمصالحة، وأنه يترك لي الرد بما يريحني.

كان حضوره الشخصي لتدشين الشارع الذي يحمل اسمي بمدينة طنجة مسقط رأسي، وهي الالتفاتة التي جاءت في إطار إحياء الذكرى السابعة عشرة، لعيد العرش يوم 30 يوليوز 2016، حدثا غير مسبوق في تاريخ المغرب ترك أثره بليغا في نفسي وأنا ممنون لجلالته على تلك المبادرة السامية.

كما أنه شملني رعاه الله، في شهر أكتوبر 2016 برعايته الملكية والإنسانية الرفيعة، إثر الوعكة الصحية التي ألمت بي، حيث أمر جلالته بنقلي إلى مستشفى الشيخ خليفة بالدار البيضاء، وكان يتابع بدقة (عن طريق الفريق الطبي المكلف) تفاصيل وضعيتي الصحية. كما قام جلالته بزيارتي شخصيا، في ظرف أسبوع واحد مرتين، ليطمئن علي، قبل أن يسافر في مهمة إلى خارج الوطن، وعين إلى جانبي مساعدة طبية، تشرف على تتبع حالتي الصحية والسهر على متابعة العلاج، والحرص على استمرار متابعة ومراقبة الأطباء وأنا شاكر له هذه الالتفاتة الإنسانية السامية.

وحين آثرت مواصلة المشوار...

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية، وتعيين السيد ادريس جطو وزيرا أولا في أكتوبر 2002، شهد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نقاشا واسعا حول المنهجية الديمقراطية، وبالضبط، بشأن الاستمرار في الحكومة المقبلة أو العودة إلى صفوف المعارضة.

وكان الطرف الداعي للاستمرار في تسيير الشأن العام، يرى أن العودة إلى المعارضة ستجعل الحزب أمام موقف حرج، لأننا سنصبح نعارض المشاريع التي وضعنا أسسها في الحكومة السابقة.

بينما ظل الطرف الآخر يتشبث بمبدأ المنهجية الديمقراطية، الذي كان يفرض علينا عدم المشاركة في الحكومة المقبلة، ولم يبق أمامنا غير العودة إلى المعارضة التي مارسناها منذ عقود، وكانت دائما معارضة بناء.

قرر المكتب السياسي عقد اجتماع اللجنة المركزية لمناقشة هذا الموضوع، وشهد هذا الاجتماع أكبر عدد من التدخلات، بحيث كانت أغلبيتها تدعو لعدم المشاركة في الحكومة المقبلة.

وفي الأخير، فوضت اللجنة المركزية اتخاذ القرار المناسب للمكتب السياسي.وأنا، بصفتي كاتبا أولا للحزب آنذاك، وكوزير أول تم إعفاؤه من مهامه بمقتضى قرار ملكي، كان علي أن أعالج الأمور، مع مراعاة المصلحة العليا للوطن و رصيد حزبي وتضحياته، وكذا طموحات الاستمرار في إتمام المشاريع التي أطلقتها حكومة التناوب، من قبل الإخوة الذين كانت لديهم رغبة في تحمل المسؤولية... ولم يكن من خيار، سوى أن أتركهم لمواصلة المشوار... ومع ذلك، وانسجاما مع هذا الوضع، وعلى ضوء نتائجه، تحملت مسؤولية القرار المتخذ من طرف المكتب السياسي.

قدمت بعد ذلك لائحة الاتحاديين المرشحين للاستوزار، للسيد الوزير الأول إدريس جطو، وقد تم قبولها كاملة، بل عرض علي السيد جطو أن يضيف السيد محمد الكحص لهذه اللائحة ، نظرا لإسهامه المتميز في الأداء الانتخابي والإعلامي في الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها، وشكرته على ذلك.

استقالة الاعتزال

عندما قررت تقديم استقالة الاعتزال بتاريخ 27 أكتوبر 2003، اتصلت بالأستاذ محمد الصديقي عضو المكتب السياسي الذي يتولى مسؤولية مالية وإدارة ممتلكات الحزب، وسلمته رسما إدارة جريدة الاتحاد الاشتراكي، وبعدها توجهت عند السيد عبد الواحد الراضي وطلبت منه، نقل رسالة استقالتي إلى أعضاء المكتب السياسي للاتحاد.

وهذا نص رسالة الاستقالة

في رسالة إلى أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي

- الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي يعلن اعتزاله العمل السياسي

الحمد لله

إلى الأخوات والإخوان أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي- الرباط

تحية طيبة ورمضانا مباركا سعيدا

بعد انتهاء محطات المسلسل الانتخابي، أحيطكم علما أنني قررت اعتزال العمل السياسي، وبالتالي أصبحت مستقيلا من عضويتي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومن كل المهام ذات العلاقة. وإنني على استعداد لعقد اجتماع في أقرب وقت مع عضو المكتب السياسي المكلف بتدبير مالية الحزب وممتلكاته من أجل تصفية ما بذمتي.

أتمنى لكم ولكافة المناضلات والمناضلين كل التوفيق في متابعة وإنجاح مسيرة الحزب، خدمة لمصلحة الوطن العليا ووفاء لشهدائنا ولتضحيات أبطالنا. والسلام عليكم ورحمة الله.

حرر بالدار البيضاء في فاتح رمضان 1424 موافق 27 أكتوبر 2003

عبد الرحمان اليوسفي

• بعث جلالة الملك محمد السادس رسالة خطية إلى الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي على إثر اعتزاله العمل السياسي (30 أكتوبر 2003)

كانت مسيرة حياتك، أطالها الله، عطاءا مخلصا في خدمة بلادك

وفيما يلي نص الرسالة :

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه، محب جنابنا الشريف الأستاذ الأجل عبد الرحمان اليوسفي أمنك الله ورعاك وعلى درب الوطنية الصادقة زاد من عطائك وسدد خطاك، السلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد، فقد تأثرنا لقرارك الشخصي باعتزال العمل السياسي، وأبينا إلا أن نبعث إلى شخصك الموقر لدى جلالتنا بهذه الرسالة الخطية، منوهين بخصالك تنويها مستحقا لا مجاملة فيه، لن يفي بالتعبير عنه كل ما نريد أن نقوله في حقك من إشادة وثناء.

فقد كانت مسيرة حياتك، أطالها الله، عطاءا مخلصا في خدمة بلادك؛ وهكذا أخذت موقعك المشرف في تاريخ الوطنية المغربية، مناضلا متفانيا قبل الاستقلال، ومقاوما صامدا في مرحلة التحرير، بقيادة جدنا المنعم محرر المغرب، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، وخائضا غمار معركة البناء الديمقراطي بعد الاستقلال، على عهد والدنا المقدس، باني الدولة المغربية الحديثة، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه فأتيح لك من خلال هذه الأدوار والمواقع الكبرى، في حياة المغرب، أن تراكم لديك من التجارب السياسية، الغنية بالمواقف المشرفة والثبات على المبدأ، والإخلاص للمصالح العليا للبلاد، والدفاع عنها، وطنيا ودوليا، ما أهلك عن جدارة واستحقاق، لتكون وزيرا أول في حكومة التناوب، كرجل دولة حكيم، حيث أبنت، على المعهود فيك، عن حنكة سياسية ثاقبة في تدبير السلطة التنفيذية؛ متشبثا بثوابت الأمة ومقدساتها، صادرا في كل ذلك عن رؤية حصيفة واتزان، نشهد لك بهما. وقد لمسنا ذلك عن كثب، وأنت تعمل بجانبنا كوزير أول في حكومة جلالتنا، كان أول ما اتخذناه من قرار عند اعتلائنا العرش، تجديد الثقة في شخصك المحنك، فكنت دوما موضع تقديرنا الملكي السامي لما نهضت به من جسيم المهام، وجليل الأعمال، متحليا في كل الأحوال، ومهما كانت دقة الظروف، بخصال الاستقامة والإخلاص، والصدق والنزاهة الفكرية، والعفة ونكران الذات، وبعد النظر والتفاني في خدمة الملك ووطنك.

وإذا كان المغرب، المعتز بالوطنيين الغيورين من مستواك الرفيع، وبأبنائه البررة من طينتك، الذين لا يعرفون الاعتزال عن خدمة الوطن ومقدساته، فإنه يعول عليك في موالاة جهودك الموفقة، بفضل حنكتك وإشعاعك الوطني والدولي، مساهما بوزنك الفاعل في خدمة المصالح العليا للوطن.

والله تعالى نسأل أن يديم عليك موصول الصحة والعافية مع مديد العمر مشمولا بسامي رعايتنا وسابغ رضانا، منوه المقام لدى جلالتنا الشريفة.

وحرر بالقصر الملكي بالدار البيضاء في خامس رمضان 1424هـ الموافق ل 31 أكتوبر 2003»

محمد السادس ملك المغرب

التغطية الصحية الأساسية

إن تمكين المواطنين من الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية بصفة إجبارية، يعد أكبر إصلاح اجتماعي حرصنا على إخراجه إلى حيز الوجود. ولقد تأتى هذا بفضل المجهودات الجبارة التي قامت بها مصالح الوزير الأول، وعضوات وأعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بإعداد وتتبع أجرأة مدونة التغطية الصحية ولجنة الخبراء وكافة الإدارات والمؤسسات والفعاليات المعنية بهذا الاصلاح الذي يكرس حقا من حقوق الإنسان المغربي الأساسية ألا وهو الحق في الصحة.

ولقد صادقت الحكومة على مشروع القانون، بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، يوم 6 دجنبر 2001، وكذا مجلس الوزراء برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالداخلة، يوم 5 مارس 2002، والبرلمان في شتنبر 2002.

وكم كانت سعادتي كبيرة بهذه المصادقة التي من خلالها نكون قد نفذنا ما تعهدنا به أمام المواطنات والمواطنين، سواء عند تقديمنا للتصريح الحكومي المتعلق بالسياسة العامة للدولة، أو من خلال تدخلاتنا أمام غرفتي البرلمان.

قدمت هذا المشروع بكونه ذي بعد حضاري من شأنه أن يؤمن مراحل الخدمات الصحية لكل فئات مجتمعنا في البوادي والحواضر دون تمييز لا في السن والجنس ومستوى الدخل وطبيعة النشاط والسوابق المرضية.

ولقد تمكنا من إنجاز هذا الإصلاح الاجتماعي الكبير بفضل المقاربة التشاركية التي اعتمدناها منذ المراحل الاولى من وضعه. مقاربة قوامها استشارات مسبقة واسعة مع جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين والقطاعات الوزارية ومدبري منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا وكل الفعاليات المعنية بقضايا الصحة عموما وبالتغطية الصحية على وجه الخصوص.

لقد كان بإمكان هذا الاصلاح ألا يرى النور لولا اليقظة التي تحلت بها مصالح الوزير الاول، والتي مكنتها من فطنة مبكرة ساعدتنا على احتواء ما كان يروج له حول عدم واقعية هذا المشروع، وتوفير الموارد لتمويله.

هكذا، ففي يوم الاثنين 4 مارس 2002، أي يوما واحدا قبل انعقاد المجلس الوزاري الذي كان سيبث في مشروع القانون بمثابة مدونة التغطية الاساسية، اتصلت مستشارة جلالة الملك المرحومة السيدة زليخة نصري، بمستشاري المكلف بالقطب الاجتماعي، السيد ادريس الكراوي، قصد إقناعه بعدم نُضج مشروع التغطية الصحية الأساسية، وذلك بالنظر لوجود صعوبات ستعترض تمويله، وبالتالي ستحول دون ديمومته وبلوغه الأهداف المتوخاة منه، وبعدم جدوى إدراجه للمصادقة عليه في جدول أعمال المجلس الوزاري المبرمج لليوم الموالي.

وفور الانتهاء من مكالمتها الهاتفية، التحق بي مستشاري على الفور بمقر الوزارة الأولى ليحيطني علما بمضمون تلك المكالمة. ونحن نتداول سويا بهذا الشأن، جاء كل من السيد ادريس جطو، الذي كان وزيرا للداخلية آنذاك، والسيد عبد الصادق ربيع الامين العام للحكومة رحمه الله، لمفاتحتي حول نفس الموضوع، وعبرت لهما عن حرصي الشديد على إبقاء هذه النقطة في جدول أعمال المجلس الوزاري المقرر. ثم زارني بعد ذلك العضو في ديوان جلالة الملك السيد محمد رشدي الشرايبي حول نفس الموضوع، في آخر محاولة على ما أظن. وأكدت له نفس الموقف أي بقاء جدول أعمال المجلس الوزاري كما كان مبرمجا. وأثناء انعقاد المجلس، قدمت تقريرا عرضت فيه أمام جلالة الملك الجوانب الجوهرية لهذا الاصلاح، الذي يهدف، إلى تكريس قيم التضامن والعدالة والانصاف، كأحد الركائز الأساسية لمحاربة الفقر. فتمت المصادقة عليه في ذلك المجلس الوزاري الهام، المثقل بالدلالات كونه عقد بمدينة الداخلة بالصحراء المغربية.

فضيحة قضية النجاة

في منتصف ولاية حكومة التناوب التي ترأستها، وعلى إثر التعديل الحكومي الأول ل 6 شتنبر 2002، قرر الأمين العام لحزب الاستقلال آنذاك، الأستاذ عباس الفاسي، أن يشارك في حكومة التناوب الثانية. وعند بدء المشاورات، تمسك بتحمل مسؤولية وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن. ورغم أن هذه الوزارة كانت مسندة إلى الاتحاد الاشتراكي، فضلنا التخلي عنها تلبية لرغبة السيد الأمين العام الحليف.

عند استكمال تشكيل الحكومة حصل حزب الاستقلال على ستة مقاعد طبقا لوزن فريقه النيابي، وذلك بناء على المعايير التي حددت بهذا الشأن، وتأسيسا على الاتفاق المشترك للأغلبية. في حين قَبِلَ حزب التجمع الوطني للأحرار بالاكتفاء بستة مقاعد، رغم توفره على فريق برلماني يفوق عدد برلمانيي حزب الاستقلال، وذلك حرصا على تماسك الأغلبية الحكومية.

ألحّ الأستاذ عباس الفاسي، على إضافة منصب وزاري ككاتب دولة، في شخص الأستاذ سعد العلمي. ورغم إبلاغي للسيد الأمين العام لحزب الاستقلال باستحالة إضافة منصب وزاري لحزبه، أصرّ على مفاتحة جلالة الملك مباشرة بهذا الشأن، ليبرر له الحاجة لهذا المنصب. إلا أن جلالته، وحرصا منه على احترام الصلاحيات، رد عليه أن هذا الطلب من اختصاص الوزير الأول وألزمه بوجوب الرجوع إليه في هذا الموضوع.

أما فيما يخص ملف «قضية النجاة»، التي تهرب المسؤولون الحقيقيون من تحمل مسؤولياتهم بصدده، رغم ما أفضت إليه من تداعيات على فئات عريضة من الشباب والأسر، وقد شغل الملف، آنذاك الرأي العام الوطني، ومن ضمنه الصحافة الوطنية التي قامت بواجبها لمعرفة حقيقة ما جرى.

كنت أتمنى ألا تصل مثل هذه القضية إلى مؤسسة الوزير الأول، كما هو الحال بالنسبة للملفات التي تدار بصفة معقلنة ومضبوطة، بالتنسيق والاستشارات اللازمة مع كل الاطراف المعنية.

ولقد بيّنت الخلاصات الأولية لأعمال اللجنة الإدارية التي أحدثت لهذا الغرض بتاريخ 7 أكتوبر 2002، وبناء على الوثائق التي وضعت رهن إشارتها، فعليا، عن عدم المهنية في

معالجة هذا الملف، ابتداء من المراحل الأولى لبدء هذه العملية، وبالضبط منذ 18 فبراير 2002، تاريخ إمضاء إدارة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على مذكرة تفاهم مع «شركة النجاة الإماراتية».

ما أود توضيحه هنا، أنه فور علمي بهذه القضية، بادرت، بتاريخ 30 ماي 2002، بمراسلة السلطة الوزارية المعنية حول الشكوك التي تحوم حول العملية. غير أنني توصلت بجواب يؤكد جديتها، وأن ما يجري بهذا الشأن يندرج في إطار حملة مغرضة ضد العملية. لقد كان بالإمكان وفي حينه، إحداث لجنة موسعة لكل القطاعات الإدارية المختصة قصد دراسة كل الجوانب المتعلقة بهذا الملف، كما كان بالإمكان طلب انعقاد المجلس الاداري للوكالة لإبداء رأيه حول مضمون مذكرة التفاهم التي أمضاها مدير الوكالة، طبقا للمقتضيات المحدثة لهذه الوكالة.

لكن، بعد معاينة مضاعفات هذه القضية، وما تبعها من مختلف أشكال الاحتجاج، قمت بجمع لجنة الحساسيات السياسية في لقاء طارئ يوم الاحد 6 أكتوبر 2002، وكان همنا الأساسي هو إيجاد الحلول الملائمة، حفاظا على الأمن العام.

وقد تقرر فعلا إحداث اللجنة الادارية السالفة الذكر، والمكونة من أطر عليا.

لقد أدت تلك اللجنة مهمتها في الآجال المحددة لها ، وتمكنت يوم الخميس 10 اكتوبر 2002 من إصدار بلاغ لإخبار الرأي العام الوطني بخصوص القرارات الهامة التي اتخذتها الحكومة لمعالجة تداعيات، ما أصبح يسمى آنذاك، ب «فضيحة النجاة»، حيث أوصت اللجنة بأن يحال الملف على الجهات المختصة قصد تعميق البحث وتحديد المسؤوليات، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة في الموضوع. وأنه في حالة تعذر إدماج المرشحين، موضوع هذه الفضيحة، فسيتم دراسة إمكانية تعويضهم من خلال البحث عن مصادر التمويل خارج الميزانية العامة للدولة، ثم استكشاف السبل الكفيلة بإدماج مرشحيهم، وذلك بتعبئة جميع آليات إنعاش التشغيل المتاحة على المستوى المحلي، وبمساعدة السلطات المحلية والوكالة.

تشغيل الشباب حاملي الشهادات العليا

شكلت المعضلة الاجتماعية عنصرا اهتمام خاص لدي منذ تقلدت رئاسة الحكومة، وفضلا عن الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي تم وضعها، وعلى رأسها مدونة التغطية الصحية الأساسية، عملنا على خلق خلية دائمة تُعنى بشكايات المواطنين، وهكذا هيكلنا القطب الاجتماعي بالوزارة الأولى، بغرض الدراسة الدقيقة والمعالجة الجدية للملفات ذات الطابع الاجتماعي، وكذا تم فتح أبواب الحوار مع الفعاليات المعنية. ولقد أتت إعادة الهيكلة هاته، بعد معاينتنا لمضمون هذه الشكايات، وبعد وقوفنا عند درجة تزايد بعض النزاعات الاجتماعية، وكذا الحيف والظلم الذي طال بعض الفئات الاجتماعية على مختلف الأصعدة، والذي بدأ يفرز موجة من الاحتجاجات المشروعة، وعلى رأسها تلك الناتجة عن استفحال ظاهرة بطالة الشباب حاملي الشهادات.

وفي هذا الإطار، وبغية تمكين بلادنا من الحصول على إطار مؤسسي قار للوساطة في مجال التشغيل وفق المتطلبات الاقتصادية الجديدة، ولمواجهة احتدام بطالة الشباب حاملي الشهادات، عمدنا إلى خلق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بموجب قانون صدر بالجريدة الرسمية يوم 5 يونيو 2000، وكان هَدَفُنا من خلالها، تنظيم هيكلة سوق الشغل، وإدخال الشفافية على صعيد كل مكوناته، إسهاما منها في المساعدة على توفير فرص لائقة وقارة للعمل لأكبر عدد ممكن من شبابنا الباحثين عن الشغل، وخاصة ذوي الشهادات منهم.

وبعد وقوفنا على احتدام معضلة عطالة الشباب حاملي الشهادات، أحدثنا أيضا لجنة وزارية خاصة لإنعاش التشغيل، مكنت من بلورة برنامج إرادي أدى إلى إدماج كافة أعضاء المجموعات الثلاث التي كانت تمثل هؤلاء الشباب العاطلين، واللذين كانت مصالح الوزير الاول في حوار دائم معها، بمعية وزارتي الداخلية، والتشغيل.

شمل هذا البرنامج، عدة تدابير من ضمنها الضبط الدقيق للمناصب المالية الشاغرة، وتخصيصها لهذه الفئة بالأولوية، مع استكشاف فرص شغل أخرى خارج حالات التوظيف في إطار البرامج التعاقدية، في مجالات الصيد البحري، وتقنيات الإعلام والاتصال، والسكن، والأشغال العمومية، وكذا من خلال منح رخص النقل واستغلال المقالع، وإبرام عقود الامتياز بالنسبة لكل نشاط قابل للتفويت.

وفي نفس الإطار، طلبنا أن تسهر الوزارة الوصية، وكذا القطاعات المختصة على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات العمومية، وبرنامج مشاتل المقاولات، واستفادة المقاولين الشباب من الصفقات العمومية، والتطبيق الصارم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاحالة على التقاعد، وعدم الجمع بين الوظائف، وتعميم المباراة لولوج الوظائف العمومية بالنسبة لجميع السلاليم، فضلا عن وضع برنامج خاص لإدماج حاملي الشهادات العليا، من ذوي التخصصات الزراعية، وإدماج الأشخاص المعاقين عبر إعمال مقتضيات المرسوم الذي تم بموجبه تخصيص 7 بالمئة من المناصب المقيدة في ميزانية الدولة والجماعات المحلية لفائدة إدماجهم في الحياة المهنية. وبالنظر إلى خصوصية معضلة البطالة بالنسبة لهذه الفئة من المواطنين، دَعَوْنا بإلحاح إلى أن تعميم هذا الإجراء الأخير على مستوى القطاع الخاص بتنسيق مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب.

• **في أول عرض سياسي شامل بعد انتخابات 27 شتنبر (25 فبراير 2003)**

أسئلة الانتقال الديمقراطي بالمغرب

في السابع والعشرين (27) من شتنبر الماضي، أي منذ ما يقارب خمسة أشهر، جرت الانتخابات التشريعية في المغرب، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تجرى فيها مثل هذه الانتخابات، إذ سبق لبلادي أن عرفت منذ 1960 سلسلة من الانتخابات المحلية والمهنية والعامة التي زُوِّرت نتائجها من طرف الإدارة، وذلك بدعم ورعاية بعض الأحزاب السياسية على الخصوص، ولهذا السبب لم يكن أحد، سواء في الداخل أو في الخارج، ينتظر منها أن تدشن مسلسلا ديمقراطيا حقيقيا، وفي المقابل، فإن انتخابات 27 شتنبر 2002 اكتشفت أهمية خاصة حتى من قبل إجرائها، في نظر الملاحظين المحليين والأجانب، فإما أنها كانت ستشكل منعطفا حقيقيا نحو الديموقراطية الفعلية، وإما أنها ستؤكد بأن الديموقراطية في دول العالم الثالث، ولاسيما منه العالم العربي الإسلامي ستظل مطمحا بعيد المنال.ومما أصبغ على هذه الانتخابات كل الأهمية، هو أنه كان منتظرا منها أن تفلح في تسوية مشكل جوهري وأساسي بالنسبة لتاريخ المغرب المعاصر، ألا وهو: هل تجربة التناوب التوافقي التي عاشها المغرب منذ 1998 طيلة خمس سنوات (قرابة نصف هذه المدة انقضى في عهد الحسن الثاني والنصف الأكبر في عهد محمد السادس)، هل هذه التجربة ستفضي إلى تجربة أخرى أسمى منها وأكثر تقدما بمعنى أنها ستفضي إلى «التناوب الديمقراطي»؟ أم أنها ستخيب الآمال التي عقدت عليها في المغرب وفي الخارج على حد سواء؟

بالرغم من أن هذه الانتخابات لم تكن تتعلق مباشرة بتنظيم السلطات في المغرب (من قبيل التصويت على تعديل دستوري مثلا) وتقتصر على انتخابات النواب، فإن كونها في منأى عن التزوير المعتاد منذ 1963 سيعتبر كحدث كبير جد مهم بالنسبة لمستقبل الديموقراطية في البلاد.

إن التناوب التوافقي المبني على أساس البرلمان وانطلاقا منه 1997 لم يكن مفروضا عن طريق انتخابات أجمعت كل الأحزاب السياسية على التنديد بها؛ كما أنه لم يكن نتيجة تحالفات عقدتها الأحزاب بكل حرية، بل كانت نتيجة اتفاق بين الملك الحسن الثاني، المالك لكل السلطات، والمعارضة التاريخية في المغرب (الاتحاد الاشتراكي الذي يمثل تاريخيا

الجزء الأكبر والأهم من القوى التي ناضلت من أجل الاستقلال وعودة الملك الوطني محمد الخامس إلى عرشه، بعد عزله ونفيه إلى مدغشقر من طرف السلطات الفرنسية سنة 1953).

وهذا معناه بأن الاتفاق أُبْرم بين الطرفين اللذين كانا يقتسمان بشكل من الأشكال الشرعية الوطنية والتاريخية في مغرب ما بعد الاستقلال وذلك بعد خلاف دام عمليا منذ استقلال البلاد سنة 1960 للحكومة التي كانت تمثل لحظات عصيبة منذ إقالة القصر سنة 1960 للحكومة التي كانت تمثل الجناح التقدمي في حزب الاستقلال، والذي ضم المقاومين وأعضاء جيش التحرير والنقابات العمالية والنخبة السياسية الجديدة، الجناح الذي أسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي لم يكن أحد مؤسسيه الكبار سوى المهدي بن بركة.

لقد أصبح الاتحاد الوطني هو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد المؤتمر الاستثنائي سنة 1975، ذلك المؤتمر تبنى الديموقراطية السياسية كخيار استراتيجي في النضال من أجل التحريات الأساسية وتقوية دولة الحق والقانون وإقامة العدالة الاجتماعية.

إن أي ملاحظ متابع لتطور الوضعية في المغرب، يعرف تمام المعرفة أن ما أسميناه طيلة خمس سنوات «بحكومة التناوب»، التي كان لي شرف قيادتها لم تكن ثمرة تحالفات حرة بين الأحزاب المشكلة لها، لقد كانت تجسيدا لقرار اتخذه الحسن الثاني، ومن بين نتائج هذا القرار لا بد من الإشارة إلى نوع من الشفافية النسبية التي عرفتها انتخابات 1997، والتي كان من نتائجها تبوأ الاتحاد الاشتراكي لصدارة المشهد السياسي وهو ما كان يؤهله «»ديمقراطيا» إلى تولي منصب الوزير الأول، أما الأغلبية البرلمانية فقد ضمنها الملك نفسه.

كل ما ذكرته لم يكن سرا، بما أن المرحوم الحسن الثاني، حتى قبل تجربة التناوب، كان قد دعا المعارضة، عبر أمواج الإذاعة وشاشة التلفزيون، إلى المشاركة في الحكومة، مطمئنا إياها بضمان الأغلبية في البرلمان خلال 3 سنوات. لكن هذه الدعوة المعلنة لم تتحقق، خلافا لهذا، قادت المشاورات السرية، فيما بعد، إلى تحقيق التناوب، لهذا السبب أعطى الرأي العام أهمية أساسية لانتخابات 27 شتنبر 2002، لأنه كان يعرف أن هذه الانتخابات قائمة على التزام ثابت وقوي، وبأنها ستكون حرة وشفافة، وبالفعل، تحققت خطوات واعدة وجبارة في مراجعة قانون الانتخابات وتغيير طريقة التصويت الفردي بالتصويت بواسطة اللائحة النسبية، وتم تخصيص لائحة وطنية للنساء تسمح لهن بشغل حد أدنى بـــ10% من مقاعد البرلمان. كل هذا تم عن طريق التوافق بين حكومة التناوب وبين الأحزاب الممثلة في البرلمان بما فيها المعارضة، وأدى الأمر كذلك إلى تقطيع انتخابي جديد متفق عليه.

لقد كان السؤال الذي يطرحه المغاربة والملاحظون هو التالي:

«هل سيتمكن التوافق من تجاوز ذاته من خلال انتخابات 27 شتنبر؟ بعبارة أخرى، هل سينتقل المغرب بالفعل من تناوب توافقي إلى تناوب ديمقراطي؟».

لم يكن من السهل الإجابة عن هذا السؤال قبل إجراء الانتخابات، ليس فقط لكون الجواب سوف يرتبط بدرجة الشفافية التي ستميز الانتخابات، وإنما أيضا من أجل فهم عمق هذا التعقيد، ينبغي العودة إلى الوراء، إلى مسلسل التطورات التي توجت بتجربة التناوب التي تحمل مسؤوليتها حزبنا طيلة خمس سنوات السابقة على الانتخابات.

بتاريخ 15 أبريل 1958، قدم وزراء الاستقلال إلى المغفور له الملك محمد الخامس استقالتهم من الحكومة، وهي الحكومة الثانية في ظرف سنتين من استقلال البلاد، وكان قد ترأس هذه الحكومة الثانية في ظرف سنتين من استقلال البلاد، وكان قد ترأس هذه الحكومة، مثل سابقتها، شخصية سياسية مستقلة هو أمبارك البكاي، فحين كانت الحكومة الفرنسية تريد التفاوض مع المغرب بشأن عودة محمد الخامس من المنفى وحصول البلاد على الاستقلال، بضغط من المقاومة وجيش التحرير، كانت ترغب في أن تكون على رأس حكومة التفاوض شخصية مستقلة، لقد كان الهدف واضحا هو ضرب وحدة المعسكر الوطني الذي تشكل منذ الثلاثينيات، وهو الجناح المكون من الحركة الوطنية (الاستقلال) ومؤسسة العرش (الممثلة في شخص محمد الخامس)، وذلك من أجل الحيلولة ضد أي استقلال حقيقي للبلاد وتأخير جلاء القوات العسكرية للاحتلال (القوات الفرنسية والأمريكية والإسبانية)، وكذا إبطاء عملية بناء المغرب العربي ودعم الثورة الجزائرية وعرقلة بناء اقتصاد وطني حر، وخلق حياة ديمقراطية يساهم فيها بفعالية المناضلون المنتمون إلى الحركة الوطنية والشرائح الشعبية بقطع الطريق على ذيول الاستعمار والانتهازيين والخونة.

تلكم هي الأهداف التي ما آنفك يعلنها ويشرحها الزعماء الوطنيون الذين برز على رأسهم علال الفاسي والمهدي بنبركة منذ الشروع في المفاوضات الفرنسية. المغربية. لقد كان تعيين/فرض شخصية مستقلة على رأس الحكومة يهدف في الواقع إلى خلق «قوة ثالثة» ومن المعلوم أن قضية خلق «قوة ثالثة» قد ترددت في مجموعة من البلدان، إما لدوافع استعمارية جديدة أو لضرورات ترتبط بالحرب الباردة.

وهكذا أفضت عملية إنشاء «قوة ثالثة»، بالمغرب إلى جعل «الانتقال الديمقراطي» أصعب على الرغم من أن الحركة الوطنية انخرطت في هذا الانتقال منذ تقديمها لوثيقة الاستقلال في 11 يناير 1944، بموافقة ومباركة المغفور له محمد الخامس، لهذا السبب كانت إقامة

الديمقراطية بالمغرب غداة الاستقلال ترتبط بإبعاد «القوة الثالثة» من مراكز القرار، ووضع حد لهيمنتها.

ومن أجل تحقيق ذلك، لم يكن أمام الحركة الوطنية سوى أحد اختيارين: إما الابتعاد عن اللعبة السياسية ومواصلة النضال من أجل التحرر، مع ما يستتبع هذا الاختيار من أثمان باهظة ومفاجآت وخيمة، وإما العمل على الحد من سلطات حكومة«القوة الثالثة» إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال إسناد مجموع السلطة التشريعية وأهم الاختصاصات التنفيذية للملك محمد الخامس باعتباره ملكا وطنيا وشرعيا يرتبط برباط مقدس مع الحركة الوطنية وأهدافها.

هذا الاختيار الثاني هو الذي اعتمدته مجموع مكونات الحركة الوطنية، حزب الاستقلال، أعضاء المقاومة وجيش التحرير ونقابات العمال، وهكذا تميزت التجربة المغربية بكون المغرب هو البلد الوحيد في العالم الثالث الذي لم تتحمل فيه قوات حركة التحرير الوطني مسؤولية السلطة بعد حصول البلاد على الاستقلال، وكانت بضعة شهور كافية للوقوف على خطورة الخطأ في هذا الاختيار.

لقد بدأت «القوة الثالثة» في شغل جميع المناصب والوظائف حتى داخل القصر وفي كل دواليب الدولة، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة. سياسية في البلاد، فاقمت من خطورتها بعض الأحداث المسلحة التي اندلعت هنا وهناك. كل هذا جعل محمد الخامس يفهم أن تجربة «القوة الثالثة» لم يكن بإمكانها أن تؤدي سوى إلى المزيد من تفاقم الأوضاع العامة وتدهورها.

وبالتالي قرر إسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية تنتمي إلى التيار التقدمي للاستقلال هو عبد الله إبراهيم، ووزارة الاقتصاد والمالية إلى عبد الرحيم بوعبيد، كان الأمر يتعلق، إذن، ب « تناوب» آخر اهتمت خلاله الحكومة بتحرير الاقتصاد المغربي، الشيء الذي جر عليها حقد وكراهية الأوساط المعارضة لهذه السياسة، وبالتالي لم تدخر هذه الأوساط جهدا في شن حملة واسعة وقوية ضد الحكومة، ومارست ضغوطا على محمد الخامس لوضع حد لمهمة هذه الحكومة التي لم تعمر أكثر من 18 شهر، قامت خلالها بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية كبرى، فضلا عن الإعداد للانتخابات المحلية التي ستجري بعد حلها في ماي 1960.

انطلاقا من هذه اللحظة، وخصوصا بعد وفاة محمد الخامس، دخل المغرب في نظام حكم أحادي مدعوم بحكومات ناتجة عن انتخابات مفبركة ومزور،

قد يبدو من خلال ما سبق، أن تجربة «التناوب» التي عرفها المغرب في السنوات الخمس الأخيرة، ليست سوى تكرار وإعادة للتجارب السابقة، من جهة، المعسكر الذي كان يعطي الوزراء طيلة حوالي أربعين سنة دفع به إلى المعارضة، بينما المعسكر الذي سبقه في سنوات 1958/1960، تم استدعاؤها إلى تحمل المسؤولية في الحكومة بعد 40 سنة.

لكن ينبغي التأكيد على أن المرحلة المنصرمة بين التناوب المفروض فرضا سنة 1960، والتناوب الناتج عن اتفاق سنة 1998 لم تكن أبدا تعتبر مرحلة انتظار «النوبة»، بل العكس هو الصحيح، لقد عرفت هذه الفترة صراعات ونضالات بقيادة حزبنا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على مختلف الجبهات، أدى فيها مناضلونا الثمن غاليا.

وخلال هذه المرحلة كذلك، عاشت بلادنا بعض التطورات التي تخللتها من حين لآخر مشاريع لتحقيق التناوب، وتسعى دائما إلى إشراك حزبنا في الحكومة، هكذا عمد القصر، سنة 1965، بعد الانفجار الشعبي الذي عرفته مدينة الدار البيضاء، إلى إجراء مشاورات قصد تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها الاتحاد الاشتراكي، وفي هذا السياق حدث اتصال بقائدنا المهدي بنبركة الذي كان يقيم بالخارج مضطرا، وكان مناضلا داخل المنظمات الدولية غير الحكومية المساندة لحركات التحرر، حدث ذلك الاتصال من طرف القصر الملكي في أفق عودته إلى البلاد، واحتمال المشاركة في الحكومة، وفي الوقت الذي كان يستعد فيه للدخول، بعد مؤتمر القارات الثلاث بهافانا، امتدت إليه أياد مجرمة واختطفته من قلب مدينة باريس يوم 29 أكتوبر 1965، لتعمل على اغتياله دون أن نعرف إلى اليوم ظروف هذا الاغتيال ومكان دفن جثته. فيما بعد، عرف المغرب في 1971 و1972 محاولتين انقلابيتين تم إجهاضهما بفضل العناية الإلهية، وبعد سنة أعلنت إسبانيا عن رغبتها في إعطاء استقلال مزعوم لمواطني المناطق الصحراوية المغربية التي كانت تحتلها.

أمام هذا التهديد الخطير الذي يتهدد السيادة الوطنية، اتصل المرحوم الملك الحسن الثاني برفيقنا عبد الرحيم بوعبيد، واستشار مع باقي الأحزاب السياسية بهدف تحقيق الإجماع الوطني حول قضية الصحراء من جهة، وسعيا إلى العودة إلى مشروع التناوب من جهة أخرى، وذلك في أفق تدشين مسلسل ديمقراطي حقيقي، ومرة يقرر حزبنا خوض تجربة أخرى بالمشاركة في الانتخابات المحلية (1976) والتشريعية (1977)، غير أن أشكال التزوير المألوفة أجهضت المشروع، ومنذئذ دخلت العلاقة بين القصر الملكي والاتحاد الاشتراكي في مد وجزر، ولكن دون قطيعة، وعندما توفي عبد الرحيم بوعبيد سنة 1992 انتخبت خلفا له

على رأس الاتحاد الاشتراكي واستمرت «شعرة معاوية» بين القصر والاتحاد في تماوج إلى أن تأكدت إصابة الملك الراحل بالمرض، وعندها قرر المرحوم تدشين مرحلة جديدة من التناوب، وكان مفهوما أنها ستكون من خلال حكومة يكون وزيرها الأول هو الكاتب الأول لحزبنا، لم يكن سهلا بالنسبة لحزبنا، وهو الذي أوضحنا علاقاته مع القصر بأن يقبل بفكرة التناوب، كما طرحها الحسن الثاني في 1997، لكن بالرغم من ذلك خاطرنا بقبولها وبتحمل المسؤولية في إنجازها.

لقد وجدنا أنفسنا أمام خيارين لا ثالث لهما: الأول تمليه المصلحة الوطنية والثاني يميل إلى الاعتبارات السياسية والحزبية، فكان علينا إذن أن نختار بين المشاركة في الحكومة، في الوقت الذي كنا نعرف فيه أن الحالة الصحية لعاهلنا مثيرة للقلق، وأن المغرب من جراء ذلك سيواجه موعدا عصيبا. أو ننتظر تولي عاهلنا الجديد العرش من أجل التفاوض معه حول إجراءات وطرائق مشاركتنا، فاخترنا تحمل مسؤوليتنا الوطنية وفضلنا مصلحة البلاد من أجل المشاركة في انتقال هادئ والتجاوب في نهاية الأمر مع نداء ملكنا الذي كان يدعونا -نحن المغاربة قاطبة- إلى إنقاذ البلاد من السكتة القلبية التي تتهددها بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

لقد اخترنا إذن الاختيار الوطني وفضلناه على الحسابات السياسية، لأنه يشجعنا على ذلك قبول الملك لمطالبنا التي كررتها مرارا في تصريحاتي الصحفية والمتمثلة في الثقة الملكية والأغلبية البرلمانية المريحة والسند الشعبي، وهي المطالب التي عززها الآداء المشترك لليمين والعهد.

لقد تم الإعلان عن الثقة الملكية من طرف جلالة الملك خلال الخطاب الافتتاحي للدورة البرلمانية في أكتوبر 1977 عندما قال جلالته إن المغرب تتهدده «السكتة القلبية» وأن جلالته سيعين بعد تشكيل البرلمان الوزير الأول حسب ما يمليه عليه ضميره، وفهم الرأي العام منذئذ أن الأمر يتعلق بالكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحزب الذي ظل خارج الحكومة يناضل من أجل الديموقراطية طوال 40 سنة، والذي اكتسب المصداقية الضرورية للعب الدور الضروري في اللحظات العصيبة، كما تمت تلبية الطلب الثاني أيضا بعد القيام بمشاورات واسعة مع التنظيمات السياسية والنقابية، الصديقة منها والمناوئة، بما فيها التنظيمات المنحدرة من القوة الثالثة. هذه المشاورات أفضت إلى تكوين أغلبية مريحة مكونة من نواب الكتلة الديموقراطية والوسط ومن المجموعة الإسلامية نفسها، التي أعلنت

عن مساندتها دون المشاركة في الحكومة. وقد فهم الجميع أن هذه الأغلبية ما كان لها أن تتشكل دون الضوء الأخضر ممن يهمه الأمر، أما المطلب الثالث والمتعلق بالسند الشعبي فيمكننا القول أنها المرة الأولى في المغرب التي شرع فيها المواطنون ابتداء من الشهر الثاني من تكوين الحكومة في طرح السؤال التالي: «لقد عقدنا آمالا كبيرة على هذه الحكومة، فماذا تراها حققت لنا؟».

إن دلالة هذا السؤال لا تكمن في شكله أو صياغته، بل في معطى طرحه وحده، لأنه لم يسبق أبدا طيلة 40 سنة أن طرح مثل هذا السؤال، وذلك منذ الحكومات الأولى التي تشكلت من أعضاء الحركة الوطنية تحت إشراف محمد الخامس.

وهذا معناه، أن لا أحد كان ينتظر طيلة الأربعين سنة الماضية أن تأتي حكومة ما بشيء جديد، في حين أن حكومة التناوب استرعت انتباه مجموع الشعب المغربي منذ تنصيبها، ولا أحد بمقدوره أن ينكر بأنها تمتعت بتجاوب كل مكونات الشعب المغربي من مقاولين وتجار وجماهير شعبية في المدن والقرى. وقد كان هناك وعي عميق بأن هذه الحكومة إذا لم تفلح في تحقيق برنامجها، فإن ذلك سيكون بسبب عراقيل أخرى غير العراقيل الإدارية، أي بمعنى أنها لم تتوفر على كل الوسائل التي تسمح لها بالعمل.

إلى جانب هذه المساندة الشعبية العفوية، تمتعت الحكومة بترحيب دولي غير مسبوق، إذ لأول مرة عبرت دول غربية مهتمة بالمغرب مثل فرنسا اسبانيا، البرتغال، بلجيكا، إيطاليا، هولاندا، المملكة المتحدة، اليونان والولايات المتحدة عن ترحيبها وسرورها إزاء التغيير الحاصل في المغرب المتمثل في تعيين وزير أول من المعارضة. وقد بينت الوعود بتقديم المساعدات والاستثمارات في شكلها عن تشجيع التوجه الذي اتخذه المغرب.

كل هذا تم إبان تشكيل الحكومة، واليوم، بعد أن أنهت ولايتها القانونية في الوقت الذي لم يكن أحد ينتظر أن تدوم كل هذه المدة التي توجتها بتنظيم انتخابات تشريعية استقبلت باحتفاء في الداخل والخارج باعتبارها انتخابات نزيهة وشفافة، واليوم إذن ما الذي يمكننا تسجيله كنتائج وكآفاق؟

في بداية هذه التجربة، تم التساؤل عما يمكن أن تحقيقه في المدى القصير في مجال البطالة وإصلاح التعليم... الخ وعليه، فقد كان من باب الحلم توقع تحسن جذري أو إصلاح شامل نظرا لثقل الإرث من جهة وتوالي سنوات الجفاف من جهة ثانية، غير أن هذه الحكومة يمكنها

أن تفتخر بأنها قلصت المديونية الخارجية من 2,19مليار دولار سنة 1998 إلى 14,1 مليار دولار سنة 2002 وأنها حافظت على معدل التضخم في نسبة 2% وقلصت المعدل الوطني للبطالة من 14،5 سنة 1999 إلى نسبة 10,5% سنة 2002 وأن نسبة الميزانية العامة للدولة المخصصة للقطاعات الاجتماعية ارتفعت من 41% إلى 48%وارتفعت نسبة ربط القرى بشبكة الكهرباء من 27 إلى 50% وتزويد القرويين بالماء الصالح للشرب من 32% إلى 50% ونسبة التمدرس بالنسبة للأطفال البالغ سنهم ما بين 11/6 سنة ارتفعت من 68% إلى 94%، كما سجلت سنة 2001 نتائج اقتصادية مُرضية : 5,6% كمعدل للنمو و5% من الناتج الداخلي الخام كفائض عن الحساب الجاري لحساب الإداءات والحفاظ على معدل العجز في المالية العمومية بنسبة 2,7% من الناتج الداخلي الخام وتحقيق نسبة منخفضة من التضخم في حدود 0,6%، وقد كرست سنة 2002 قوة هذه النتائج بتحقيق نسبة نمو تعادل 4,5% وفائض في الحساب الجاري يقارب 3 في المائة، كما أن مداخيل السياح وعددهم يبين أن عودة تدريجية للثقة في المغرب كوجهة سياحية، واستقرت المستحقات الخارجية في 104,5 مليار درهم مقابل 99,3 وهو ما سمح بتغطية 8,8 أشهر من الاستيراد.

وتحت إشراف هذه الحكومة تشكلت لجن تحقيق برلمانية وغيرها، عرت النقاب عن الفضائح والاختلاسات في المؤسسات العمومية والبنكية التي ارتكبت قبل تشكيل هذه الحكومة، والتي تجري محاكمة مرتكبيها إلى حدود الآن، أضف إلى هذا تسوية الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعويض ضحايا الاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية وأشكال القمع الأخرى التي ارتكبت في الستينات والسبعينات، وهو التعويض الذي كلف الدولة أزيد من 80 مليون دولار، وإصدار ترسانة من القوانين والمراسيم في المجال الاجتماعي ولا سيما منها نصوص إصلاح التربية والتكوين والتغطية الصحية الإجبارية، وحماية وتوسيع حرية التعبير والصحافة وإصلاح قانون المسطرة الجنائية وتنفيذ عدد مهم من الأحكام وإلغاء احتكار الدولة للإعلام السمعي البصري، وإقرار مجلس أعلى للإعلام السمعي البصري.

والذين يعرفون المغرب وانشغالات المغاربة جيدا، لا يحكمون على هذه التجربة من خلال ما استطاعت تحقيقه على مستوى المشاكل التي أثرناها أعلاه.

إن العرض الذي قدمناه حول مشكلة التناوب منذ استقلال المغرب سنة 1956 إلى حدود أيامنا هذه، يوضح بجلاء أن المشكل يتعلق في الحقيقة بالتحدي المطروح على أغلبية دول العالم الثالث أي مشكل «التناوب الديمقراطي» وهذه التجربة تعني انتقال السلطة من أيدي

مالكها إلى أيدي قوة أخرى يفرزها التعبير الديموقراطي الحر، وهو ما يعني ضرورة التمييز بين شيئين اثنين في الديمقراطية:

1. المعنى الحرفي أي «حكم الشعب للشعب» وهو ما يعني في وقتنا الحاضر حكم الشعب لنفسه بواسطة أولئك الذين ينتدبهم لهذا الغرض عبر انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما كان يعنيه الفاعلون السياسيون مدة السنوات الخمس المنصرمة بقوله «التناوب الديموقراطي».

2. الحريات الديموقراطية مثل حرية التعبير وحريات تأسيس الجمعيات واحترام حقوق الإنسان...إلخ. وهذا الطابع الثاني من الديموقراطية يوجد اليوم في المغرب بشكل معقول، وقد كان له دائما وجود في المغرب منذ الاستقلال بدرجات متفاوتة، اللهم في فترات القمع، وقد انكبت حكومة التناوب على توسيع هذه الحريات وممارستها وجعلها واقعا ملموسا ويبقى الجانب الأول الذي يشكل نسق ومادة الديموقراطية والممثل في التناوب على السلطة الحكومية بين القوى التي تفرزها الانتخابات الحرة والنزيهة، ولهذا الجانب من الأمور لم يسبق له أن وجد في أية فترة من الفترات، وقد حصل اتفاق عام في المغرب خلال السنوات الخمس المنصرمة على كون التناوب التوافقي بإنجازاته وثغراته ليس إلا مرحلة انتقالية تنتهي مع انتخابات 27 شتنبر 2002 من أجل الانتقال إلى التناوب الديموقراطي. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كالتالي: هل تحقق الانتقال الديموقراطي؟

إن الجواب الذي يفرض نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار. لكل ما قدمناه حول التجربة الديموقراطية المغربية هو أن الانتقال إلى «التناوب الديموقراطي» يتأسس على ثلاثة شروط:

1. تنظيم انتخابات في جو تطبعه الشفافية والنزاهة وهذا ما تم يوم 27 شتنبر الماضي.

2. تنظيم المنهجية الديموقراطية في تشكيل الحكومة وذلك بإسناد مهمة الوزير الأول إلى الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان الجديد.

3. تطبيق بنود الدستور في اتجاه نقل أكبر عدد من الصلاحيات التنفيذية إلى الوزير الأول والحكومة التي يرأسها، وأول ما يجب في هذا الصدد هو عدم التمسك بمفهوم «وزراء السيادة» غير المنصوص عليه في الدستور، وبالتالي إسناد كل الحقائب الوزارية بدون استثناء إلى الأحزاب المؤهلة للمشاركة في الانتخابات، الشيء الذي لن يضر بأي شكل من الأشكال بالتوافق بين الوزير الأول الذي يقترح أسماء الوزراء على جلالة الملك وبين جلالته الذي يعود إليه قرار تعيينهم تطبيقا للمقتضيات الدستورية.

والسؤال المطروح والذي يتعلق بالمستقبل هو: هل تم تطبيق هذه الشروط، شروط الانتقال إلى التناوب الديموقراطي؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لابد من إبداء الملاحظات التالية:

1. لم تبد الأوساط الشعبية الحماس الكافي إزاء هذه الانتخابات، وربما حدث أن نصف المغاربة البالغين سن التصويت من بين ناخبينا المعتادين قد عبروا بواسطة امتناعهم عن المشاركة في التصويت عن خيبة أملهم إزاء التناوب التوافقي، إذ أن تجربة السنوات الخمس المنصرمة أفهمتهم أن الحكومة لا تتوفر على السلطة الكافية من أجل القيام بمسؤولياتها وأنها كانت مقيدة بتقاليد عتيقة.

2. المسطرة الانتخابية تم تبنيها في إطار التوافق مع جميع الأطراف، مما جعلها مسطرة معقدة لا تتلاءم مع توجه الرأي العام.

1. لابد من أن نسجل أن نتائج هذه الانتخابات قد تأثرت سلبا بالأزمات الداخلية التي تعرفها كل الأحزاب، فقد بلغ عددها 26 حزبا، أربعة منها فقط كان لها حضور أثناء الانتخابات الأولى سنة 1960 (المحلية) وسنة 1963 (التشريعية) أما الأحزاب ال 22 الأخرى فقد خرجت كلها من رحم الأحزاب الأربعة القديمة عن طريق الانشقاقات والتشتت، ولم تحتج الإدارة إلى خلق أحزاب جديدة كما كان عليه الحال طيلة الأربعين سنة الماضية.

2. أغلبية المقاعد حصلت عليها الأحزاب الأربعة القديمة، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والاستقلال بفرعيها.

3. هذه الانتخابات سجلت انتصار حزب إسلامي هو حزب العدالة والتنمية بحصوله على عدد ملحوظ من المقاعد، وهو الحزب الذي تنعته بعض الأوساط بـــ»الحزب الإسلامي الملكي» لأن رئيسه الدكتور الخطابي كان دوما ومنذ الاستقلال أحد رجالات القصر، والسبب الذي جعل هذا الحزب يفاجئ بانتصاره يمكن في أن نتائجه في سنة 1997 قلصتها الإدارة، ثم أنه في الانتخابات الأخيرة تبنى إستراتيجية ذكية بتقديم ترشيحاته في 56 دائرة فقط، من أصل 91 وتركيز جهوده عليها وحث أنصاره على التصويت على الاستقلال أو الحركة الشعبية في الدوائر التي لم يترشح فيها حزب العدالة والتنمية من أجل مواجهة الاتحاد الاشتراكي الذي عانى أيضا من تشتت الأصوات، الذي سببته جماعة الأموي التي لم تحصل في النهاية سوى على مقعد واحد، وبالرغم من كل هذا فقد حصل حزبنا على أكبر عدد من الأصوات ومن المقاعد.

إن المنهجية الديموقراطية كانت تقتضي أن يعين جلالة الملك الوزير الأول من بين أعضائه، بالرغم من أن النص الحرفي للدستور يخول له حق تعيين الوزير الأول فقط، غير أن هذا لا يمنع-حسب روح الدستور، ونظرا للممارسة التي دشنها التناوب- من أن تعود الوزارة الأولى للحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد (الاتحاد الاشتراكي 50 مقعدا، الاستقلال 43، العدالة والتنمية 42 والوطني للأحرار 41، في حين حصلت الحركة الشعبية على ما مجموعه 45 مقعدا والأحزاب الأخرى حصلت على ما بين مقعد 1 وأقل من 20 مقعدا) ومن البديهي، حسب النتائج أن الناخبين صوتوا من أجل عودة الأغلبية الحكومية وقيادتها وذلك بتزكية الحكومة السابقة،

لقد كانت المرحلة التي أعقبت انتخابات 27 شتنبر 2002 خصبة بالمفاجآت والتغييرات في العلاقات بين الأحزاب، ففي الوقت الذي كنا ننتظر الانتقال من «التناوب التوافقي» إلى «التناوب الديموقراطي» أعلن بلاغ صادر عن الديوان الملكي يوم 9 أكتوبر 2002 أن السيد إدريس جطو، وزير أول، والسيد جطو هو الذي أشرف على انتخابات 27 شتنبر 2002 التي تم الإجماع على التنويه بها في الداخل والخارج، والسيد جطو لم يتقدم لهذه الانتخابات، كما أنه لا ينتمي لأي حزب من الأحزاب.

كان على حزبنا أن يتخذ موقفا من هذا القرار وإزاءه، وقد أصدر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بلاغا يعلن فيه أن تعيين وزير أول من خارج الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات والحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد، لا يتماشى مع المنهجية الديمقراطية، ودعونا بعد ذلك إلى انعقاد اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي من أجل اتخاذ القرار بشأن مشاركتنا في الحكومة، وبالرغم من أن الاتجاه العام للنقاشات كان ضد مشاركتنا، لأن تعيين الوزير الأول الجديد يشكل عودة إلى الأساليب السابقة عن التناوب التوافقي، التي كان لا بد لها أن تفضي إلى تناوب ديموقراطي حقيقي، فإن اللجنة المركزية خولت؛ في النهاية للمكتب السياسي اتخاذ القرارات اللازمة.

وفي الحقيقة لقد وجدنا أنفسنا مرة أخرى أمام اختيار صعب. مفاده أن عدم مشاركتنا هو الحكم بالفشل على التجربة برمتها. وكان لزاما علينا أن نتساءل حول إمكانية الانتقال الديمقراطي عن طريق التوافق، هذه الطريق التي أردنا أن نقدمها كمثال يحتذى من طرف دول العالم الثالث في الوقت الذي أضحت فيه الديمقراطية مطلبا عالميا.

أما عن مشاركتنا وبغض النظر عن عدد وأهمية الحقائب الوزارية المحصل عليها، فكانت تعني أننا نزكي المنهجية غير الديمقراطية في الانتقال الديمقراطي، مع افتراض وجود إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذا الانتقال.

وبعد تفكير طويل اخترنا عدم التسرع في الحكم على ما وقع، وقلنا أن أمامنا استحقاق الانتخابات الجماعية في الشهور القليلة القادمة، حيث أن الأعداد لها وتنظيمها وشفافيتها سيشكلون مؤشرات على اتجاه الأمور.

غير أن الأهم من ذلك، هو أنه بعد هذه الانتخابات سيعقد مؤتمرنا الوطني السابع، أي بعد سنتين من تشكيل الحكومة الحالية، وحينها سيكون قد مضى وقت كاف لتقييم مسار الأشياء في بلادنا، وبالتالي ستتاح لنا إمكانية تقييم تجربة التناوب في شموليتها.

لقد كان قبولنا بقيادة تجربة التناوب مخاطرة أخذنا فيها في الحسبان المصلحة الوطنية وليس المصلحة الحزبية، واليوم وقد انتهت هذه التجربة بدون أن تفضي إلى ما كنا ننتظره منها، بمعنى التوجه نحو الديمقراطية عبر خطوات تاريخية إلى الأمام، التي ستشكل قطيعة مع ممارسات الماضي، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مطلب وطني يلزمنا بالانتظار سنتين على أمل أن نرى إمكانية تحقق الحلم في انتقال هادئ وسلس نحو الديمقراطية، ونتمنى أن لا نفقد في المستقبل القريب ملكة الحلم والقدرة عليه.

نداء لمن يهمهم الأمر

لا يمكن أن أصدر هذه الشذرات من سيرتي دون أن أثير الدور الفعال الذي قام به المرحوم حافظ ابراهيم، هذا المناضل التونسي، الذي قدم خدمات لا تحصى من أجل محاربة الاستعمار في المغرب الكبير. كان يقيم بمدينة مدريد بإسبانيا، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

الدكتور حافظ إبراهيم، متخصص في صناعة الأدوية، جعل من بيته في مدريد ملتقى لكل القيادات الوطنية المغربية والجزائرية والتونسية، وكان من أكبر المزودين الأساسيين لنا بالأسلحة التي يقتنيها من ماله الخاص.

تعود قصة الاتصال به إلى مبادرة قام بها، بعدما شاهد في الفقرة التي كانت تخصص للأنباء الدولية « JOURNAL PARTIE»، والتي كان يتم عرضها في قاعات السينما ، حيث أثارت لقطة الشهيد علال بن عبد الله، حفيظته، أثناء محاولته لاغتيال السلطان محمد بن عرفة، الذي فرضته السلطات الاستعمارية، بعد نفي الملك الشرعي.

دفع هذا المشهد الدكتور حافظ إبراهيم للاتصال بنا، وهو ما حدث فعلا، إذ بعدما تم التواصل بيننا، كلفت أحد المناضلين، الذي كان يعمل كسائق أجرة في إسبانيا، ان يتولى نقل الأسلحة التي يقتنيها حافظ ابراهيم إلى شمال المغرب.

وقد زود فيما بعد، كل من جيش التحرير المغربي والجزائري، بكميات كبيرة من المواد الكيماوية، التي كان يقتنيها بحكم مهنته في صناعة الأدوية، والتي كنا نستعملها في صناعة المتفجرات.

وفي أكتوبر 1960، قدم معي إلى الرباط وحضر اللقاء الذي جمعنا مع المرحوم محمد الخامس، الذي استقبل بن بلة ورفاقه، بالقصر الملكي بالرباط، وذلك عشية اختطاف الطائرة التي كانت تقل القادة الخمس للثورة الجزائرية، وتوجد صورة تخلد هذا اللقاء.

توفي رحمه الله، في مدريد يوم 11 يوليوز 2010، وقد أوصى قبل مماته ألا يدفن في تونس، مادام الجنرال بن علي على رأس الدولة، غير أن الموت باغته ستة أشهر قبل اندلاع ثورة الياسمين، في بداية يناير 2011.

ومع كامل الأسف، كنت الوحيد في المغرب الكبير الذي حضر جنازته إلى جانب عائلته الصغيرة وأصدقائه، وقد لحق بي المرحوم أحمد بن بلة بعد يومين.

سنكون جاحدي المعروف وناكري الفضل، إذا لم تقم السلطات الرسمية في بلدان المغرب الكبير بتخصيص أحد الشوارع يحمل اسم حافظ إبراهيم، كأدنى التفاتة تخليدا لذكرى هذا المغاربي الذي له أياد بيضاء على ما نتمتع به حاليا.

وأريد أيضا أن أوجه بالمناسبة، نداء خاصا إلى سلطات بلادي المغرب، من أجل رد الاعتبار لرموز كبيرة، من خلال تخصيص شوارع تحمل أسماءهم، إنهم الراحلون، رحمة الله عليهم، الدكتور عبد اللطيف بن جلون، هذا الطنجاوي الذي كان ضمن الأفواج الأولى للدكاترة المغاربة، وقد ساهم في قيادة المقاومة وجيش التحرير، ويرجع له الفضل في إطلاق اسم «ثورة الملك والشعب»، على ذكرى 20 غشت العزيزة على قلوب كل المغاربة. محمد البصري، أحد كبار قادة المقاومة المغربية وجيش التحرير. سعيد بونعيلات الذي ضحى بالغالي والنفيس من أجل هذا الوطن، انتقل إلى عفو الله نهاية 2017. مـحمد باهي، هذا الشنقيطي الذي أحب بلده المغرب، وقدم له العديد من الخدمات، وترك للأجيال موسوعته الغنية، «رسالة باريس».

هوس تعويض من طرف العدالة الانتقالية

راجت أخبار في سنة 2011، ببعض الصحف، تدعي أنني تلقيت رقما خياليا كتعويض من هيئة الإنصاف والمصالحة، مكملا لأخبار مماثلة ادعت أنني حصلت على هدايا عينية (ضيعات) بمناطق مختلفة من المغرب. وإن كنت لم أتفهم غايات وتهافت من يطلقون أخبارا مزيفة مماثلة.

فإنني سجلت بتقدير موقف المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب، الذي أصدر بلاغا ينفي فيه جملة وتفصيلا ما راج من أنني طالبت أصلا بتعويض من هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا خبر تعويضي بما قدره أكثر من مليار سنتيم. بينما نشرت يومية «الإتحاد الإشتراكي» توضيحات موثقة أكدت من خلالها أنني لم أتلق من هدايا من الدولة المغربية، سوى هديتين من جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني وجلالة الملك محمد السادس، هما عبارة عن ساعتين يدويتين. مثلما أنني كنت أرفض دوما الحصول على أية تعويضات غير مبررة قانونيا أثناء ممارسة مهامي الحكومية، واتخدت قرارا إراديا، لم ألزم به باقي الوزراء، هو أنني كنت دوما أحيل تعويضات مهامي بالخارج على صندوق التضامن مع العالم القروي.

تافراوت بعد 80 سنة

ارتبطت في طفولتي أثناء الدراسة الابتدائية، بصداقات مع أطفال من جيلي، وكان العديد منهم ينحدر من الجنوب المغربي وبالأخص من مدينة تافراوت. وكان هؤلاء الأصدقاء يقضون باستمرار، عطلتهم الصيفية بقريتهم. وبعد انتهاء العطلة والعودة لاستئناف الدراسة، كانوا يصفون لي باستمرار جمال منطقتهم، تافراوت، التي تحيط بها جبال ذات أشكال خاصة وفريدة. وكانوا يزيدون في إغرائهم لي بوصف الطقوس التي تمر بها أجواء الاحتفالات التي تقام بمناسبة الأعياد والأفراح، ويضعونها كلوحات ثقافية لرقصات أحواش، وما يرافقها من غناء ونظم أشعار يتنافس خلالها الشعراء نساء ورجالا.

وكلما حلت العطلة الصيفية، كانوا يلحون علي لمرافقتهم لقضاء أيام معهم هناك واكتشاف المنطقة. ولقد تكررت هذه الدعوة العديد من المرات من طرف أصدقاء الدراسة، دون أن تستجيب الأقدار. وجاءت الدعوة، أيضا، مرات عديدة من طرف أفراد من الحركة الوطنية وأعضاء من المقاومة وجيش التحرير الذين ينحدرون من منطقة سوس، وما أكثرهم، وتجددت الدعوة بإلحاح وأنا على رأس الوزارة الأولى، إلا أن الظروف حالت مجددا دون تلبيتها.

بعد مرور 80 سنة على الدعوات الأولى لزيارة تافراوت، شاءت الأقدار أن يتحقق هذا الحلم ويرجع الفضل في تحقيقه إلى آل بودرقة الذين نظموا لي، رفقة الصديق المهدي قطبي في ماي 2013، رحلة لزيارة مسقط رأسهم بدوار «تزركان» بقبيلة إداوك نيظيف التي تبعد 100 كلم جنوب أكادير.

كان مبرمجا أيضا أثناء العودة في هذه الرحلة، أن يستقبلنا بمدينة تافراوت السيد عزيز أخنوش، الذي كان والده من أول مناضلي الحركة الإتحادية بسوس في بداية الستينات، غير أن برنامجا وزاريا طارئا حال دون ذلك في اللحظات الأخيرة.

لكن شاءت الصدف أن أحد أصهار آل بودرقة وصل إلى تافراوت في نفس اليوم، بعد أن غاب عنها حوالي 15 سنة، وهو الأستاذ محمد المسعودي، ومن جميل الصدف أنه تربى وترعرع في مدينة طنجة ومارس فيها المحاماة لسنوات قبل التحاقه بمدينة الدار البيضاء. فاستقبلنا هذا الطنجاوي السوسي الكريم بمدينة تافراوت، بمسقط رأسه قرية تازكة واحتفى بنا على طريقة أهل سوس العالمة، حيث نظم قصيدة بهذه المناسبة يقول فيها بعد توطئة جاء فيها :

«على إثر زيارة الأساتذة الأجلاء: عبد الرحمان اليوسفي، ومولاي عبد السلام بودرقة، ومولاي مبارك بودرقة، والمهدي قطبي، لتافراوت، وقيامهم بالانتقال إلى بيت عائلة أيت مسعود «بتازكة»، استقبلهم عميدها الأستاذ محمد ابراهيم المسعودي، الذي أبى إلا أن يكرمهم على طريقة أهل سوس بنظم قصيدة شعرية تذكرة لهذه الزيارة الميمونة، وكان ذلك في يوم السبت متم جمادى الثانية 1434 الموافق 11 ماي 2013.

القصيدة

ثمانون حولا ووعدك قائم

مرحبا يا ابن طنجة في روابينا

رَبَّ الرحمة، عَبْدُكَ وَفَّى

وعده لتافراوت تم تلاقينا

جهاده المستميت ألهاه عنا

أبعده ثمانين حولا نلنا تدانينا

هجرة أهل سوس لطنجة مهلا

طنجة جاءت كلها تحابينا

بهرقلها ومنارها وبفحصها

ابنها الشهم، حل يجارينا

رياح الشرقي في المضيق هبت

على تفراوت عبقا ياسمينا

والجيل الكبير اسدل أرزه

مظلا شيح مراعينا

والبلايا، نسيم شواطئها

يسري في سهول بوادينا

شرفت الربوع معية صحبك

كلهم اخوان لنا محبينا

وطئتم أرض الجهاد والعلم

وزدتم له إشراقة المريدينا

ونزلتم ربعا تروي من

نضالكم شأن باقي أراضينا

وانحنت جباه أطلسنا تحية

وعم الفرح والزهو وادينا

واللوز والنخل والأركان

والطير والنحل، تحيينا

آل مسعود، طوبى لنزلكم

آل بودرقة شرفوا نادينا

معية شهم أبي مجاهد

يوسفي الخصال للمجد نادانا

حللتم أهلا وسهلا ومرحبا

فجرتم نبع المحبة في مآقينا

تفراوت :11/05/2013

ومن تافراوت، توجه الموكب إلى مدينة تيزنيت حيث كان في استقبالنا الأستاذ عبد اللطيف أوعمو، وأصر على استضافتنا بمنزل والده المرحوم العلامة القاضي أوعمو. وبعد هذه الزيارة، توجهنا صوب قرية أكلو المطلة على المحيط الأطلسي ، حيث قمنا بزيارة زاوية سيدي وكاك ، إحدى أقدم المدارس العتيقة بالمغرب والتي درس بها عبد الله بن ياسين مؤسس الدولة المرابطية .

وفي ختام هذه الرحلة، حللنا في ضيافة الأستاذ عبد السلام بودرقة بقرية أزراراك الواقعة بسفح الأطلس الكبير على بعد 10 كلم من أكادير وسط هضاب وتلال مكسوة بشجر الأركان، مما يضفي على المنطقة رونقا وبهاء. تعرف هذه المنطقة بمدارسها العتيقة أشهرها مدرسة إيغيلالن ومدرسة (اكرض) التي يعود تأسيسها إلى العهد المرابطي.

كانت رحلة لها أثر خاص في نفسي، لأنها منحت لي الإتصال بجزء أساسي من مناطق المغرب، حيث صنعت أحداث سياسية تاريخية مؤثرة وهامة، ولأنها كانت رحلة ثقافية لم تتح لي مثيلتها مغربيا من قبل، أكدت لي غنى تنوع مصادر الهوية المغربية، التي سعدت أن نص الدستور الجديد لسنة 2011 انتبه لأهمية التسطير عليها في ديباجته.